جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الوقف والابتداء في المصاحف المرتَّلة لقُرَّاء الإذاعة المصرية والتوجيه النحوي لهما؛ دراسة تطبيقية في سُوَرِ المائدة والرَّعْد والقَصَص والصافَّات.

Stopping and Starting in the Recited Qur'an for Egyptian Radio Readers with their Grammatical Orientation: An Applied Study in Al-Maeda, Ar-Rad, Al-Qasas, and As-Saaffat Surahs

إعداد

د. الفاتح محمد محمد إبراهيم

مدرِّس النحو والصرف بقسم اللغة العربية في كلية الآداب

بجامعة سوهاج

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الأول (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الوقف والابتداء في المصاحف المرتَّلة لقُرَّاء الإذاعة المصرية والتوجيه النحوي لهما؛ دراسة تطبيقية في سُوَرِ المائدة والرَّعْد والقَصَص والصافَّات.

الفاتح محمد محمد إبراهيم

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة سوهاج

البريد الإلكتروني : *alfatehinsan@gmail.com*

الملخص

هذا البحث في علم الوقف والابتداء، وهو من العلوم الضرورية المختصَّة بخدمة القرآن الكريم؛ وعنوانه "الوقف والابتداء في المصاحف المرتَّلة لقُرَّاء الإذاعة المصرية والتوجيه النحوي لهما؛ دراسة تطبيقية في سُوَرِ المائدة والرَّعْد والقَصَص والصافَّات"؛ فالبحثُ يجمعُ بين التُّراثِ النظري الثريِّ في هذا العلم، والتطبيقِ العملي له في العصر الحديث. ووقع الاختيارُ على المصاحف المرتَّلة المعتمَدة بالإذاعة المصرية للقُرَّاءِ الخمسةِ الكبارِ؛ وهم: محمود خليل الحصري، ومصطفي إسماعيل، ومحمد صديق المنشاوي، وعبد الباسط عبد الصَّمَد، ومحمود على البنَّا. مع الوضع في الاعتبار أنَّ للشيخ الحصري أربعةَ مصاحفَ معتمَدةً بالإذاعة بأربع روايات؛ فتكون جملة المصاحف المرتَّلة بالدراسة ثمانية. وقد اختار الباحثُ أربعَ سُوَرٍ تكون نماذجَ تطبيقيةً في دراسته؛ هى المائدةُ والرَّعْدُ والقَصَصُ والصَّافَّاتُ. ويبدأ البحثُ بمقدِّمة تتضمَّنُ أهمِّيَّةَ الموضوع وأسبابَ اختيارِه. ثم يأتي المبحث الأول مشتملًا على إحصائيات متعلقة بالوقف والابتداء في مادة الدراسة. ثم المبحث الثاني، وفيه تحليل لنماذج للوقوف والابتداءات المتفَق عليها والمختلف فيها بين القُرَّاء الخمسة، مع الاعتماد على مصادر الوقف والابتداء، وكتب إعراب القرآن، وبعض التفاسير المشهورة؛ لبيان التوجيه النحوي لمواضع الوقف عندهم. وترجع أهمية البحث إلى أهمية علم الوقف والابتداء في نفسه، بكونه ضروريًّا لكلِّ من يقرأ القرآن الكريم لفهم المعانى المختلفة، والاحتراس من الوقف أو الابتداء في مواضعَ قد تؤدِّى إلى الفهم الخاطئ.وقد خَلُصَ البحْثُ إلى نتائجَ عديدةٍ؛ منها وجودُ نهْجٍ عامٍّ لدى قُرَّاءِ الإذاعةِ المصريَّةِ القُدامَى كالتزام الوقف على رؤوس الآيات، والابتعاد عن

الوقوف والابتداءات المتكلَّفة، والتزام ما تقرِّره قواعد النحو والتفسير في الوقف والابتداء، وكذلك السَّيْر على طريق المتأخِّرين من العلماء في تحديد مواضع الوقف داخل الآيات. وظهرت سماتٌ ميَّزت بعض المصاحف المرتلة عن بعض، لعلَّ أبرزَها التزام المصحف المرتَّل للحُصَرى بما هو أفضَل في الوقف والوصل، وفي المقابل فإنَّ المصحفَ المرتَّلَ لمصطفي إسماعيل عادةً ما يتَّبِعُ الأيسَر فيما لا يتعارضُ مع ما أقرَّه أهل العلم.

الكلمات المفتاحية : الوقف والابتداء، علوم القرآن، التعلق النحوي، الفواصل القرآنية، الترتيل.

Stopping and Starting in the Recited Qur'an for Egyptian Radio Readers with their Grammatical Orientation: An Applied Study in Al-Maeda, Ar-Rad, Al-Qasas, and As-Saaffat Surahs

Al-Fatih Muhammad Muhammad Ibrahim
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Sohag University
Email: *alfatehinsan@gmail.com*

Abstract:

This research is in the study of stopping and starting, which is one of the necessary studies specialized in serving the Holy Qur'an. Its title is "stopping and starting in the recited Qur'an for Egyptian radio readers with their grammatical orientation: an applied study in Al-Maeda, Ar-Rad, Al-Qasas, and As-Saaffat surahs". The research combines the rich theoretical heritage of this study and its practical application in the modern era. The choice fell on the recited Qur'an that was broadcast on Egyptian radio for the five major reciters. They are: Mahmoud Khalil Al-Hosary, Mustafa Ismail, Muhammad Siddiq Al-Minshawi, Abdel Basset Abdel Samad, and Mahmoud Ali Al-Banna. Taking into account that Sheikh Al-Husri has four Qur'an copies approved by radio with four narrations; The total number of Qur'an recited in the study is eight.The researcher chose four surahs to be applied models in his study. It is the table, the thunder, the stories, and the sermons.The research begins with an introduction that includes the importance of the topic and the reasons for choosing it. Then the first section includes statistics related to stopping and starting the study subject. Then the second section, which includes an analysis of models of stopping and starting that are agreed upon and disagreed upon among the five reciters, relying on sources of stopping and starting, books of parsing of the Qur'an, and some famous interpretations. To clarify the grammatical orientation for their stopping positions. The importance of the research is due to the importance of the science of stopping and starting in itself, as it is necessary for everyone who reads the Holy Qur'an to understand the different meanings, and to be careful not to stop or start in places that may lead to wrong understanding.

The research reached many results: Among them is the existence of a general approach among ancient Egyptian radio readers, such as adhering to pausing at the heads of verses, avoiding pauses and stilted beginnings, and adhering to what is determined by the rules of grammar and interpretation regarding

pausing and beginning, as well as following the path of the later scholars in determining the positions of pauses within verses. Characteristics emerged that distinguished some of the recited Qur'an from others, perhaps the most notable of which is the commitment of the recited Qur'an by Al-Husri to what is best in stopping and connecting. On the other hand, the recited Qur'an of Mustafa Ismail usually follows the easier one in what does not contradict what the scholars have approved.

Keywords: ***Stopping and starting , Qur'anic studies , grammatical connection , Qur'anic breaks , recitation.***

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، واللهَ نسأل أن يجعل هذا البحث من العلم النافع، وأن ينال القَبولَ الحسنَ في الدنيا والآخرة. ربِّ يسِّرْ وأعِنْ.

وبعدُ، فالوقفُ والابتداءُ من العلوم التي استمدَّت شرفَها من شرف الكتاب الذى تخدمُه؛ وهو القرآن الكريم، وهذه دراسةٌ في هذا المجال، وعنوانها: "الوقف والابتداء في المصاحف المرتَّلة لقُرَّاء الإذاعة المصرية والتوجيه النحوي لهما؛ دراسة تطبيقية في سُوَرِ المائدة والرَّعْد والقَصَص والصافَّات".

أسباب اختيار موضوع البحث: جاء اختيارُ هذا الموضوع لأهمِّية علم الوقف والابتداء أولًا ولمكانته بين علوم القرآن الكريم، ثم إنَّ اختيارَ قُرَّاء الإذاعة المصرية جاء لتوافر صفات الدِّقَّة والإحكام مع الشُّهرة البالغة. واخترتُ المصاحفَ المرتَّلةَ خاصَّةً؛ لأنَّ التدقيقَ فيها يكون أكثرَ من الحفلات الجماهيرية والتسجيلات المجودة؛ ففي التجويد يتوجَّه قدر كبير من الاهتمام إلى النَّغم والتفنُّن فيه. وكذلك فإنَّ مادَّةَ الدراسةِ الممثَّلَةَ في المصاحف المرتَّلة محفوظةٌ ومحدَّدةٌ بخلاف تلاوات المحافل التي يصعب الإلمام بها.

واختار الباحثُ أربعَ سُوَرٍ تكون نماذجَ للتطبيق؛ وهى: المائدة، والرَّعْد، والقَصَص، والصافَّات. وراعى الباحثُ في اختيارها أن تمثِّل أرباعَ المصحفِ الأربعةَ؛ إذ إنَّ نهْجَ القارئ في الوقف والابتداء ربما يختلفُ بين مواضع المصحف المختلفة. وكذلك فإنَّ السُّوَر المختارة جمعت بين المكِّيِّ والمَدَنِيِّ، ولكلٍّ خصائصُه التي ربما تنعكسُ على أحكام الوقوف. وكذلك فإنَّ هذه السُّوَرَ تتفاوتُ آياتُها بين الطُّولِ والتوسُّطِ والقِصَرِ؛ وهو ما يؤثِّرُ في عدد الوقوف وأحكامها.

حدودُ البحث: اعتمدتُ في هذا البحث على المصاحف المرتَّلة التي تُبثُّ في الإذاعةِ المصريَّةِ للقُرَّاءِ القُدَامَى، وعددها ثمانية؛ خمسة منها برواية حَفْصٍ عن عاصِمٍ؛ وهى بأصوات القُرَّاء: محمود خليل الحصري، ومصطفي إسماعيل، ومحمد صديق المنشاوي، وعبد الباسط عبد الصمد، ومحمود على البنا. وثلاثة أخرى للشيخ الحصري؛ الأولى والثانية بروايتَىْ وَرْشٍ وقالون عن نافع، والثالثةُ برواية الدُّورىِّ عن أبى عَمْرِو بنِ العلاء البَصْرىِّ. وهى المصاحفُ المرتَّلة المعتمَدة بإذاعة القرآن الكريم منذ عدَّةِ عقود. واستبعدت الدراسةُ ما سواها(١).

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الرَّبْطِ بين علم الوقف والابتداء المبثوث في الكتب والمصادر من جهة وواقع التلاوة من جهةٍ أخرى، ويبيِّنُ مدى تحقُّق هذا العلم وقواعدِه عند القراء. ويهدف البحثُ كذلك إلى معرفة السِّمات العامَّة لقُرَّاء مدرسة الإذاعة المصرية في الوقف والابتداء. وكذلك فإنَّ البحْثَ يصبو إلى لَفْتِ أنظارِ القُرَّاء المعاصرين وطلبة العلم إلى ضرورة الاعتناء بالوقف والابتداء السليمين، واختيارِهما بعناية، مع الحرص على الالتزام بما تقتضيه قواعدُ النَّحْو وما لا يُخِلُّ بالتفسير والمعنى، مع ضرورة تنظيم النَّفَس للخروج بالتلاوة القرآنية في أكثر الصُوَر الممكنة إحكامًا.

منهج البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلى، وذلك بأداتيه الإحصاء والتحليل؛ فكان الإحصاء بالمبحث الأول، والتحليل في المبحثين الثاني والثالث؛ إذ تتبَّعَ الباحثُ مواضعَ الوقف والابتداء في سُوَرِ المائدة والرعد والقَصَص

---

(١) وذلك مثل المصحف المرتل برواية ورش للشيخ عبد الباسط، وكذلك المصحف المرتل برواية حفص بصوت الشيخ الحصري، وفيه مدُّ المنفصل؛ بخلاف المعتمَد بإذاعة القرآن الكريم. وكذلك لم تتناول الدراسة المصاحفَ المرتَّلة التي أُضيفت لاحقًا للإذاعة لقُرَّاء آخرين.

والصافَّات بالمصاحف المرتَّلة الثمانية إحصاءً. ثم يأتي بعد الإحصاء التحليلُ لعددٍ من النماذج يتبين فيها اتفاق القُرَّاء واختلافهم، مع ذكر التوجيهات المختلفة في ذلك بالاستفادة من مصادر الوقف والابتداء، وكذلك كتب إعراب القرآن، وبعض التفاسير المشهورة.

الدراسات السابقة: حسب اطلاع الباحث فقد تبيَّنَ له أنَّ المكتبةَ العربيَّةَ ثريَّةٌ بالمؤلَّفات الخاصَّة بالوقف والابتداء من حيث الجانبُ النظريُّ، أمَّا من حيث الدراساتُ التطبيقيَّةُ فهى بحاجة إلى جهد كبير من الباحثين لسدِّ هذا الفراغ.

والدراسةُ الوحيدةُ التي وجدتُها في هذا المجال بحثٌ بعنوان "الأثرُ الدّلاليُّ لاختلافِ تلاواتِ قُرَّاءِ المُصْحَفِ المرتَّلِ بالإذاعةِ المصريَّةِ بين الوقْفِ والابتداء؛ دراسة تطبيقية على سورة الأنفال". وهو للدكتورة: أنهار محمد كامل عبد التواب، مدرِّسةِ أصولِ اللُّغَةِ –في وقت نشر البحث– بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر بالقاهرة. وهذا البحثُ منشورٌ بتاريخ أكتوبر سنة ٢٠٢٣م بمجلة الزهراء. ونظرًا لحداثة البحث فلم يكن لدىَّ علمٌ به إلا في المراحل النهائية من كتابة بحثى هذا؛ فاطَّلَعْتُ عليه وأفدتُ منه على الرغم من اختلاف التطبيق؛ فهذا البحث يشتمل على إضافات قيِّمة وتحليلات مفيدة، وكذلك يُحْسَبُ له أنَّه اعتمد على المنهج التجريبى باستعانته بأحد برامج التحليل الصوتى للوصول إلى بعض النتائج.

أمَّا البحثُ الخاصُّ بى فيتناولُ بالتطبيقَ أربعَ سُوَرٍ أخرى، وكذلك فإنَّ بحثى اشتمل على المصاحف المرتَّلة للشيخ الحصري بروايات ورش وقالون والدُّوريِّ، بالإضافة إلى المصاحف المرتَّلة برواية حفص. وكذلك فقد اشتمل على مبحث خاص بالإحصائيات التي قد تفيد في معرفة طرائق القراء ونهجهم.

وأمَّا عن علم الوقف والابتداء –في ذاته– فقد صُنِّفَ فيه العديدُ من الكتب والدراسات في القديم والحديث.

وقد اشتمل البحث –بعد المقدِّمة– على الآتي:

التمهيد، وبه تعريف بالقُرَّاء الخمسة الذين هم موضع الدراسة، وتعريف بالوقف والابتداء.

المبحث الأول ـ إحصاء الوقف والابتداء بالمصاحف المرتلة الثمانية في سُوَرِ المائدةِ والرَّعْدِ والقَصَصِ والصَّافَّات.

المبحث الثاني ـ نماذج من الوقف في السُّوَر الأربع كما ورد بالمصاحف المرتلة الثمانية، مع التحليل وبيان التوجيه النحوي لها.

المبحث الثالث ـ نماذج من الابتداء بعد الوقف الاضطراري بالمصاحف المرتلة الثمانية في السُّوَر الأربع، مع التحليل وبيان التوجيه النحوي لها.

المبحث الرابع ـ أثر التجانس الصوتي ووجود الفواصل في وقف المصاحف المرتلة الثمانية وابتدائها في السُّوَر الأربع.

ثم **خاتمة**، بها خُلاصةُ البحْثِ وأهمُّ النتائجِ والتوصياتِ. ثم قائمةٌ بالمصادر والمراجع.

التمهيد

وهو يتضمَّنُ أمرين؛ أولهما: التعريف الموجَز بالقُرَّاء الخمسة أصحاب المصاحفِ المرتَّلةِ الثمانيةِ المقصودةِ بالدراسة. وثانيهما: تعريف بالوقف والابتداء لغةً واصطلاحًا.

أولًا ـ تعريفٌ بأصحاب المصاحف المرتَّلة المقصودة بالدراسة.

يرى الباحث أنَّ المكتبةَ العربيَّةَ فقيرةٌ في التأليف في مجال الترجمة لقُرَّاء القرآن الكريم بطريقة منهجية؛ فمع وجود بعض الكتب في هذا المجال فإنه يغلب على بعضها الطابع الصحافي، من غَلَبَةِ الأحكامِ الانطباعيَّةِ والخلْطِ بين الوصفيَّةِ والمعياريِّةِ، والاعتمادِ على المشتهَر من القصص دون تحرٍّ دقيقٍ، مع عدم وجود ميزان علمي لاختيار القُرَّاء المترجَمِ لهم في بعضها.

وفيما يأتي تعريفٌ موجَزٌ ببعض المعلومات الأساسية عن القُرَّاءِ الخمسة:

1- محمود خليل الحصري: شيخُ عموم المقارئ المصرية؛ وُلِد في "شبرا النملة" بمحافظة الغربية، سنة ١٩١٧م، والتحق بالمعهد الأزهري بطنطا، وقرأ بالسبع ثم بالعشر على الشَّيْخِ إبراهيم سلام شيخِ قُرَّاءِ الجامعِ الأحمديِّ، وفي سنة ١٩٥٧م عُيِّن وكيلًا للمقارئ المصرية، وفي سنة ١٩٦٣م عُيِّن رئيسًا للجنة المصحف بالأزهر الشريف، ثم انتُخِبَ رئيسًا لاتحاد قُرَّاء العالم الإسلامي سنة ١٩٦٨م. وقد ترك نحوًا من أحد عشر كتابًا، منها "معالمُ الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء". وتوفي في المحرَّم من سنة ١٤٠١هـ، الموافق نوفمبر من سنة ١٩٨٠م[1].

(١) مستفاد من: جمهرة علماء الأزهر الشريف لأسامةَ الأزهري، ٧/ ٥٩، ٦٠.

٢- مصطفي إسماعيل: قارئ الملوك والرؤساء، مصطفي محمد المُرسى إبراهيم إسماعيل، المشهور بالشيخ مصطفي إسماعيل، وُلِد في سنة ١٣٢٣هـ الموافقة لسنة ١٩٠٥م في قرية ميت غزال بمحافظة الغربية، وأتمَّ حفظَ القرآن الكريم قبلَ العاشرة، ودرس العلومَ الشرعيَّةَ والعربيَّةَ بمعهد طنطا الأزهري، وأتمَّ تلاوةَ القرآن الكريم وتجويدَه، وراجعه ثلاثين مرَّةً على يد الشيخ إدريس فاخر، وعمرُه لم يتجاوزْ ١٦ عامًا. واشتُهِرَ في أوائل الأربعينيات بحفل في مسجدِ السيِّدَةِ زيْنَبَ بالقاهرةِ، قرأ فيه مُصادفةً، وسجَّلَ للإذاعة بعدئذٍ. وكان قارئًا للقرآن بالقصر الملَكى، ثم عُيِّنَ قارئًا للجامع الأزهر ثلاثين سنةً. وحصل على عدد من الأوسمة من مصر وبعض البلاد الإسلامية. وتُوُفي في شهر المحرَّم سنة ١٣٩٩هـ الموافق ديسمبر سنة ١٩٧٨م(١).

٣- محمد صديق المنشاوي: كان مولدُه بالمنشاة التابعة لمديرية جرجا آنذاك في شهر يناير سنة ١٩٢٠م الموافق لسنة ١٣٣٨هـ، وتعلم القراءة على يد والده القارئ الشيخ صِدِّيقِ المنشاوي، وحفظ القرآنَ وهو في الحادية عشرة من عُمُره، وذهب إلى القاهرة وعُيِّن قارئًا بمسجد الزمالك، وضُمَّ للإذاعة المصرية. وسافر إلى عدد من البلاد العربية والإسلامية، وحصل على عدد من الأوسمة من إندونيسيا وسوريا وغيرهما. وتُوُفي في عام ١٩٦٩م الموافق ١٣٨٩هـ(٢).

٤- عبد الباسط عبد الصمد: وُلِد في أَرْمَنت بمحافظة قنا في عام ١٩٢٧م، وحفظ القرآنَ بكُتَّاب القرية وعُمُرُه عشْرُ سنوات. وسافر إلى القاهرة، ثم اعتُمِد قارئًا في الإذاعة سنة ١٩٥٠م، وسافر إلى عدد كبير من البلاد العربية والأجنبية، وحصل

---

(١) للمزيد، راجع: جمهرة علماء الأزهر الشريف لأسامةَ الأزهري ٧/ ١٣، ١٤.

(٢) راجع: إمتاع الفُضَلاء بتراجم القُرَّاء فيما بعد القرن الثامن الهجري، لإلياس البرماوي ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩.

على عدد من النياشين والأوسمة. وتُوفي في نوفمبر سنة ١٩٨٨م[١].

٥- محمود على البنَّا: وُلِد في عام ١٩٢٦م بقرية "شبرباص" بمركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وحفظ القرآن الكريم بكُتَّاب القرية وهو في الحادية عشرة من عُمُره. وانتقل إلى القاهرة، والتحق بالإذاعة المصرية. واختير قارئًا بمسجدِ الرفاعي، ثم انتقل إلى غيره، واستقرَّ به الحال قارئًا بمسجد الإمام الحسين "رضى الله عنه" حتى وفاته. وقرأ القرآنَ الكريمَ في عددٍ من الدُّوَلِ العربيَّةِ والأجنبيَّةِ. وتُوُفي في شهر يوليو سنة ١٩٨٥م[٢].

ثانياً ـ الوقف والابتداء لغةً واصطلاحاً.

الوقفُ لغةً له معانٍ متعددة، منها ما ورد بالمعاجم: "وقَفْتُ الدابَّةَ ووقَفْتُ الكلمةَ وقْفًا"[٣]، وورد كذلك: "وقَفَ القارئ على الكلمة وقوفًا، ووقَفَ الكلمةَ وقْفًا، ووقَّفْتُ القارئ توقيفًا"[٤]. والواضحُ منها أنَّ دلالاتِ الكلمةِ تدور حول المنع والحَبْس، وفي معجم التعريفات: "الوقفُ في القراءةِ: قطْعُ الكلمةِ عمَّا بعدها"[٥]. والوقفُ اصطلاحًا: "قطْعُ الصَّوْتِ على الكلمةِ زمنًا يُتَنَفَّسُ فيه عادةً بنيَّةِ استئناف القراءة؛ إمَّا بما يلى

(١) للمزيد، راجع: أشهر من قرأ القرآن في العصر الحديث، لأحمد البُلك ص١١٤: ١٢٠.

(٢) للمزيد، راجع: أشهر من قرأ القرآن في العصر الحديث، لأحمد البُلك ص١٠٨: ١١٣.

(٣) معجم العين للخليل بن أحمدَ الفراهيدىِّ، ٥/ ٢٢٣. وعند الشَّريفِ الجرجاني "الوقفُ في اللُّغة: الحَبْسُ". مُعجم التعريفات، ص٢٧٤.

(٤) أساس البلاغة للزَّمَخْشرىِّ ٢/ ٣٥٠. وللمزيد، راجع: لسان العرب لابن منظور، مادة "وقف"، م٦، ص٤٨٩٨.

(٥) معجم التعريفات للشَّريف الجرجاني ص٢٧٤.

الحرفَ الموقوفَ عليه، أو بما قبله..."[١]. وأمَّا البَدْء فهو "فعلُ الشيء أوَّلُ"[٢]. وفي الاصطلاح هو استئنافُ القراءة. وقد اختلفت اصطلاحاتُ العلماء في التعبير عن هذين المفهومين؛ إذْ عبَّرَ ابنُ النَّحَّاسِ عنهما بالقَطْع والائتناف.

ومما يدلُّ على أهمية هذا العلم عددُ المصنَّفات التي أُفْرِدَتْ له، وإن كان كثيرٌ منها بين مخطوط ومفقود[٣]. هذا بالإضافة إلى المصنَّفَات التي درسته ضمن علوم القرآن المتعدِّدة. وأقوال العلماء من السَّلَف والخَلَف في أهمية هذا العلم كثيرة مذكورة بالمصادر. ونكتفي بذكر مثالين؛ أولهما من عهد الصحابة، وهو ما أوردَه ابنُ النَّحَّاس بسنده إلى ابن عُمَرَ "رضى الله عنهما"، أنَّه قال: "لقد عشنا برهةً من دهرنا، وإنَّ أحدَنا ليُؤتَى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزلُ السُّورةُ على محمد صلى الله عليه وسلم؛ فيتعلم حلالَها وحرامَها، وما ينبغي أن يُوقَف عنده منها، كما تتعلَّمون أنتم اليومَ القرآنَ، ولقد رأيتُ اليومَ رجالًا يُؤتَى أحدُهم القرآنَ قبلَ الإيمان؛ فيقرأ ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته ما يدرى ما آمِرُه ولا زاجِرُه، ولا ما ينبغي أن يُوقَف عنده منه، ويَنْثُرُه نَثْرَ الدَّقَل". وقد رأي ابنُ النَّحَّاسِ وغيرُه من العلماء في قول ابن عُمَرَ: "لقد عشنا برهةً من الدهر"، دليلًا على أنَّ ذلك كان إجماعًا من الصحابة على ضرورة تعلُّم الوقْف[٤].

---

(١) النَّشْر في القراءات العَشْر لابن الجزري، ١/ ٢٤٠.

(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة "بدأ"، م١، ص٢٢٣.

(٣) للمزيد، راجع مقدمة "عِلَل الوقوف" لمحقِّقه، ١/ ٢٤: ٤٢، وكذلك: وقوفُ القرآن وأثرُها في التفسير لمساعد بن سليمان الطيار ص٦٧: ٨٨؛ فقد ذكر محقِّق الكتاب الأول منها اثنين وسبعين مؤلَّفًا، وذكر مؤلِّف الكتاب الثاني مائة وعشرين مؤلَّفًا ودراسةً.

(٤) انظر: القطع والائتناف لأبى جعفر النحاس، ص١٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٢٢٥، والإتقان في علوم القرآن للسيوطى، ص١٧٧. والدَّقَل: رديء التمرِ ويابسُه... انظر: ←←←

والمثال الثاني للدلالة على أهمية هذا العلم، ما ذكره إمام القُرَّاء ابن الجَزَرِيِّ –من وَفَيات القرن التاسع الهجري– أنَّ كثيرًا من أئمَّة الخلف اشترطوا على المُجيز ألا يُجيزَ أحدًا في القرآن الكريم إلا بعد معرفته الوقف والابتداء(١).

وقد صنَّفَ العلماءُ المؤلَّفاتِ في هذا العلم؛ فقسَّموا الوقفَ إلى أقسام ووضعوا لها اصطلاحات متعددة، كالتامِّ والكافي والحَسَنِ والقبيح... ولمعرفة هذه المصطلحات ومفاهيمها وضوابط كلٍّ منها لا بدَّ من الرجوع إلى هذه المؤلَّفات، وقد اعتمدتُ على خمسة من المصادر القديمة فيها؛ هى:

١– إيضاح الوقْفِ والابتداء لأبى بكر "ابنِ الأنبارىِّ" "ت. ٣٢٨هـ تقريبًا".

٢– القطع والائتناف لأبى جعفر "ابن النَّحَّاس" "ت. ٣٣٨هـ".

٣– المكتَفي في الوقْفِ والابتِدا لأبى عَمْرٍو الدَّانى "ت. ٤٤٤هـ".

٤– عِلَلُ الوقوف للسِّجاوندى "ت. ٥٦٠هـ".

٥– منارُ الهدى في معرفة الوقف والابتدا للأَشْمونى "من وَفَيات القرن الحادى عَشَرَ الهجري".

هذا مع الاستفادة بكتب علوم القرآن وبعض التفاسير المشهورة وكتب إعراب القرآن الكريم.

→→→

النهاية في غريب الحديث والأثر لأبى السعادات ابن الأثير الجزري، ص٣٠٩. والحديث –مع بعض الاختلاف رواه الحاكم في "المستدرَك"، انظره: ١/ ٢٧٣، رقم الحديث "١٠١".

(١) انظر: النشر لابن الجزري، ١/ ٢٢٥. وللمزيد عن أهمية تعلُّم الوقف والابتداء، راجع: وقوفُ القرآن وأثرُها في التفسير لمساعد بن سليمان الطيار، ص٢٧: ٣٤.

المبحث الأول

إحصاء الوقف والابتداء بالمصاحف المرتلة الثمانية في سُوَرِ المائدةِ والرَّعْدِ والقَصَصِ والصَّافَّات:

وفي هذا المبحث بعضُ البيانات الإحصائية المتعلقة بالوقف والابتداء بالمصاحف المرتلة؛ لتستبين طريقةُ كلِّ قارئ من حيث التحفُّظُ والتقيُّدُ في مواضع الوقف، أو التسامحُ والمرونةُ[1]، ولِكَوْنِ هذه الإحصاءات ممهِّدةٌ ومُعينةٌ على تحليل النماذج في المبحثين التاليين.

المطلب الأول ـ إحصاء مرات الوقوف بالمصاحف المرتلة الثمانية في سُوَرِ المائدةِ والرَّعْدِ والقَصَصِ والصَّافَّات:

أولًا ـ الوقف داخل الآيات:

أ- هذا جدول بعدد مواضع الوقف على غير رؤوس الآيات، في سورة المائدة، حسبما أحصت الدراسة:

في سورة المائدة "١٢٠ آية"	الوقف غير الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي	الوقف الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي
مصطفي إسماعيل	١٩١	%١٥٩	٢٠	%١٧
المنشاوي	١٨٣	%١٥٢,٥	٤٤	%٣٧

(١) ينوِّه البحث على أنه قد يكون هناك اختلافات طفيفة في الإحصائيات بسبب اختلاف العَدِّ في المصاحف المختلفة، وربما يكون هناك قدر يسير من الخطأ في العَدِّ، وهو لن يكون ذا تأثير إن شاء الله في النتائج.

عبد الباسط	١١٩	%٩٩	٢٩	%٢٤
البنا	١١٨	%٩٨	٣٢	%٢٧
الحصري "حفص"	١٠١	%٨٤	١٨	%١٥
الحصري "ورش"	١٤٦	%١٢٢	٤٦	%٣٨
الحصري "قالون"	١٤٥	%١٢١	٢٩	%٢٤
الحصري "الدُّورى"	١٤٦	%١٢٢	٢٣	%١٩
المتوسط	١٤٤	%١٢٠	٣٠	%٢٥

ويتبين من الجدول السابق ما يأتي:

- **أن مصطفي إسماعيل كان الأكثر وقفًا، ويليه المنشاوي، وفي المقابل كان الحصري في ختمته برواية حفص هو الأقلَّ.**
- **من حيث الوقفُ الاضطراري كانت ختمةُ الحصري بروايةِ وَرْشٍ الأكثرَ تحقيقًا للوقْفِ الاضطراري، يليها ختمةُ المنشاوي. أما الأقلُّ في مرَّات الوقْفِ الاضطراري فهو الحصري بروايةِ حَفْصٍ، يليه مصطفي إسماعيل.**
- **تميزت ختمةُ الحصري برواية حَفْصٍ بطول النَّفَس في هذه السُّورة؛ فالشيخ الحصري كان أكثر تحفُّظًا في الوقوف؛ فلا يفضل الوقوف على مواضع إذا كان الوصل أولى، وكذلك فإنه كان الأقدرَ على تنظيم الأنفاس؛ لذا قلَّ عدد مواضع الوقف الاضطرارى عنده.**
- **ختماتُ الحصري الثلاثُ بروايات وَرْش وقالون والدُّورى، تقاربت جدًّا في عدد مواضع الوقف غير الاضطراري.**

- انمازت ختمةُ مصطفي إسماعيل –كما يتبين من عدد مرات وقفه في هذه السورة– بالبحث عن الأيسر قدر المستطاع؛ فالشيخُ كان أكثرَ تسامحًا في الوقف على المواضع التي يجوز فيها الوقف. وهو يضبطُ أنفاسَه لتلائم هذا الغَرَضَ؛ فلا يقفُ اضطرارًا إلا قليلًا.

ب– هذا جدول بعدد مواضع الوقف في غير رؤوس الآيات، في سورة الرعد، حسبما أحصت الدراسة:

ويتبين من الجدول ما يأتي:

في سورة الرعد "٤٣ آية"	الوقف غير الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي	الوقف الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي
مصطفي إسماعيل	٦٨	%١٥٨	٥	%١٢
المنشاوي	٦٠	%١٤٠	٦	%١٤
عبد الباسط	٤٨	%١١٢	٥	%١٢
البنَّا	٥٦	%١٣٠	٤	%٩
الحصري "حفص"	٤٣	%١٠٠	١	%٢,٣
الحصري "ورش"	٥٨	%١٣٥	٥	%١٢
الحصري "قالون"	٧٤	%١٧٢	٣	%٧
الحصري "الدُّورى"	٦١	%١٤٢	٣	%٧
المتوسط	٥٨	%١٣٦	٤	%٩

- العدد الأكبر من مواضع الوقف جاء في ترتيل الحصري برواية قالون، يليه ترتيل مصطفي إسماعيل. وفي المقابل امتاز ترتيل الحصري برواية حفص بأقلِّ عدد منها، يليه ترتيل عبد الباسط عبد الصمد.

- وكانت ترتيل المنشاوي الأكثر في مرات الوقف الاضطرارى، أما ترتيل الحصري برواية حفص فكان الأقل في ذلك؛ فلم يقف اضطرارًا إلا على موضع واحد.
- من الجدول يتأكد ما سبق ذكرُه من اعتماد مصطفي إسماعيل على الطريقة السهلة في الوقف، في مقابل تحفُّظ الحصري الشديد في مواضع الوقف، واعتماد الحصري على طول النَّفَس واستثماره بطريقة بالغة. وهذا الأمر يتأكد في رواية حفص وحدها، بخلاف بقية الروايات التي قرأ بها.

جـ- هذا جدول بعدد مواضع الوقف في غير رؤوس الآيات، في سورة القَصَص، حسبما أحصت الدراسة:

سورة القَصَص "٨٨ آية"	الوقف غير الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي	الوقف الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي
مصطفي إسماعيل	٧٩	%٩٠	٦	%٧
المنشاوي	٧٩	%٩٠	١٠	%١١
عبد الباسط	٦٨	%٧٧	١٤	%١٦
البنا	٦٢	%٧٠	١١	%١٢.٥
الحصري "حفص"	٢٣	%٢٦	١١	%١٢.٥
الحصري "ورش"	٦٣	%٧٢	١٤	%١٦
الحصري "قالون"	٨٠	%٩١	١٤	%١٦
الحصري "الدُّورى"	٦٥	%٧٤	٦	%٧
المتوسِّط	٦٥	%٧٤	١١	%١٢

ويتبين منه ما يلى:

- **كثُر الوقف عند الحصري في رواية قالون، وكذلك مصطفي إسماعيل والمنشاوي. وهذا لا يختلف كثيرًا عمَّا ورد في سورتى المائدة والرعد. والملاحظ الانخفاض البالغ لعدد مرات الوقف عند الحصري في رواية حفص. وهذا الأمر طبيعى نظرًا لقِصَر الآيات نسبيًّا في هذه السورة.**
- **العدد الأقلُّ من الوقف الاضطرارى عند مصطفي إسماعيل وعند الحصري في ختمته برواية الدُّورى. وفيه تأكيد لما سبق ذكرُه حول أسلوب الشيخ مصطفي في اختيار الأيسر وتنظيم الأنفاس.**

د- هذا جدول بعدد مواضع الوقف في غير رؤوس الآيات، في سورة الصافَّات، حسبما أحصت الدراسة:

سورة الصافَّات "١٨٢ آية"	الوقف غير الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي	الوقف الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي
مصطفي إسماعيل	١٢	٦.٥%	١	٠.٥%
المنشاوي	١٣	٧%	١	٠.٥%
عبد الباسط	٧	٤%	١	٠.٥%
البنا	١١	٦%	١	٠.٥%
الحصري "حفص"	٥	٣%	صفر	٠%
الحصري "ورش"	١١	٦%	صفر	٠%
الحصري "قالون"	١٣	٧%	صفر	٠%

الحصري "الدُّورى"	١٠	٥.٥%	صفر	٠%
المتوسِّط	١٠	٥.٥%	٠.٥	٠.٣%

ويتبين من الجدول ما يأتي:

- **تحقق الوقف في هذه السورة أكثر ما يكون عند المنشاوي وعند الحصري في رواية قالون. أما أقل عدد للوقوف فقد ظهر كالعادة عند الحصري في رواية حفص، يليه عبد الباسط.**
- **أما عن الوقف الاضطراري فهناك موضع واحد في السورة، وقد جاء عند رأس الآية الأولى في: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّن إِفكِهِم لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُم لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾. وقف الجميع على رأس الآية الأولى، إلا أنهم حين ابتدأوا لم يبتدئوا بالآية التالية، بل ابتدأوا بجزء من الآية الأولى؛ ما عدا الحصري الذى ابتدأ بالآية التالية في ختماته الأربع. وجديرٌ بالذكر أن الوقف على هذا الموضع ليس اضطراريًّا بالمفهوم المعروف؛ إذ إنَّ الوقف على رأس الآية الأولى جاء سيرًا على نهجهم المتبَع بتحري الوقوف على رؤوس الآيات، ثم ابتدأ بعضُهم بجزء من الآية الأولى لغرض التنزيه، وسيجيئ الحديث عن هذا الموضع لاحقًا.**

وجدير بالذكر أنَّ عددَ الآيات التي وُقف بداخلها ثلاثُ عشرة آية فقط. وبقيةُ الآيات –عددها ١٦٩ آية– وَقَفَ القُرَّاءُ فيها على رؤوس الأي فقط باتفاقٍ. وهذا الأمرُ غيرُ مستغْرَبٍ مع القِصَرِ البالغِ لآيات السُّورة.

هـ– في هذا الجدول بيانٌ بمجموع مرات الوقوف بالمصاحف المرتَلة الثمانية في السُّوَر الأربع:

السُّوَر الأربع "٤٣٣ آية"	الوقف غير الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي	الوقف الاضطرارى	النسبة إلى عدد الأي

مصطفي إسماعيل	٣٥٠	%٨١	٣٢	%٧
المنشاوي	٣٣٥	%٧٧	٦١	%١٤
عبد الباسط	٢٤٢	%٥٦	٤٩	%١١
البنا	٢٤٧	%٥٧	٤٨	%١١
الحصري "حفص"	١٧٢	%٤٠	٣٠	%٧
الحصري "ورش"	٢٧٨	%٦٤	٦٥	%١٥
الحصري "قالون"	٣١٢	%٧٢	٤٦	%١١
الحصري "الدُّورى"	٢٨٢	%٦٥	٣٢	%٧
المجموع	٢٢١٨	–	٣٦٣	–
المتوسط	٢٧٧	%٦٤	٤٥	%١٠.٥

يتبين من الجدول ما يأتي:

- **تؤكد البيانات الإجمالية في هذا الجدول ما تقدَّمَ ذكرُه؛ فالحصري في مصحفه برواية حفص كان الأكثرَ تحفُّظًا في الوقف؛ لذا فهذه التلاوة كانت الأقلَّ في عدد مواضع الوقف الاضطراري وغير الاضطراري؛ وكل هذا يؤكد ما تقدَّمَ من أنَّ الحصري كان أقْدرَ القُرَّاء على إطالة النَّفَس، وأكثرَهم التزامًا بقواعد الوقف، وأبعدَهم عن اتِّباعِ الرُّخَصِ.**
- **وفي المقابل فإنَّ مصطفي إسماعيل كان الأكثر في مواضع الوقف غير الاضطراري، يليه المنشاوي. وهذا يدلُّ على أن الشيخين قد اتبعا طريق التيسير. وإن كان المنشاوي أكثر إتيانًا بالوقف الاضطراري؛ فعدد مرات الوقف الاضطراري عنده ضعف ما عند مصطفي إسماعيل تقريبًا.**

- يتبين من الجدول السابق التفاوتُ الكبيرُ بين المصاحف المرتَّلة الأربعة للحصري، وكأنَّ للشيخ في كلِّ مصحفٍ مرتَّلٍ شخصيةً مستقلَّةً؛ فالمصحف المرتَّل برواية حفص عنده –كما تبين– الأقلُّ في الوقفين الاضطراري وغير الاضطراري، بخلاف رواية ورش التي اتصف مصحفه المرتل لها بأنه الأكثر في اللجوء إلى الوقف الاضطراري؛ ولعلَّ السبب في هذا يرجع إلى كثرة المُدود مما يَضْطرُّ الشيخَ إلى الوقف في غير مواضعه، وهناك عامل آخر يرجع إلى طريقة الشيخ في الأداء في التلاوات المختلفة، وقد كانت تلاوته برواية ورش أكثر تنغيمًا –حسبما رأي الباحث– من غيرها. أمَّا مصحفه المرتَّل برواية قالون فقد ارتفع به معدَّل الوقف غير الاضطراري.
- يتبين بالنظر إلى الجدول السابق وجود تقارب بين بعض الختمات، ومنه التقارب البالغ بين ختمتي عبد الباسط والبنا، ويبدو من البيانات أن الشيخين كانا يميلان إلى التوسُّط في الوقوف.

ثانيًا. إحصاءات بمواضع الوقف المتَّفَق عليها بالمصاحف المرتلة الثمانية في السُّوَر الأربع.

وهذا الأمر يتبين من الجداول الإحصائية الآتية:

أ– مواضع الاتفاق في سورة المائدة:

عدد مواضع الوقف المتفق عليه في سورة	المائدة	النسبة إلى عدد أي السورة
الاتفاق في الوقف على رأس الآية وحده	٢٣	%١٩
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضع واحد فيها بالإضافة لرأس الآية	٣٢	%٢٧

الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضعين فيها بالإضافة لرأس الآية	٥	%٤
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على ثلاثة مواضع فيها بالإضافة لرأس الآية	٣	%٢.٥
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على أربعة مواضع فيها بالإضافة لرأس الآية	١	%٠.٨
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على سبعة مواضع فيها بالإضافة لرأس الآية	١	%٠.٨
الإجمالى	٦٥	%٥٤
الوقف على رؤوس الآيات	١٢٠	%١٠٠

ويتبين من الجدول السابق ما يلى:

- **عدد الآيات التي اتفق القراء على مواضع الوقف بها تجاوز نصف عدد آيات السورة. ولعلَّ لهذا الرقم دلالته؛ لأنَّ سورةَ المائدة تتصف بطول الآيات، وهذا ما يُتوقَّع معه أن يكون هناك اختلاف كبير بين القراء، لكن هذا المعدَّل المرتفع من التجانس يشير إلى وجود قواعد مشتركة تحكم تلاوة القراء جميعًا.**
- **يتبين كذلك أن المرات التي اتفق فيها القراء على موضع وقف واحد داخل الآية، أكثر من المرات التي لم يقفوا فيها إلا على رؤوس الآيات. وهذا الأمر غير مستغرَب مع طول آيات السورة.**
- **لم تسجِّل الدراسة اتفاق القراء في خمسة مواضع ولا في ستة داخل آية واحدة، وإن كانت الدراسة قد سجلت اتفاقهم في آية واحدة بالوقف على سبعة مواضع**

فيها، وهى الآية الرابعة والستون من السورة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اليهود يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾. وهذا أكبر اتفاق بين القراء داخل آية واحدة، بالسُّوَر التي هي عينة الدراسة.

ب- مواضع الاتفاق في سورة الرعد:

عدد مواضع الوقف المتفق عليها في سورة	الرعد	النسبة إلى عدد الآيات
الاتفاق في الوقف على رؤوس الآيات وحده	٩	%٢١
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضع واحد فيها بالإضافة لرأس الآية	٦	%١٤
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضعين فيها بالإضافة لرأس الآية	٣	%٧
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على أربعة مواضع فيها بالإضافة لرأس الآية	٢	%٤.٥
الإجمالى	٢٠	%٤٦.٥
الوقف على رؤوس الآيات	٤٣	%١٠٠

ويتبين من الجدول السابق ما يلى:

- الآيات التي كانت موضع اتفاق في الوقف أقلُّ من نصف عدد آيات السورة. وهذا متوقَّع؛ لأن آيات السورة تتَّصف بالطول.

- الاتفاق في الوقف على رؤوس الأي كان أكثر من غيره؛ لأنه مع طول الآيات في السورة فإنَّ بها عددًا من الآيات القصيرة نسبيًّا.

- **أكبر قدر من الاتفاق داخل الآية جاء في اتفاقهم في الوقف على أربعة مواضع بالإضافة لرأس الآية، وهذا الأمر قد تحقَّقَ في آيتين؛ هما الحادية والثلاثون والثالثة والثلاثون.**

جـ- مواضع الاتفاق في سورة القَصَص:

عدد مواضع الوقف المتفق عليها في سورة	القصص	النسبة إلى عدد الأي
الاتفاق في الوقف على رؤوس الآيات وحده	٣٣	%٣٧.٥
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضع واحد فيها بالإضافة لرأس الآية	٩	%١٠
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضعين فيها بالإضافة لرأس الآية	٣	%٣.٥
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على ثلاثة مواضع فيها بالإضافة لرأس الآية	١	%١.١
الإجمالى	٤٦	%٥٢
الوقف على رؤوس الآيات	٨٨	%١٠٠

يتبين من الجدول ما يأتي:

- **عدد حالات الاتفاق في الوقف على رؤوس الأي وحدها زائد بشكل كبير؛ وذلك لأن آيات سورة القصص تتصف بالقِصَر بالقياس إلى سورتى المائدة والرعد.**
- **أكبر قدر من الاتفاق قد تحقق في الآية الأخيرة من السورة وحدها، بوقفهم على ثلاثة مواضع بالإضافة إلى رأس الآية.**

د- مواضع الاتفاق في سورة الصَّافَّات:

عدد مواضع الوقف المتَّفَق عليها في سورة	الصافات	النسبة إلى عدد الأي
الاتفاق في الوقف على رؤوس الآيات وحده	١٦٩	%٩٣
الآيات التي اتُّفِق في الوقف على موضع واحد فيها بالإضافة لرأس الآية	٤	%٢
الإجمالى	١٧٣	%٩٥
الوقف على رؤوس الآيات	١٨٢	%١٠٠

ويتبين من الجدول ما يأتي:

- **الاتفاق في الوقف على رؤوس الأي وحدها جاء بنسبة عالية جدًّا، وهو أمر متوقَّع؛ إذ إنَّ عامَّةَ آياتِ الصافَّات بالغةُ القِصَر.**
- **لم يتحقَّق اتفاق على الوقف بأكثر من موضع داخل آية واحدة في السورة مطلقًا.**

المطلب الثاني ـ في بيان مدى اتفاق وقف الحصري في ترتيله برواية ورش مع وقف الهبطى:

اعتنى المغاربةُ كثيرًا بالوقف الذى وضعه محمد بن أبى جمُعةَ الهبطى، وأصبح هذا الوقف مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمصاحف المكتوبة والمطبوعة برواية وَرْشٍ عن نافع المدني. ولهذا الوقف سِمات تجعله مختلفًا عن الوقف الذى بمصاحف المشرق؛ منها: أنه يلتزم علامة واحدة للوقف هى "ص"؛ فلا يميز بين درجات الوقف المتفاوتة التي راعتها مصاحف المشرق بالعصور المتأخرة، وكذلك فإنه يراعى المعنى في الوقف على رؤوس الأي؛ فنجده لا يضع علامة الوقف هذه على بعض الآيات

لاتصالها بما بعدها. وهذا الأمر يطرح تساؤلًا حول مدى التزام الحصري –في ختمته برواية حفص– بالوقف الهبطى الذى ارتبط برواية ورش. وجواب هذا السؤال يتبين فيما يأتي:

أولًا ـ وصل رؤوس الأي بما بعدها عند الهبطى.

يتغافل الهبطى وضع علامة الوقف على بعض الآيات؛ لأنه يلتزم الوقفَ حسب المعنى مع رؤوس الأي. وفي هذا الجدول بيان بهذا:

السورة	عدد الآيات التي لم يضع الهبطى علامة الوقف على رؤوسها	أرقام هذه الآيات حسب المصحف برواية ورش
المائدة	٤	١٧، ٣٣، ٣٥، ١٢٢
الرعد	٥	١٣، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٤٤
القَصَص	٥	٤، ٢٢، ٣٠، ٣٣، ٨٨
الصافَّات	٥٨	١، ٢، ٣، ٩، ١٥، ١٦، ٢٢، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١١٢، ١١٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥١، ١٥٦، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٢

ويتبين لنا عدَّة أمور؛ منها:

- أن الهبطى قد التزم المعنى في الوقف على رؤوس الأي أو الوصل، وهذا النهج لم يبتدعه، بل هو متبَع عند بعض علماء المشرق، ومنهم السِّجاوندى والأشمونى.
- قد يرى الهبطى وصلَ أكثر من آيتين، كما في الآيات من "٢١" إلى "٢٤" من سورة الرعد.
- في المقابل فإن المصحف المرتل برواية ورش للحُصَرى قد التزم الوقف على رؤوس الأي بطريقة مطَّردة. ومن هذه الجهة يتبين مباينتُه التامَّةُ للوقف الهبطى.

ثانيًا ـ مدى توافق مواضع الوقف داخل الأي بين الهبطى والمصحف المرتل برواية ورش للحُصَرى:

يبيِّن الجدول الآتى عدد مواضع الاتفاق في الوقف بين ما قرَّره الهبطى وما التزمه الحصري في ختمته برواية ورش، وكذلك عدد المواضع التي قرَّرها الهبطى ولم يقف عليها الحصري، والعكس:

السورة	المائدة	الرعد	القَصَص	الصافَّات	المجموع
عدد المواضع التي وقف عليها الهبطى وحده	٦٨	٢٢	٣٠	٢	١٢٢
عدد المواضع التي وقف عليها الحصري وحده	٣	صفر	٦	٢	١١
عدد المواضع التي اتفق الوقف فيها بين الهبطى والحصري	١٤٣	٥٨	٥٧	٩	٢٦٧

يتبين من الجدول السابق ما يأتي:

- **الهبطى أكثر تسامحًا في الوقف بخلاف الحصري؛ فنجد المرات التي انفرد بها الحصري ولم يقف عليها الهبطى أحد عشر موضعًا فقط، بالسُّوَر الأربع.**
- **المواضع التي وقف عليها الهبطى ووصلها الحصري كثير؛ إذ يبلغ عددها ١٢٢ موضعًا، وهى تمثِّل حوالى ثلث مواضع الوقف التي وُقِف عليها عند أحدهما أو كليهما. وهذا يؤكد أنَّ الحصري لم يعتدَّ في مصحفه المرتل بالوقف الهبطى المعتمَد لدى المغاربة. أما التوافق الذى جاء في حوالى "٢٦٧ موضعًا" فلا يلزم عنه أي شيء؛ لأننا لو تتبعنا هذه المواضع لوجدنا أن عامَّة الوقوف فيها مذكورة عند علماء الوقف.**

المطلب الثالث: الإحصاءات الخاصة بالوقف على الفواصل برؤوس الآيات.

من المسائل الخلافية عند أهل العلم مسألة الوقف على رؤوس الأي، خاصةً حينما يكون هناك تعلُّقٌ لفظيٌّ "إعرابيٌّ" بين الآية وما بعدها، وقد اختلف العلماء في هذا الباب على عدة مذاهب يأتي الحديث عنها بالمبحث الثالث.

وفي هذا الجدول بيانٌ بعدد الآيات حسب المصاحف المختلفة:

عدد الآيات بالسورة حسب المصاحف	المائدة	الرعد	القَصَص	الصافَّات	المجموع
عدد الآيات بمصاحف رواية حفص	١٢٠	٤٣	٨٨	١٨٢	٤٣٣
عدد الآيات بمصاحف رواية ورش	١٢٢	٤٤	٨٨	١٨٢	٤٣٦

عدد الآيات بمصاحف رواية قالون	١٢٢	٤٤	٨٨	١٨١	٤٣٥
عدد الآيات بمصاحف رواية الدُّورِى	١٢٢	٤٤	٨٨	١٨٢	٤٣٦

واللافت للانتباه أن القُرَّاء قد التزموا الوقف على رؤوس الأي في التلاوات جميعًا، بالسُّوَر الأربع. وهناك تفصيل لبعض مواضع الوقف على رؤوس الأي يأتي لاحقًا.

المبحث الثاني

نماذج من الوقف في السُّوَر الأربع كما ورد بالمصاحف المرتلة الثمانية، مع التحليل وبيان التوجيه النحوي لها

تتناول الدراسة في هذا المبحث نماذج على الوقف في سُوَر المائدة والرعد والقَصَص والصافات، ومدى اتفاق القراء واختلافهم بمصاحفهم المرتلة، مع توجيه ذلك استرشادًا بما ورد في كتب الوقف وكتب إعراب القرآن الكريم والتفاسير. وبيان ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول ـ نماذج على مواضع الوقف المتَّفَق عليه في المصاحف المرتَّلة مع التحليل وبيان التوجيه النحوي. وتفصيله على النحو الآتى:

أ- من مواضع الوقف المتَّفَق عليه في سورة المائدة:

- الوقف في الآية الأولى من السورة؛ إذ وقفوا جميعًا على المواضع الثلاثة ﴿بِٱلۡعُقُودِ﴾ و﴿حُرُمٌ﴾، ورأس الآية ﴿يُرِيدُ﴾. والوقف على كلمة ﴿بِٱلۡعُقُودِ﴾ تامٌّ عند كثير من أئمة الفن؛ لأنَّ ما بعده استئنافٌ بيانيٌّ، بالإضافة إلى كونه رأس آية عند غير الكوفيين[1]. ومما يرجِّح الوقف على هذا الموضع أنَّ الجملة الأولى إنشائية أمرية، بخلاف الجملة التالية فهي تقريرية تبدأ بفعل ماضٍ مما يؤكد

(١) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١١، والقطع والائتناف للنَّحَّاس ص١٩٦، والمُكتَفي في الوقف والابتدا للدانى ص٢٣٤، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٤٤، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشمونى ص٢٣٩. وانظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه لمحمود صافي ٣/ ٢٦٧.

الفصل بينهما، والجملة الثانية تتضمَّن حكمًا مختلفًا عن الحكم المذكور في الجملة السابقة لها.

ولم يقف القُرَّاء على ﴿يُتلَىٰ عَلَيكُم﴾؛ فهو ليس بموضع وقف؛ لأن ﴿غَيرَ مُحِلِّي ٱلصَّيدِ﴾ منصوب على الحال من الواو في ﴿أَوفُواْ﴾ أو من الكاف في ﴿أُحِلَّت لَكُمْ﴾[1]، والاتصال واضح بينهما لأن ﴿غَيرَ مُحِلِّى ٱلصَّيدِ﴾؛ فالحكم الشرعي لا يتبين كاملًا إلا بالوصل؛ قال ابنُ الفَرَس إنَّه استثناءٌ بعد استثناء؛ فاستثنى تعالَى أولًا نوعًا من المأكول فلم يُجِزْه، ثم استثنى نوعًا من المخاطَبين فلم يُجِز لهم الصيد[2].

وكذلك لا يصلُح الوقفُ على ﴿ٱلصَّيدِ﴾؛ لأن جملة ﴿وَأَنتُم حُرُمٌ﴾ في محلِّ نصب على الحال من الضمير في ﴿مُحِلِّى﴾(٣). وفيه تقييد أيضًا للحكم؛ مما يجعل الاتصال متوجِّبًا؛ لأنَّ الوقف على كلمة ﴿ٱلصَّيدِ﴾ يجعل النهى عن الصيد على إطلاقه لا على أنَّه مقيَّدٌ بحالة الإحرام.

ووقف القراء جميعهُم عند ﴿وَأَنتُم حُرُمٌ﴾؛ فهو موضع للوقف، حسَنٌ أو تامٌّ أو كافٍ(٤)؛ لأنَّ الجملةَ التي تليها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ استئنافية، وقد ذُكِرَ الحكمُ

---

(١) منار الهدى للأشمونى ص٢٣٩، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١١، وراجع: مُشْكِل إعراب القرآن لمَكِّيِّ بنِ أبى طالب ص٢١٧، والتبيان في إعراب القرآن للعُكْبَرِيِّ ص٤١٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمَذانى ٢/ ٣٩٥، وقد فصَّل السَّمينُ الحَلَبىُّ الأقوالَ في إعرابها. راجع: الدُّرُّ المَصون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبى ٤/ ١٧٨، ١٧٩.

(٢) أحكام القرآن لابن الفَرَس الأندلسى ٢/ ٣٠٤.

(٣) انظر: مُشكِلُ إعرابِ القرآنِ لمَكِّى ص٢١٧، والفريد للمنتجب الهمَذانى ٢/ ٣٩٥.

(٤) راجع: الإيضاح لابن الأنبارى ص٦١١، القطع والائتناف للنَّحَّاس ص١٩٦، والمُكتَفي للدانى ص٢٣٤، ومنار الهدى للأشمونى ص٢٣٩.

الشرعيُّ بتمامه قبلها. ووقف الجميع على ﴿مَا يُرِيدُ﴾؛ لأنه رأس آية باتفاق المصاحف، وكذلك لأنه وقف تامٌّ[١]. ومنه يتبين التزام القُرَّاء بالوقف على مواضع الوقف الصحيحة في الآية؛ فكلُّ موقوفٍ عليه بالآية يليه جملةٌ استئنافية.

- في الآية الرابعة والستين من المائدة، بالمصاحف المرتَّلة الثمانية وُقِف باتفاقٍ على ثمانية مواضع ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ و﴿قَالُواْ﴾ و﴿يَشَآءُ﴾ و﴿وَكُفرا﴾ و﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ و﴿ٱللَّهُ﴾ و﴿فَسَادا﴾ و﴿ٱلْمُفْسِدِينَ﴾. ولم يختلفوا في أي موضع منها، وهذا موافق لما جاء عند المتأخرين من أئمة هذا الفن كالسِّجاوندى والأشمونى. وبيانه الآتي:

أمَّا الوقفُ على ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ فقد عدَّه السِّجاوندى وقفًا مُطْلقًا "ط"؛ وإن كان قد ذكر استحسانَ بعضِهم الوصْلَ في هذا الموضع؛ ليتَّصلَ قولُه: ﴿غُلَّت﴾ وهو جزاءُ قولِهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[٢]. وأشار السَّمينُ الحلَبىُّ إلى أنَّ قولَه تعالى: ﴿غُلَّت أَيدِيهِم وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾، يحتمل الخَبَرَ المحضَ، ويحتمل أن يراد به الدعاءُ عليهم[٣]. ويبدو

---

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس ص١٩٦، والمُكتَفي للدانى ص٢٣٤، ومنار الهدى للأشمونى ص٢٣٩.

(٢) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٥٩. وقد عدَّ الأشمونى الوصل في هذا الموضع أولَى للسبب المذكور. انظر: منار الهدى للأشمونى ص٢٥٤. ولم يذكر هذا الموضعَ ابنُ الأنباريِّ ولا ابنُ النَّحَّاسِ ولا الدانى.

وجديرٌ بالذكر أنَّ السِّجاوندى قد فرَّق بين أنواع الوقف، وأعطى كلَّ نوعٍ رمزًا خاصًّا؛ فالممنوع (لا)، واللازم (م)، والمُطلَق (ط)، والجائز (ج)، والمجوَّز بوجه (ز)، والمرخَّص لضرورة (ص)، ولكلٍّ دلالته. راجع: عِلل الوقوف ص١٦٩.

(٣) انظر: الدُّرُّ المَصون للسَّمين الحَلَبى ٤/ ٣٤٤. وفي الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: (غُلَّت أَيدِيهِم): لا محلَّ لها، اعتراضية دعائية. انظره: ٣/ ٤٠٢.

للباحث أنَّ هذين الاحتمالين لا يؤثِّران في حكم الوقف على ما قبله؛ لأنَّ ما قبله عبارة اليهود، ثم جاء الجوابُ الإلهيُّ عليهم؛ فالوقف –كما صنع القُرَّاء– أَوْلَى للفَصْل بين العبارتين.

وأمَّا الوقفُ على ﴿قَالُواْ﴾؛ فهو أكثر المواضع التي أكَّد المتأخرون عليه في الآية؛ فمنع السِّجاوندىُّ والأشمونىُّ وصلَه بما بعده؛ لأنَّ الوصْلَ قد يُوهِم أنَّ ﴿بَل يَدَاهُ مَبسُوطَتَانِ﴾ من كلام اليهود(١). والملاحَظُ أنَّ ابنَ الأنبارى والدانى لم يذكرا هذا الموضع ضمن مواضع الوقف، وهذا ربما يدلُّ على أنَّ مراعاةَ العصر، واختلافَ أحوال القراء والسامعين، ومدى إدراك الناس لقواعد اللسان العربى؛ كل ذلك له أهمِّيته في تقرير مواضع الوقف. وهذا ما راعاه القُرَّاء بمصاحفهم المرتلة؛ فكان الوقفُ على هذا الموضع محلَّ اتفاق منعًا للفهم الخاطئ الذى قد يتبادر لأذهان المتلقِّين.

وأمَّا ﴿كَيفَ يَشَآءُ﴾ فموضعٌ للوقف عند الأئمة؛ فهو حسَنٌ أو تامٌّ(٢)؛ لأنَّ ما بعده مستأنَفٌ. والوقفُ هنا مطلوبٌ لأنَّ في الكلام حتى هذا الموضع ردًّا على دعوى اليهود في حقِّ الله "سبحانه وتعالى" بما لا يليق. أما ما بعده فانتقل الكلام إلى ذمِّ اليهود لاستكبارهم عن الإيمان بما أنزل الله على نبيِّه.

---

(١) راجع: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٥٩، وأيضًا راجع حديثَه عن هذا الموضع في مقدمة كتابه، ص١١٥. ومنار الهُدى للأشمونىِّ ص٢٥٤، ٢٥٥. والوقفُ عليه "صالحٌ" عند النَّحَّاس. انظر: القطع والائتناف ص٢٠٨.

(٢) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦٢٤، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٢٠٨، والمُكْتَفي للدَّانى ص٢٤٣، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦٠، ومنار الهُدَى للأشْمونى ص٢٥٥. والواو بعده في ﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾ استئنافية. انظر: الجدول في إعراب القرآن، لمحمود صافي ٣/ ٤٠٠، والإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتَّل، لبهجت عبد الواحد صالح ٣/ ٩٩.

وأمَّا الوقفُ على ﴿وَكُفرا﴾ وعلى ﴿يَومِ ٱلقِيٰمَةِ﴾ فقد عدَّهما السِّجَاوندىُّ من الوقف المطلق(١). ولم يقف القُرَّاء على ﴿لِّلحَربِ﴾؛ لأن ﴿أَطفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ جواب الشرط.

وأما الوقف عند ﴿أَطفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ ففيه اختلاف؛ فهو عند ابن النَّحَّاس من مواضع الوقف(٢). وقد منَعَ السِّجاوندىُّ الوقف على هذا الموضع؛ لأنه عدَّ ﴿وَيَسعَونَ فِي ٱلأَرضِ فَسَادا﴾ حالًا"(٣). وفصَّل الأشمونىُّ القولَ؛ فذكر أنَّ الوقفَ هنا يكون حسنًا على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعلتَ الواو للحال؛ أي: وهم يسعَوْن(٤). وعليه يكون وقف القُرَّاء الخمسة هنا على اعتبار أن ما بعده مستأنَف، وإن كان المعنى فيه اتصال؛ لأنَّ إيقادَ النار للحروب مرتبطٌ بالإفساد في الأرض.

أمَّا الوقف على ﴿فَسَادًا﴾ فمطْلَقٌ عند السِّجاوندىِّ(٥)، و"كافٍ" عند الأَشْمونىِّ، والتمام عنده ﴿ٱلمُفسِدِينَ﴾ برأس الآية(٦). والواو بعدها في ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلمُفسِدِينَ﴾ استئنافية(٧)؛ وهذا ما يفسِّرُ الوقفَ على ﴿فَسَادا﴾، رغم اتصال المعنى بين الجملتين؛ فجملة ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلمُفسِدِينَ﴾ تتضمَّن –والله أعلم– معنى أنَّ الله

---

(١) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦١، وحَكَم الأشمونىُّ على الأول بأنَّه جائزٌ، وعلى الثاني بأنَّه حسَنٌ. انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٢٥٥.

(٢) انظر: القطع والائتناف للنَّحَّاس ص٢٠٨.

(٣) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦١.

(٤) انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٢٥٥. والجدول في إعراب القرآن، لمحمود صافي ٣/ ٤٠١. وكذا: الإعراب المفصَّل لبهجت عبد الواحد؛ إذ ذكر أن الواو هنا: استئنافية. انظره ٣/ ١٠٠.

(٥) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦١.

(٦) انظر: منار الهدى للأشمونى ص٢٥٥. والوقف على المواضع السبعة المذكورة مع رأس الآية اختيار الهبطى. انظر: تقييد وقف القرآن للهبطى، ص٢١٥.

(٧) انظر: الإعراب المفصَّل، لبهجت عبد الواحد ٣/ ١٠٠.

لا يحبُّ هؤلاء؛ لأنه –سبحانه– وصفهم قبلها بالإفساد في الأرض، ثم عقَّب "تعالى" بأنه لا يحبُّ من يتصف بتلك الصفة.

- ومن المواضع التي وقف القُراء عليها باتفاق في الآية الثالثة والسبعين من المائدة؛ حيث وقفوا على كلمتى ﴿ثَٰلِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ و﴿وَٰحِدٞ﴾، وعلى رأس الآية.

أما الوقف على ﴿ثَٰلِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ فلم يذكره ابنُ الأنبارىِّ ولا ابنُ النَّحَّاس ولا الدانى، وذكره السِّجاوندى، وعدَّه وقفًا لازمًا؛ إذ لا يجوز وصلُه بما بعده لئلَّا يُتَوَهَّم أن ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ من قول القائلين بالتثليث؛ فهى ردٌّ عليهم(١). وهذا يؤكِّد الفارق بين نظر المتقدِّمين والمتأخِّرين إلى مثل هذه المواضع؛ فالمتأخِّرون أكثر احتراسًا من الفهم الخاطئ من القدامى؛ ولعلَّ السبب في ذلك أن جمهور المتلقِّين أصبح مع الزمن أكثر عرضةً للوهم وخطأ الفهم من سابقِه. وقد ردَّ مساعدٌ بنُ سليمان الطيار على القول بأنَّ الوقف على ﴿ثَٰلِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ لازمٌ من جهتين؛ الأولى: السياق؛ لأنَّ الله "عزَّ وجلَّ" قد ذكرَ قبلَها أنَّهم يقولون بالتثليث؛ وعليه فإنَّه بأدنَى تأمُّلٍ يُهتَدى إلى أنَّ العبارة التالية ليست من كلامهم؛ لأنها تدلُّ على التوحيد، وهو يناقض ما قالوه آنفًا. والجهة الثانية هى الإعراب؛ لأنَّ هذه الجملة حاليَّة؛ لذا فهي متصلةٌ إعرابيًّا بما قبلها(٢).

وفي مثل هذه المواضع يتجاذب القارئ أمران؛ المسارعةُ إلى التنزيه، والخوفُ من وصل القولين حتى لا يُتوهَّم وحدة القائل؛ فالمسارعة إلى التنزيه تدفع القارئ لوصل الكلام بما بعده؛ فيأتي الردُّ ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ مباشرةً، أما الخوف من

---

(١) راجع: عِلل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦١، والرأى نفسه للأشمونى وابن الجزري. راجع: منار الهدى ص٢٥٦، والنشر ١/ ٢٣٣.

(٢) انظر: وقوفُ القرآن لمساعد بنِ سليمانَ الطيار ص٣١٠، ٣١١.

الخلط بين القولين لاختلاف القائل فيدفع القارئ إلى الوقف على القول الأول، والابتداء بالقول الثاني. ولعلَّ الأفضلَ –مراعاةً لتفاوت الأفهام عند المستمعين– الابتعادُ عمَّا قد يعطى معنًى خاطئًا.

وأمَّا ﴿إِلَٰه وَٰحِد﴾ فموضع للوقف ذكره الأئمة [١]. هذا؛ لأن ما بعده مستأنف. والوقف على هذا الموضع قد يسهم في شحذ الأذهان لفهم كلِّ عبارةٍ على حِدَةٍ، وفي المقابل فإنَّ الوصْلَ فيه تعجيلٌ بذكر الوعيد على هذا الكلام المنكر في حق الله سبحانه وتعالى.

ب– من مواضع الوقف المتَّفَق عليه في سورة الرعد:

– في الآية الثامنة والعشرين من الرعد، وقف الجميع عند ﴿بِذِكرِ ٱللَّهِ﴾. وقد ذكر كلٌّ من ابن الأنبارى وابن النحاس والدانى أن الوقف على رأس الآية ﴿تَطمَئِنُّ ٱلقُلُوبُ﴾(٢)، ولعلَّهم يقصدون بذلك الوقفَ التامَّ. أما السِّجاوندى فقد عدَّ الوقف عند (بِذِكرِ ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱلقُلُوبُ﴾ من الوقف المُطْلَق، ولم يُعلِّل(٣). وقال الأشمونى: ﴿بِذِكرِ ٱللَّهِ﴾، الأُولى: كافٍ؛ للابتداء بأداة التنبيه"(٤). وابتداء جملة ﴿أَلَا بِذِكرِ ٱللَّهِ تَطمَئِنُّ ٱلقُلُوبُ﴾ بحرف التنبيه، يجعل الوقف على ما قبلها والابتداء بها مقبولًا. وهذه الجملة

(١) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦٢٥، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٢٠٩، والمُكْتَفي للدَّانى ص٢٤٣، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦١، ومنار الهُدى للأشمونى ص٢٥٦.

(٢) راجع: منار الهُدَى لابن الأنبارى ص٧٣٥، القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٣، المُكتَفي للدَّانى ص٣٣٦.

(٣) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٧.

(٤) منار الهدى للأشمونى ص٤٠٩.

–كما ذكر ابن عاشور– "بمنزلة التذييل لِما في تعريف ﴿ٱلْقُلُوبُ﴾ من التعميم. وفيه إثارة الباقين على الكفر على أن يتَّسِموا بِسِمَةِ المؤمنين من التدبُّر في القرآن لتطمئنَّ قلوبهم"(١). ولعلَّ في الفصل بين الجملتين بالوقف ما يثير الانتباه، ويجعل المعنى أوقعَ بالقلب.

– في الآية الحادية والثلاثين، وقف القُرَّاء على ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ و﴿جَمِيعًا﴾ و﴿جَمِيعًا﴾ و﴿ٱللَّه﴾ ورأس الآية.

وكلُّها من مواضع الوقف عند الأئمة؛ قال السِّجاوندى: ﴿بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ط؛ لأن جواب "لو" محذوف؛ أي: لكان هذا القرآن. ﴿جَمِيعًا﴾ ط، ﴿جَمِيعًا﴾ الثاني: ج، ﴿وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ ط"(٢).

وفي الآية اختلاف في جواب "لو" الواقعة في أوَّلِها على أقوالٍ؛ منها ما ذكر الفَرَّاءُ من كون الجواب متقدِّمًا؛ حيث جاء بالآية السابقة على هذه الآية، في قوله تعالى: ﴿وَهُم يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾، وكأن المراد: وهم يكفرون، ولو أننا أنزلنا عليهم الذى سألوا... واستحسن ابنُ النَّحَّاس والزَّمَخْشرى هذا القول(٣). وحسب هذا التأويل فالأفضل ألَّا يُوقَف على رأس الآية السابقة لهذه الآية ولا يُبتدَأ بهذه الآية نظرًا

(١) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ١٣/ ١٣٨. وفي الجدول في إعراب القرآن: "وجملة ﴿تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ لا محلَّ لها، في حكم التعليل. انظره ٧/ ١٢٦.

(٢) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٧. وراجع كذلك: منار الهُدى لابن الأنبارى ص٧٣٥، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٤. والمُكتَفي للدَّانى ص٣٣٧، ومنار الهُدَى للأشمونى ص٤١٠.

(٣) انظر: معانى القرآن للفَرَّاء ٢/ ٦٣، وراجع: إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٤٧٣، والكشَّاف عن حقائق التنزيل للزَّمَخْشَرى ص٥٤٠، والتِّبيان للعُكبَرى ص٧٥٩، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٧/ ٥١.

للاتصال النحوي. والمدرسة المصرية في الترتيل –كما تقدَّمَ– تلتزم الوقف على رؤوس الأي والابتداء بما يليها في حال الاتصال النحوي أو عدمِه.

وذكر عددٌ من النُّحاة والمفسِّرين أنَّ جوابَ الشرط هنا محذوفٌ، تقديرُه: "لَكانَ هذا القرآن"، أو "لَمَا آمنوا" أو "لَكَفروا به"(١). وحسب هذا الرأي فإنَّ الشرطَ المذكورَ في الآية يكون مبتوتَ الصِّلة بما قبله؛ فيكون الوقف على رأس الآية السابقة تامًّا. وذكر الكِسائى أنَّ "لو" –هنا– بمعنى "وددنا"؛ فلا يُحتاج معه إلى جواب(٢). وفي جميع الأحوال فإن الوقف على كلمة ﴿ٱلمَوتَىٰ﴾؛ لأن الكلام يتمُّ عندها، وإنْ كان المعنى متصلًا بما بعدها لوجود حرف الإضراب ﴿بَل﴾. وفي ظنِّ الباحث أنَّ الوقفَ على كلمة ﴿ٱلمَوتَىٰ﴾ أوْلَى؛ لأنه يثير التأمُّل في التقديرات المختلفة لجواب الشرط المحذوف.

وعلى كلام الكسائى بأنَّ "لو" بمعنى "ودِدْنا" يظهر أنَّ هذه الجملة من كلام الكفَّار، وما بعدها ردٌّ عليهم. وذكر ابنُ عاشور أنَّ جملة ﴿بَل لِّلَّهِ ٱلأَمرُ جَمِيعًا﴾؛ أي ليس ذلك من شأن الكتب، بل لله أمرُ كلِّ مُحْدَثٍ؛ فهو الذى أنزل الكتابَ... فأمَرَ اللهُ نبيئَه بأن يقول هذا الكلام إجراءً لكلامهم على خلاف مرادهم على طريقة "أسلوب الحكيم"؛ لأنهم ما أرادوا بما قالوه إلا التهكُّم؛ فحمل كلامَهم على خلاف مرادهم...(٣).

---

(١) راجع: إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٤٧٣، والتبيان للعُكْبَرى ص٧٥٨، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٧/٥٠، واستحسنه ابنُ عطية. راجع: المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٣١٣، وكذا ابنُ جُزَيٍّ. راجع: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٧٩٥.

(٢) راجع: إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٤٧٣.

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور ١٣/ ١٤٤. وأسلوب الحكيم: تلقِّى المخاطَب بغير ما يترقَّب، بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهًا على أنه الأوْلَى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلةَ غيره؛ تنبيهًا على أنه الأَوْلَى بحاله أو المهمِّ له. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ←←←

وهذا التوجيه ـ أيضًا ـ يؤيِّد الوقف على ﴿ٱلمَوتَىٰ﴾؛ للفصْل بين العبارتين لاختلاف القائل؛ فالأولى من كلام الكفار، والثانية ردُّ الله "سبحانه" عليهم.

أما جملة ﴿أَفَلَم يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ... ﴾ فهي استفهام إنكاري، وهو تفريع على الجملتين السابقتين[1]. وهذا لا ينفي الوقفَ على ﴿جَمِيعًا﴾ الأُولى؛ لاستقلال الجملة الأولى نحْويًّا.

وأما جملة ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ... ﴾ فهى معطوفة على ﴿وَلَو أَنَّ قُرءَانا...﴾ على سبيل الوعيد[2]. وأما جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخلِفُ ٱلمِيعَادَ﴾ فهي تذييلٌ لجملة ﴿حَتَّىٰٓ يَأتِيَ وَعدُ ٱللَّه﴾ إيذانًا بأنَّ إتيان الوعد المُغَيَّا به محقَّق...[3]. ولعلَّ الوقف على كلِّ جملة منها يُسهم في زيادة تدبُّر المعاني.

جـ- من مواضع الوقف المتَّفَق عليه في سورة القَصَص:

- في الآية السادسة عشرة من القَصَص، وقفوا جميعًا عند قوله تعالى: ﴿فَغَفَرَ لَهُ﴾. هذا مع كون جملة ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ مرتبطة بما قبلها؛ لأنها "تعليلٌ لجملة ﴿فَغَفَرَ لَهُۥٓ﴾"[4]. وما أحسن تفصيل الأشمونى حين قال: "﴿فَٱغفِر

→→→

للقزوينى ٢/ ٩٤. وقد أشار إلى أنه قول السكاكى، وقد أتيت بكلام القزوينى؛ لأنَّ عبارتَه أوضحُ. وراجع: مِفتاح العلوم للسكاكى ص١٤٠.

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١٣/ ١٤٤.

(٢) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١٣/ ١٤٥.

(٣) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١٣/ ١٤٧.

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠/ ٩١. وفي الجدول في إعراب القرآن: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلغَفُورُ...﴾ لا محلَّ لها، استئنافٌ تعليلى". انظره: ١٠/ ٢٣٦.

لِى﴾ حسن، ﴿فَغَفَرَ لَهُۥ﴾ أحسن منه، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ كافٍ"[١]. ومنه يتبين أنَّ ﴿فَغَفَرَ لَهُۥ﴾ موضع من مواضع الوقف، إلا أن الوصل قد يكون أوْلَى؛ لأنَّ في ذكْرِ صفتى ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ تعليلًا لإصابة المغفرة موسى "عليه السلام".

- في الآية الخامسة والثلاثين من القَصَص، وقفوا جميعًا عند قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيكُمَا﴾، وابتدأوا بقوله تعالى: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾. وهذا الاختيار من القُرَّاء لم يعكس الاختلافَ الموجودَ عند العلماء في هذا الموضع. والملاحَظ في بعض المصاحف الحديثة أنها تضع على كلمتى ﴿إِلَيكُمَا﴾ و﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ علامتي تعانق الوقف "المراقَبة"[٢]؛ وهذا لأن الوقف يحسُن على واحدة

---

(١) منار الهُدى للأشمونى ص٥٨٠. وانظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥٠٩.

(٢) أولُ مَنْ ذكر هذا المصطلحَ "أبو الفضْلِ الرَّازِيُّ"، قالَ ابنُ الجزري: أخَذَه من المُراقَبَةِ في العَروضِ. انظر: النَّشْرُ لابن الجزري ١/ ٢٣٨. والمراقبة –في اصطلاح العَروضيين يكون بين الحرفين في أجزاء البيت؛ ألا يثْبُتا ولا يسقطا جميعًا؛ فهي خلافُ المُعَاقَبة؛ لأنَّ المتعاقبَيْن يثْبتان جميعًا، وإن لم يسقطا معًا. (انظر: الكافي في العَروض والقوافي للتِّبْريزى ص١١٨)؛ أمَّا في اصطلاح أئمَّة الوَقْفِ فيتبيَّنُ مفهومُها من قولِ ابنِ الجزري: "قد يُجيزون الوقفَ على حرْفٍ، ويُجِيز آخرون الوقفَ على آخَرَ، ويكون بين الوقفين مراقَبَةٌ على التضادِّ؛ فإذا وُقِف على أحدهما، امتنعَ الوقفُ الآخر". النَّشْر ١/ ٢٣٧.

ومن هذا الكلام يتضحُ أنَّ المراقَبةَ تعنى جوازَ الوقْفِ على أحد الموضعين ومنع الوقف عليهما معًا. وليس فيه ما يدلُّ على منع وصلهما معًا؛ ويُستأنَس كذلك بقوله إنها مراقَبة على التضادِّ؛ فالضِّدَّان لا يجتمعان معًا وقد يرتفعان معًا؛ ومنه يتبيَّنُ للباحثِ أنَّ الأقْرَبَ أن يسمَّى تعانقُ الوقْفِ "مُعاقَبةً"، وليس مراقَبةً، واللهُ أعلَمُ. وقد ذكره أحد الباحثين؛ فقال: "ولا يجوز الوقفُ على الموضعين معًا، ولا تركُ الوقفِ عليهما معًا". (وقفُ التعانق في القرآن الكريم وأثرُه في المعنى والإعراب؛ دراسة تحليلية، بحث للدكتور: محمد سعد عبد العظيم السيد، ص٤٨٣). والعبارة الأولى لا منازعةَ فيها، أما العبارة الثانية فهى محلُّ نظرٍ، وإن كانت قد وردت عن بعض ←←←

منهما فقط. واختلاف العلماء في هذا الموضع فرعٌ من اختلافهم في تعلُّق شبه الجملة ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾؛ فمَن علَّقَها بما قبلها جعل الوقفَ عليها، ومن عدَّها متعلِّقة بما بعدها جعل الوقفَ على ﴿إِلَيكُمَا﴾.

وعدَّ السِّجَاوندىُّ الوقْفَ على ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ جائزًا؛ أي لا يصِلون إليكما بسبب آياتنا. ثم عقَّب بقوله: "وعلى ﴿إِلَيكُمَا﴾ أوجَهُ؛ أي أنتم الغالبون بآياتنا"(١). وهو اختيار قُرَّاء المصاحف المرتلة.

ومن ناحية التوجيه النحوي ففي الكشَّاف: "﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ متعلِّق بنحو ما تعلَّق به ﴿فِي تِسۡعِ آيَاتٍ﴾ (النمل- ١٢)؛ أي: اذهبا بآياتنا، أو بـ﴿وَنَجعَلُ لَكُمَا سُلطَٰنا﴾؛ أي: نُسلِّطكما بآياتنا، أو بـ"لا يصلون"؛ أي تمتنعون منهم بآياتنا". والملاحَظ في كل الأوجه السابقة وجود تعلُّقٌ بما قبلها. قال: "أو هو بيانٌ لـ﴿ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ لا صلة؛

→→→

العلماء، كقول أبى العلاء الهَمَذانى: "المراقَبَةُ بين الوقفين: ألَّا يثبُتا معًا، ولا يسقُطا معًا، بل يُوقَفُ على أحدهما". (الهادى في معرفة المقاطع والمبادى، ١/ ٥٥). ويبدو في هذا المفهوم التأثُّرُ البيِّنُ بمفهومِ المراقَبَةِ عند أهل العَروض. وذكر مساعد بن سليمان الطيار جوازَ وصْلِ موضعى المراقَبة محتجًّا بقوله: "الأصلُ أنَّ الوصْلَ صحيحٌ؛ لأنَّ القارئَ إذا ذهبَ إلى أحدِ المعنييْنِ الذَى يحمله أحدُ الوقفين فإنَّ الوصْلَ لا يُخِلُّ به، وقصارى الأمر أنَّ وقفَه يوضِّحُ مذهبَه في المعنى الذى يحتملُه أحدُهما". (وقوفُ القرآن لمساعد الطيار ص٣٤٥). وهذا الرأى هو الذى يميل إليه الباحث بأنَّ وصْلَ الموضعين معًا لا يمتنع، وإن كان الوقفُ على أحدهما أوْلَى.

وعلامة المراقَبة في المصاحف ثلاث نقاط على شكل مثلث، توضع فوق الكلمتين اللَّتين بينهما مراقبة.

(١) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٠. وراجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٢٣، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٧، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١١، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١١، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٨.٥١٢. ووقف الهبطى على ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾. انظر: تقييد وقف القرآن، ص٢٥٩.

لامتناع تقدُّم الصِّلةِ على الموصول، ولو تأخَّر لم يكن إلا صِلةً له، ويجوز أن يكون قَسَمًا جوابُه "لا يصِلون" مقدَّمًا عليه، أو من لغو القَسَم"(١). والمقصود بـ"لغو القَسَم" عنده "أنه لم يُذكَر له جواب، بل حُذِف للدلالة عليه؛ أي "بآياتنا لتَغْلِبُنَّ""(٢).

ونَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عن الشيخِ عزِّ الدين قولَه: "الأحْسَنُ الوقْفُ على ﴿إِلَيكُمَا﴾؛ لأنَّ إضافةَ الغَلَبة إلى الآيات أَوْلَى من إضافة عدم الوصول إليها؛ لأنَّ المرادَ بالآيات العصا وصفاتُها، وقد غلَبوا بها السَّحَرةَ، ولم تمنع عنهم فرعونَ"(٣). وهذا القول هو ما يميلُ إليه الباحث لهذا السبب، رغم أنَّه يقتضى وجود تقديم وتأخير، وهو ما اتفقت عليه المصاحف المرتَّلة.

– في الآية الثامنة والستِّين من القَصَص، وقف الجميعُ على ﴿وَيَختَارُ﴾ و﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾، والموضع الأول فيه كلام كثير عند أئمة اللغة والمفسِّرين. ولعلَّ الوقف الذى اختاره القراءُ في مصاحفهم المرتَّلة هو الموافق لأكثر ما قاله أئمة الفنِّ؛ ذكر ابنُ النَّحَّاس أن أكثر أصحاب التمام –يقصد أئمة الوقف والابتداء– وأهل التفسير والقُرَّاء على أن الوقفَ على ﴿وَيَختَارُ﴾ تمام، وذكر منهم عددًا من الأئمة(٤). وقال ابنُ الجَزَرِيِّ: "ليس كلُّ ما يتعسَّفُه بعضُ المُعْربين، أو يتكلَّفُه بعضُ القُرَّاء، أو يتأوَّلُه

---

(١) الكشَّاف للزَّمَخْشَرى ص٨٠١. وللمنتجب الهَمَذانى تفصيل أوسع لهذه المسألة تركتُه اختصارًا. راجع: الفريد للمنتجب الهمذانى ٥/ ١٣٦، ١٣٧. وراجع: الدُّرُّ المَصون للسمين ٦٧٨/٨.

(٢) البحر المحيط لأبى حَيَّان ٧/ ١١٣. وقال ابنُ جُزَى: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ يحتمل أن يتعلق بقوله: ﴿نجعل﴾ أو بـ﴿يَصِلُونَ﴾ أو بـ﴿ٱلْغَٰلِبُونَ﴾. التسهيل ٣/ ١١١٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزَّرْكشى، ص٢٣٩. والشيخ عزُّ الدين هو ابنُ عبد السلام الملقَّب بسلطان العلماء، من أشهر فقهاء الشافعية بالقرن السابع.

(٤) راجع: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١٤، ٥١٥. وراجع كذلك: عِلَلُ الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٢، وراجع كذلك: منار الهُدَى للأشمونى ص٥٨٦، ٥٨٧.

بعضُ أهل الأهواء ممَّا يقتضى وقفًا أو ابتداءً؛ ينبغي أن يُتعمَّدَ الوقفُ عليه، بل ينبغي تحرِّى المعنى الأتمِّ والوقفِ الأوْجَه..."[1]. وقد عدَّ ابنُ الجَزَرى الوقفَ عند ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ -بوصل "ما" بما قبلها- ضمن هذه الوقوف المستهجَنة.

والفرق بين الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾، والوصل ثم الوقف على ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾؛ أن ﴿مَا﴾ في الأولى تكون نافية، أما في الثانية فتكون موصولة بمعنى "الذى"، وبناءً عليه فإنَّ الفعل "يختار" يكون عاملًا فيها فهى المفعول به، والفعل ناصبها. وهناك وجه ثالث، على أنَّ ﴿مَا﴾ مصدرية؛ فتأوَّلها وما بعدها بالمصدر؛ بمعنى "ويختارُ اختيارَهم". وعدَّ المنتجب الهمذانى هذا الرأي من التعسُّف والتكلُّف[2].

وبعض الاختلاف هنا عائد إلى الخلاف بين أهل السُّنَّة والمعتزلة في مسألة الاختيار للعباد ونسبة خلق الأفعال إلى العباد؛ فمن وقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ فهو ينفي الاختيارَ للخلق ويثبته لله تعالى، ومن وصل فإنه يُثبت للخلق اختيارًا. قال ابنُ النَّحَّاس: "ولا يجوز أن يكون ﴿مَا﴾ في موضع نصب بـ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ لأنها لو كانت في موضع نصب لم يَعُدْ عليها شيء. قال: وفي هذا ردٌّ على القَدَرية"[3]. وقال مَكِّى: "وكونُ ﴿مَا﴾ للنفي أوْلَى في المعنى، وأصحُّ في التفسير، وأحسنُ في الاعتقاد، وأقوَى

---

(١) النَّشْر في القراءات العشر ١/ ٢٣١.

(٢) انظر: الفريد للمنتجب الهمَذانى ٥/ ١٤٧.

(٣) إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٧٢٢. وقد حكى الحُصَرى أن الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ يميز مذهب أهل السنة عن المعتزلة. راجع: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء للحُصَرى ص٧، ٨. والقَدَرية لقب للمعتزلة. قال الشهرستانى: "واتفقوا على أنَّ العبدَ قادرٌ خالقٌ لأفعاله؛ خيرِها وشرِّها، مستحقٌّ على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدار الآخرة، والرَّبُّ -تعالى منزَّهٌ أن يُضافَ إليه شرٌّ وظلم...". المِلَل والنحل، ص٥٧. وهذا النقل يبيِّن مدى تأكيد المعتزلة على اختيار العباد؛ وعليه يُفهَم الخلاف حول هذا الموضع من الآية.

في العربية..."[١]. وجديرٌ بالذكر أنَّ بعضَ أئمَّةِ السُّنَّة كالطبري رأي وصْلَ ﴿وَيَخْتَارُ﴾ بما بعده[٢]، وفي المقابل فإنَّ بعضَ المعتزلة كالزمخشري رأي الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

وعلَّلَ الزَّمَخْشريُّ اختيارَه هذا بقوله: "... والمعنى أنَّ الخِيَرةَ لله تعالى في أفعاله، وهو أعلمُ بوجوه الحكمة فيها، ليس لأحد من خلقه أن يختار عليه..."[٣]. فالزمخشري من أئمة المعتزلة قد اختار الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وإن كان الزمخشري قد حَمَل المعنى هنا على مسألة أخرى من المسائل التي اشتُهر بها المعتزلة، وهى قولُهم: إنَّ الله يختار الأصلحَ لعباده. قال الشَّهْرِسْتانى: "واتفقوا –يقصد المعتزلة– على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعايةُ مصالح العباد..."[٤]. والآية نفسها قد يفهمها السُّنِّيُّ –بوصل ﴿وَيَخْتَارُ﴾– لا على كون العبد خالقًا لأفعاله كما يرى المعتزلة، بل على سبيل الاكتساب.

---

(١) مُشْكِل إعراب القرآن لمَكِّيِّ بن أبى طالب ص٥٤٧، وراجع: الفريد للمنتجب الهمَذانى ٥/ ١٤٧.

(٢) وللمزيد حول أدلَّة الطبرى في هذه المسألة وردودِه، راجع: تفسير الطَّبَرى ١٨/ ٢٩٩: ٣٠٣.

(٣) الكشَّاف للزَّمَخْشَرى ص٨٠٨. وقد ذكر السَّمينُ الحلبيُّ أنَّ الناس لم يزالوا يقولون: إن الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾، والابتداءَ بـ﴿مَا﴾ على أنها نافيةٌ هو مذهب أهل السُّنَّة، وأنَّ كونَها موصولةً متَّصلةً مذهبُ المعتزلة. وهذا الزَّمَخْشريُّ قد قرَّر كونها نافيةً، وحصَّل غرضَه في كلامه، وهو موافق لكلام أهل السُّنَّة ظاهرًا. وهذا الطَّبَرىُّ من كبار أهل السَّنَّة منَعَ أن تكون ﴿مَا﴾ نافيةً... انظر: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٨/ ٦٩١. وللمزيد: راجع: المُحَرَّر الوجيز لابن عطيَّة ٤/ ٢٩٦، ومفاتيح الغيب للرازى ٢٥/ ١٠، ١١، والبحر المحيط لأبى حَيَّان ٧/ ١٢٤، والتسهيل لابن جُزَى ٣/ ١١٢٢، والتحرير والتنوير للطاهر ٢٠/ ١٦٤، ١٦٥.

(٤) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرستانى، ص٥٧.

والخلاصة أنَّ الوقْفَ على ﴿وَيَخۡتَارُ﴾ -كما صنع قُرَّاءُ المصاحف- هو الموافق لجمهرة العلماء، ومن تجاوز هذا الموضع؛ ليقف على ﴿ٱلۡخِيَرَةُ﴾ فله سلفٌ في هذا، والوصلُ هنا ليس موقوفًا على المعتزلة، كما تبيَّن. ويبدو للباحث أن الإتيان بالتنزيه بعده بقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ قد يرجِّح الوقف هنا وأنَّ ﴿مَا﴾ نافية؛ مما يدلُّ على أنَّ الاختيارَ لله وحده. والله أعلم.

- في الآية الأخيرة من القَصَص، وقف القُرَّاء جميعًا على مواضع الوقف الثلاثة؛ ﴿ءَاخَر﴾ و﴿إِلَّا هُوَ﴾ و﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾، وكذا رأس الآية. وقد أكَّد المتأخِّرون من العلماء على ضرورة الوقف على ﴿ءَاخَرَ﴾؛ قال السِّجاوندى: "لأنه لو وُصِل لصار ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ صفةً لـ﴿إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[1]. واللافت للنظر أنَّ القدامى لم يذكروه، ولعلَّ لاختلاف العصور دورًا في هذا الأمر كما تقدَّمَ؛ إذ كان المتلقِّى في العصور الأولى أبْعَدَ عن مثل هذه الفهوم الخاطئة.

والوقف على هذا الموضع لا ينفي وجودَ اتصالٍ معنويٍّ؛ فالجملةُ الأولى فيها نهْيٌ عن اتِّخاذ إلهٍ آخرَ مع الله، والجملةُ التاليةُ خبريةٌ تنفي وجودَ إلهٍ آخرَ؛ فهى تؤكِّد وحدانيةَ الله ونفي الشريك عنه.

أما الوقفُ على ﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ فمحلُّ اتفاق، واختلف أئمة الوقف في الحكم عليه؛ هل هو حسَنٌ أم كافٍ أم تامٌّ حسْبَ اصطلاحاتهم[2]. هذا لأنَّ ما بعده مستأنَف،

---

(١) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٤. وانظر: منار الهُدَى للأشمونى ص٥٨٩. وعدَّ ابنُ الجزري الوقفَ على (ءَاخَرَ﴾ لازمًا، وأوجبَ الابتداء بما بعده؛ لئلَّا يُوهِمَ الوصفيَّةَ. انظر: النَّشْر لابن الجزري ١/ ٢٣٣.

(٢) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٢٥، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١٦، ٥١٧، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٤١، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٤، ومنار الهُدى للأشمونى ص٥٨٩.

وإن كان المعنى مرتبطًا، مع عَود الضمير في "لَهُ" و"إِلَيْهِ" على لفظ الجلالة المذكورِ آنفًا؛ وهذا كلُّه يؤكد أنَّ الوقفَ لا ينفي وجود الترابط المعنوي والدلالي؛ وإلا فالقرآن الكريم كلُّه –من جهة المعنى– مترابطٌ كالجملة الواحدة.

د– من مواضع الوقف المتَّفَق عليه في سورة الصافات :

– في الآية الحادية عشرة من الصافات، وقفوا جميعًا عند قوله تعالى: ﴿أَم مَّن خَلَقنَآ﴾.

وهو موضعُ وقْفٍ عند أئمة الفن؛ فالوقفُ في هذا الموضع مُسْتجادٌ عند الأئمة [(١)]، وإن كان بعضهم يعدُّ الوقْفَ على رأس الآية أتمَّ. ولعلَّ السَّبَبَ الذى جعل بعضهم يعدُّ التمام رأس الآية ما ذكر الطاهر بن عاشور، بقوله: "وجملةُ ﴿إِنَّا خَلَقنَٰهُم مِّن طِين لَّازِبٍ﴾ في موضع العِلَّة لما يتولَّد من معنى الاستفهام في قوله: ﴿أَهُم أَشَدُّ خَلقًا أَم مَّن خَلَقنَآ﴾، من الإقرار بأنَّهم أضْعَفُ خلقًا من خلق السماوات وعوالمها... فإنهم خُلِقوا من طين"[(٢)].

ويبدو للباحث أن الوقف عند ﴿أَم مَّن خَلَقنَا﴾ –كما صنع القُرَّاء– له فائدة؛ إذ يعطى فرصةً للتأمُّل والنظر في السؤال المذكور؛ لتجيء الجملة التالية مشتملةً على الحُجَّة البالغة التي من لوازمِها جوابُ السؤال.

---

(١) فهو "حسن" عند ابن الأنبارى. انظر: إيضاح الوقف والابتداء ص٨٥٧. ولمعرفة اختلافهم في موضع التمام بالآية، راجع: القطع والائتناف للنَّحَّاس ص٥٨٧، والمُكْتَفي للدانى ص٤٧٧، ٤٧٨. وعِلَل الوقوف ص٨٥٣، ومنار الهُدَى للأشمونى ص٦٤٦.

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٣/ ٩٥. وراجع: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ١٢/ ٤٥. والإعراب المفصَّل لبهجت عبد الواحد ١٠/ ١٠.

- في الآية الثانية بعد المائة من الصافات، وقف الجميعُ عند ﴿فَٱنظُر مَاذَا تَرَىٰ﴾، واختلفوا في الوقف عند ﴿ٱفعَل مَا تُؤمَرُ﴾؛ فقد وقف عند هذا الموضع مصطفي إسماعيل، والمنشاوي، وكذا الحصري في ختمتيه بروايتى قالون والدُّورى".

أما الوقف عند ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ فمفهوم العِلَّة؛ لأن القائل قد اختلف بين العبارتين؛ فالعبارة الأولى ﴿...فَٱنظُر مَاذَا تَرَىٰ﴾ من كلام إبراهيم "عليه السلام"، وما بعدها ذكرٌ لجواب إسماعيل "عليه السلام"، وهذا الاختلاف يقتضى الوقفَ لتمام الإفْهام. أما الوقف عند ﴿ٱفعَل مَا تُؤمَرُ﴾ فالأمر مختلف؛ لأن المتكلم في العبارتين واحد، وهو إسماعيل "عليه السلام". هذا مع كون الجملتين "لا محلَّ لهما من الإعراب، وهما استئناف بيانى"(١).

- في الآية الخامسة بعد المائة من الصَّافَّات، وقفوا جميعًا على ﴿ٱلرُّءيَآ﴾. وهذا ما حكاه أئمَّةُ الفنِّ؛ فقد ذكر ابنُ الأنبارى والدانى والأشمونى أنَّ الوقْفَ على ﴿ٱلرُّءيَآ﴾ تامٌّ(٢). وجملة ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجزِي ٱلمُحسِنِينَ﴾ تعليلٌ لما ذُكِر قبلها من تفريج الشِّدَّة(٣)؛ فالاتصال في المعنى موجودٌ بينهما.

---

(١) انظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ١٢/ ٧٥.

(٢) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٥٨، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٧٨، ومنار الهُدى للأشمونى ص٦٤٩. وخالف السِّجاوندى؛ فقال: ﴿ٱلرُّءيَآ﴾ ج؛ لاحتمال ما بعده أن يكون داخلًا تحت النداء، واستئنافًا". عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٨٥٨. وذكر محمود صافي أن جملة ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ...﴾ استئناف في حيِّز النداء. انظر: الجدول في إعراب القرآن ١٢/ ٧٦. وهذا يدلُّ على أن الوقف على ﴿ٱلرُّءيَآ﴾ والوصل وجيهان.

(٣) انظر: الكشَّاف للزَّمخْشَرى ص٩١١. وراجع: التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٣/ ١٥٤.

المطلب الثاني ـ نماذج على مواضع الوقف المختلَف فيه بالمصاحف المرتلَّة مع التحليل وبيان التوجيه النحوي.

ومنه الآتي:

أ- من مواضع اختلاف الوقف في سورة المائدة:

- في الآية الثالثة عشرة، تجنب القُرَّاء الوقوف عند ﴿وَجَعَلنَا قُلُوبَهُم قَٰسِيَة﴾، باستثناء مصطفي إسماعيل والحصري في ختمتيه بروايتى قالون والدُّورى. ومما يؤكد قصد بعضهم عدم الوقف على هذا الموضع أنَّ المنشاوي وعبدَ الباسط وقفا اضطرارًا على كلمة ﴿قَٰسِيَة﴾، ثم ابتدآ بما قبلها ﴿وَجَعَلنَا...﴾. أما عن رأي أئمَّةِ الفن في الوقف على هذا الموضع؛ فمنه قول ابن الأنبارى: ﴿وَجَعَلنَا قُلُوبَهُم قَٰسِيَة﴾ حسنٌ غيرُ تامٍّ؛ لأن قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلكَلِمَ﴾ حال، كأنَّه قال: "محرِّفين الكلم"(١). وعند ابن النَّحَّاس: ﴿وَجَعَلنَا قُلُوبَهُم قَٰسِيَة﴾، معطوف على ﴿لَعَنَّٰهُم﴾، وتمَّ الكلامُ إنْ جعلْتَ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ مستأنَفًا، وإن جعلْتَه في موضع نصْبٍ على الحال، لم يتمَّ الكلام..."(٢).

قال العُكْبَرى: "﴿يُحَرِّفُونَ﴾، مستأنَفٌ، ويجوز أن يكون حالًا من المفعول في ﴿لَعَنَّٰهُم﴾، وأن يكون حالًا من الضمير في ﴿قَٰسِيَة﴾، ولا يجوز أن يكون حالًا من "القلوب"؛ لأنَّ الضميرَ في ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ لا يرجع إلى القلوب، ويضْعُف أن يُجعَل حالًا من الهاء والميم في ﴿قُلُوبَهُم﴾(٣).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١٣. وانظر: المُكْتَفي للدَّانى ص٢٣٥.

(٢) القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص١٩٨. وانظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٤٨، ومنار الهدى للأشمونى ص٢٤٣. وقد منع السِّجاوندى الوقف على ﴿مَّوَاضِعِهِۦ﴾ بعدها، وهو ما اتفق عليه القراء؛ فلم يقف عليه أحدٌ منهم إلا اضطرارًا.

(٣) التِّبْيان للعُكْبَرى ص٤٢٧. وللمزيد، راجع: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٢٢٣، ٢٢٤.

وإذا عُدَّت جملة ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ حالًا من ﴿لَعَنَّٰهُم﴾ ففي هذه الحالة لا يوقَف على ﴿لَعَنَّٰهُم﴾ ولا على ﴿قَٰسِيَة﴾[1].

والخُلاصة: أن مَن وقف على ﴿قَٰسِيَة﴾ فالوجهُ كونُ الجملةِ التي بعدُ مستأنَفة، ومَن وَصَلَ فالوجه أن الجملة حاليَّة.

- في الآية السادسة والعشرين، وقف مصطفي إسماعيل والمنشاوي عند ﴿أَربَعِينَ سَنَة﴾، أما البقية فوقفوا على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم﴾ قبلها، والجميع وقفوا –بعدهما– على ﴿فِي ٱلأَرضِ﴾. وهذا موضع اختلاف مشهور مبنيٌّ على اختلاف في التفسير والتوجيه النحوي. وقد أسهبت مصادر التفسير وكتب الوقف والإعراب في بيانه.

وخلاصةُ ما قالوه أنَّ هذا الاختلافَ فرعٌ عن اختلافهم في الظرف ﴿أَربَعِينَ سَنَة﴾ هل هو منصوب بـ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم﴾ قبله، ومن ثمَّ يُوقَف على ﴿أَربَعِينَ سَنَة﴾، ثم يُستأنَف بما بعدها؛ أم هو منصوب بـ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلأَرضِ﴾ بعده، ومن ثَمَّ يُوقَف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم﴾، ويُبتَدأ بـ﴿أَربَعِينَ سَنَة﴾؟ وهذا الاختلافُ النحوي وثيقُ الصِّلة بالاختلاف في تفسير الآية؛ فمَن جَعَلَ الظَّرْفَ منصوبًا بـ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم﴾، ووقف على ﴿أَربَعِينَ سَنَة﴾؛ فقد جعل تحريمَ دخول تلك الأرض مقيَّدًا بهذه المدة الزمنية، أما من جَعَلَ الظَّرْفَ منصوبًا بما بعدَه فقد رأي التحريمَ أبديًّا، والسنواتِ الأربعين هى مدَّةُ التِّيه في الأرض. وقد ذهب أصحابُ هذا الرأي إلى أنه لم يدخل المدينة أحد من هؤلاء العصاة، بل دخلها أبناؤهم من بعدهم. وقد فصَّلت كتب التفسير الآراء المختلفة والترجيحات في هذا الشأن[2].

---

(١) راجع: منار الهُدَى للأشمونى ص٢٤٣.

(٢) راجع: "من مصادر الوقف": إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١٦، والمُكْتَفي للدَّانى ص٢٣٦، ٢٣٧، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٤٩، ومنار الهُدى للأشمونى ص٢٤٦، ←←←

- في الآية الخامسة والسبعين من المائدة، اختلفوا في الوقف عند ﴿قَد خَلَت مِن قَبلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾؛ فهو موضع وقف عند المنشاوي والبَنَّا، وكذا الحصري في رواية ورش. ومَن وقف عند ﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ البَنَّا، والحصري في روايتَى وَرْشٍ وقالون. ووقف الجميعُ عند ﴿كَانَا يَأكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾، وكذلك على رأس الآية.

فأمَّا الوقف على ﴿ٱلرُّسُلُ﴾ فقد ذكره السِّجاوندى، وتبعه الأشمونى؛ لأن الواو للاستئناف ولا محلَّ للعطف[1]. وأمَّا الوقف على ﴿صِدِّيقَةٌ﴾؛ فذكره السِّجاوندى، إذ قال: ﴿صِدِّيقَةٌ﴾، ط؛ لأنه لو وُصل اقتضى أن تكون الجملةُ صفةً لها، ولا يصحُّ لتثنية ضمير ﴿كَانَا﴾[2].

→→→

٢٤٧. ومن مصادر الإعراب: معانى القرآن للفَرَّاء ١/ ٣٠٥، ومُشْكل إعراب القرآن لمَكِّى ص٢٢٣، والتبيان للعكبري ص٤٣١، والفريد للمنتجب ٢/ ٤٢٨، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٢٣٦. ومن التفاسير: تفسير الطبري ٨/ ٣٠٧: ٣١٥، والكشَّاف للزمخشري ص٢٨٥، والبحر المحيط لأبى حَيَّان ٣/ ٤٧٣. وقال ابنُ جُزَىٍّ: "والعاملُ في ﴿أَربَعِينَ﴾: ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ على الأصحِّ؛ فيجب وصلُه معه. وقيل: العاملُ فيه ﴿يَتِيهُونَ﴾؛ فعلى هذا يجوز الوقف على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيهِم﴾، وهذا ضعيف؛ لأنه لا حامل على تقديم المعمول هنا، مع أنَّ القولَ الأولَ أكملُ معنًى؛ لأنه بيان لمدَّة التحريم والتِّيه معًا". التسهيل ١/ ٤٩٢. وقد عدَّ الزَّرْكشىُّ هذا الموضع من الوقف شاهدًا على احتياج علم الوقف والابتداء للتفسير. راجع: البرهان في علوم القرآن ص٢٣٩.

(١) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦٢، ومنار الهُدَى للأشموني ص٢٥٦. وذكر محمود صافي أنَّ جملة ﴿أُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾: لا محلَّ لها، معطوفةٌ على جملة الاستئناف. انظر: الجدول في إعراب القرآن ٣/ ٤٢٢.

(٢) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦٢. وانظر: منار الهُدَى للأشموني ص٢٥٦.

وإذا كانت جملة ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ مستأنَفَةً، لا محلَّ لها من الإعراب كما ذكر بعضهم[1] فإن هذا يقوِّى الوقْفَ على هذا الموضع.

وما يطمئنُّ إليه الباحث أنَّ المعنى متَّصلٌ بين الجملتين؛ فـ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ تأكيدٌ على بشرية السيد المسيح وأمِّه "عليهما السلام"، وهو المعنى المشار إليه قبلُ؛ وهذا الارتباطُ المعنويُّ يقوِّى الوصْلَ، وإن كان التركيبُ النحوي يعطى استقلاليَّةً لكلتا الجملتين.

وقال ابنُ عاشور: "وقولُه: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ جملةٌ واقعةٌ موقعَ الاستدلال على مفهوم القَصْر الذى هو نفي إلهية المسيح وأمِّه؛ ولذلك فُصِلت عن التي قبلَها؛ لأنَّ الدليلَ بمنزلة البيان، وقد استدلَّ على بشريِّتهما بإثبات صفةٍ من صفات البشر؛ وهى أكلُ الطعام"[2].

وأمَّا الوقف على كلمة ﴿ٱلطَّعَامَ﴾ فحسنٌ أو كافٍ[3]. وهذا واضحٌ؛ لعدم وجودِ تعلُّقٍ نحويٍّ بينه وبين ما بعده؛ قال ابن عاشور: "وقوله: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ استئنافٌ للتَّعْجيبِ من حال الذين ادَّعَوا الإلهية لعيسى. والخطابُ مرادٌ به غيرُ معيَّن، وهو كلُّ مَن سمع الحُجَجَ السابقة"[4].

---

(١) انظر: التبيان للعُكْبَرى ص٤٥٣، والفريد للمنتجب الهَمَذانى ٢/ ٤٧٧، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٣٧٨. وذكر محمود صافي أنَّ الجملةَ ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ﴾ لا محلَّ لها، استئنافٌ بيانيٌّ. الجدول في إعراب القرآن ٣/ ٤٢٢.

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ٦/ ٢٨٦.

(٣) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦٢٥، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٢٠٩، والمُكْتفي للدَّانى ص٢٤٣، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦٢، ومنار الهُدى للأشمونى ص٢٥٦.

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور ٦/ ٢٨٧.

ومما يؤكِّدُ الوقفَ على هذا الموضع –في نظري– الانتقالُ من الخبر إلى الإنشاء بعده.

ب– من مواضع اختلاف الوقف في سورة الرعد:

- **في الآية الخامسة والثلاثين من الرعد، اختُلِف في الوقف على ﴿ٱلۡمُتَّقُونَ﴾؛ فلم يقف على هذا الموضع سوى مصطفي إسماعيل، والحصري في ختمته برواية قالون. وفي الوقْفِ على هذا الموضع اختلافٌ بين أئمَّةِ الفنِّ؛ فـ"الوقفُ على ﴿ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ "تمامٌ عند الأخفش، والمعنى عنده: ومما وَصَف لكم ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾، أمَّا الفرَّاء فلا يراه تمامًا؛ لأنَّ الخبرَ بعده، وهو ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾"(١). وقد وافق ابنُ الأنباريِّ الفرَّاءَ في رأيه فعدَّ الوقف هنا غيرَ تامٍّ؛ لأن موضع ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ رافع لـ" مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾، ومعناه "صفات الجنة"(٢). وابنُ الأنباريِّ هنا يسير على نهج الكوفيِّين في كون المبتدأ والخبر يترافعان.**

وقيل إنَّ الخبرَ هنا مُضمَر؛ وتقديره "فيما وصفْنا ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ﴾، أو: فيما يقصُّ عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ. أو ما يشبه ذلك(٣). وحسب هذا التوجيه يُوقَف على ﴿ٱلۡمُتَّقُونَ﴾؛

---

(١) انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٥. وقد ذكر الفرَّاءُ رأيه هذا في كتابه، قال: "وقوله: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ هو الرافع". معانى القرآن للفرَّاء ٢/ ٦٥. وكلامُه هذا جارٍ على مذهب الكوفيين في أن رافع المبتدأ هو خبره.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٧٣٧.

(٣) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٧٣٧، والمُكْتَفي للدَّانى ص٣٣٧، واختار السِّجاوندى هذا الرأى؛ فرمز للوقف على "المتقون" بـ"ط"، مع ذكر الرأى الآخر. انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٨. وفصَّل الأشمونيُّ الأقوال في هذه المسألة. راجع: منار الهُدَى

←←←

لأن الكلام يكون تامًّا عند هذا الموضع. وبعض نحاة البصرة على أن ﴿مَّثَلُ﴾ بمعنى "صفة"[(١)]. وحسب هذا التوجيه لا يُوقَف على ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾؛ لأنَّ الخبر به تتمُّ الفائدة.

وبعضهم على أن ﴿مَثَلُ﴾ زائدة، والأصل "الجنةُ تجرى من تحتها الأنهار" كزيادتها في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[(٢)]. واختاره الطَّبَرى، قال: "وأوْلَى الأقوال في ذلك بالصواب أن يُقالَ: ذكَرَ المثلَ فقال: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾، والمراد الجَنَّة، ثُمَّ وُصِفت الجنَّةُ بصفتها... فكان وصفُها كوصْفِ المثَل، وكان كأنَّ الكلامَ جرى بذكر الجنَّة؛ فقيل: الجنَّةُ تجرى من تحتها الأنهارُ، كما قال الشاعر:

أرى مَرَّ السِّنينَ أخذْنَ منِّى *** كما أخَذَ السِّرارُ من الهِلالِ

فذكر المَرَّ ورجَعَ في الخبر إلى السِّنين"[(٣)]. وعلى هذا التوجيه لا يُوقَف على كلمة ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾؛ لاتصال المبتدأ بخبره. وقد نقل بعضُهم جواز أن يكون ﴿تَجرِى﴾ مستأنَفًا[(٤)]. وعليه يحسن الوقف على ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾.

→→→

للأشمونى ص٤١٠، ٤١١. وراجع: إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٤٧٣، ومُشْكِل إعراب القرآن لمَكِّىٍّ بن أبى طالب ص٣٧٨.

(١) راجع: تفسير الطبرى ١٣/ ٥٥٢، والبحر المحيط لأبى حَيَّان ٥/ ٣٨٦، وفيه تفصيل للأقوال المختلفة.

(٢) راجع: تفسير الطبرى ١٣/ ٥٥٣، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٧/ ٥٩، ومنار الهُدى للأشمونى ص٤١٠. والآية المذكورة هى الحادية عشرة من سورة الشُّورَى.

(٣) تفسير الطبرى ١٣/ ٥٥٤، ٥٥٥. بتصرُّف يسير. والبيت المذكور لجَرير، وهو على بحر الوافر.

(٤) انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٤١٠. وراجع: التبيان للعُكْبَرى ص٧٦٠، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٧/ ٥٨. وبعضهم رأى أنها حال. انظر: الفريد للمنتجب الهمَذانى ٣/ ٦٨٥، وقد نسب هذا الرأى لسيبويهِ، وراجع كذلك: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٧/ ٦٠.

ويتبين مما سبق أن الاختلاف في الحكم على موضع الوقف هنا فرعٌ عن اختلاف التوجيه النحوي. وإن كان الباحث يميل إلى عدم الوقف للاتصال المعنوي القويِّ بينه وبين ما بعده؛ فالكلام كلُّه حول الجنَّة وصفاتِها.

- في الآية التاسعة والثلاثين من الرعد اختُلف في الوقف على ﴿وَيُثبِتُ﴾؛ فوقف على هذا الموضع مصطفي إسماعيل والبَنَّا، وكذا الحصري في ختمة ورش، أما بقيةُ التلاوات فوُقِف بها على رأس الآية فقط.

وهذا الاختلاف يُحاكى ما أورده أهلُ هذا الفن؛ فقد عدُّوا الوقفَ على ﴿وَيُثبِتُ﴾ حسنًا أو كافيًا، أما الوقف على رأس الآية فتامٌّ[١]. قال السِّجاوندى: ﴿وَيُثبِتُ﴾ ج، والوصْلُ أَجْوَزُ؛ لتمام مقصود الكلام"[٢]. وعليه فإنَّ من وقف على ﴿وَيُثبِتُ﴾ فإنه قد وقف في موضع حسن لتمام الجملة، ومن آثر الوصل فقد اختار الأحسن؛ لأن المعنى متصل بين الجملتين، وكذلك لقِصَر الجملتين؛ قال الأشمونى: "والوقوف إذا تقاربت يوقَف على أحسنها، ولا يُجمع بينها"[٣]. والوصل هو ما يميل إليه الباحث؛ لأنَّ المعنى لا يتحقَّق بتمامه إلا بالوقف على رأس الآية؛ لأنَّ المحو والإثبات ونسْخَ الأحكام كل ذلك لا يتعارض مع علم الله السابق.

- جـ- من مواضع اختلاف الوقف في سورة القَصَص:

- في الآيتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين من القَصَص، وقف الجميع على قوله تعالى: ﴿بِضِيَآءٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿تَسكُنُونَ فِيهِ﴾؛ ولم يخالف في هذا إلا

---

(١) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٧٣٧، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٥، والمُكْتفي للدَّانى ص٣٣٨، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٩، ومنار الهُدى للأشمونى ص٤١١.

(٢) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٩.

(٣) منار الهُدَى للأشمونى، ص٢٤٧.

الحصري في رواية حفص؛ إذ وقف على رأسَى الآيتين فقط. وشبْهُ الاتفاق هذا يعكس ما عليه أهل الفن؛ فالوقف على الموضعين المذكورين من الآيتين تامٌّ عند بعضهم(١)، أو هو حَسَنٌ، والتمام رأس الآية(٢). وهذه الأقوال تدلُّ على أن الموضعين من مواضع الوقف، وأكثر الأقوال على أنَّ الوقفّ على رأس الآية أوْلَى؛ وهذا ما سار عليه الحصري في مصحفه برواية حفص. وهذا مما يؤكِّد السِّمَة العامة في هذه مصحف الحصري برواية حفص؛ إذ يلتزم بالعزيمة.

ومما يدلُّ على اتصال المعنى بالموضعين المذكورين ما أورد ابنُ عاشور، بقوله: "وإذْ قد استمرَّ المشركون على عبادة الأصنام بعد سطوع الدليل، وقد علموا أن الأصنام لا تقدر على إيجاد الضياء؛ جُعِلوا كأنهم لا يسمعون هذه الآياتِ التي أقامت الحُجَّةَ الواضحةَ على فساد معتقَدهم، ففُرِّعَ (أو: ففَرْعٌ) على تلك الحُجَّة الاستفهام الإنكارى على انتفاء سماعهم، بقوله: ﴿أَفَلَا تَسمَعُونَ﴾(٣).

– في الآية السادسة والسبعين من القَصَص، تجنب القُرَّاءُ الوقفَ على ﴿أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾، ووقفوا على غيرها؛ بخلاف الشيخ الحصري برواية الدُّورى. وهذا يحيلنا إلى العامل في الظرف ﴿إِذ﴾ بقوله تعالى: ﴿إِذ قَالَ لَهُۥ قَومُهُۥ﴾. قال الأشمونى: "﴿فَبَغَىٰ عَلَيهِم﴾ حسن. ومثله: ﴿أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾، إنْ عُلِّق ﴿إِذ﴾ بمقدَّر، ويكون من عطف الجُمَل، وليس بوقف إن جُعِل العامل في ﴿إِذ﴾ ما قبلَه"(٤).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٢٤.

(٢) انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١٥. أو هو تامٌّ، ورأس الآية أتمُّ. انظر: المُكتَفي للدَّانى ص٤٣٩. أو هو "ط". انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٣. أو كافٍ ومثله رأس الآية. انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٥٨٧.

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠/ ١٧٠.

(٤) منار الهُدى للأشمونى ص٥٨٧.

وقد تعدَّدت أقوالُهم في هذا الموضع؛ منها أنَّ ﴿إِذ قَالَ﴾ معمولٌ لِـ"تَنُوءُ"، قاله الزمخشريُّ، أو لـ"بَغَى" كما قال ابنُ عطيَّةَ، ورُدَّ عليه بأنَّ المعنى ليس على التقييد بهذا الوقت. ومقصودُهم أنَّ بغْيَ قارون على قومه لم يكن مرتبطًا بوقت نصيحتهم إياه، بل الظاهر أنَّ البغيَ سابقٌ على النصيحة. وقيل: معمولٌ لـ﴿ءَاتَيۡنَٰهُ﴾، وهو قول العُكْبَرى، ورُدَّ بأن الإيتاء لم يكن ذلك الوقتَ، أو لمحذوف؛ قيل: تقديره "اذكر"، وقيل: "أظهرَ الفرَحَ"(١). واختار أبو حيَّان ما يشبه القولَ الأخير، قال: "ويظهر أن يكون تقديرُه "فأظهرَ التفاخرَ والفرحَ بِما أُوتى من الكنوز؛ إذ قال له قومُه: ﴿لَا تَفۡرَحۡ﴾(٢)". وعلى الرأي القائل بأنَّ العامل في الظرف ﴿إِذ﴾ مقدَّرٌ يكون وقْفُ الحصري –برواية الدُّورى– سائغًا على كلمة ﴿ٱلۡقُوَّةِ﴾. واختيارُ الوصْلِ –في نظر الباحث يترجَّح–؛ لأنَّ المعنى متصلٌ فالآية كلَّها تسردُ حالَ قارونَ من بغيه على قومه، وإنعام الله عليه، ونصح قومه له.

- في الآية الثمانين وقف البنَّا والحصري في روايتى ورش وقالون على ﴿وَيۡلَكُمۡ﴾، بخلاف الباقين. ولم أجد أحدًا من أهل الفنِّ عدَّه وقفًا، وإن كان الوقفُ على هذا الموضع يُحْدث الرهبة من كلمة الويل. أما الوقفُ عند ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحٗا﴾ فقد اختاره القُرَّاء ما عدا الحصري في ختمته برواية حفص، فلم يقف إلا على رأس الآية. والوقف والوصل هنا فرعان من الاختلاف حول القائل: ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ﴾؛ هل هذا من بقية كلام الذين أُوتوا العلمَ، أم هو من كلام الله "عزَّ

(١) انظر: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٨/ ٦٩٤، ٦٩٥. وراجع: المُحَرَّر الوجيز لابن عطيَّةَ ٤/ ٢٩٩، والفريد للمنتجب الهمَذانى ٥/ ١٤٩. وفي الجدول في إعراب القرآن: ﴿إذ﴾ اسم ظرفي في محلِّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره "اذكر". انظره: ١٠/ ٢٩٢.

(٢) البحر المحيط لأبى حيان ٧/ ١٢٧.

وجلَّ" تعقيبًا؟[1]؛ هذا لأنَّ اتحادَ القائل يعزِّزُ الوصل، واختلاف القائل يعزِّزُ الوقْفَ. ولكن مما هو جديرٌ بالذكر أنَّ وحدة القائل لا يُلزم الوصلَ في حال وجود استقلالٍ بين الجمل التي قالها. وفي هذا الموضع من الآية الجملةُ الأخيرةُ مستقلَّةٌ من جِهَةِ الإعرابِ عن سابقتها، وكذلك يوجد اتصالٌ معنويٌّ مع سابقتِها؛ لأنَّها جاءتْ في سياقِ النصيحةِ، وكذلك ففيها من الحثِّ على التزام النصائح السابقة.

د- من مواضع اختلاف الوقف في سورة الصافات:

- في الآية التاسعة من الصافات، نجد المنشاوي والبَنَّا، وكذلك الحصري في ختمتيه بروايتَىْ ورش وقالون؛ هؤلاء وقفوا على ﴿دُحُورا﴾، أما بقيَّةُ الختمات فلم يُوقف فيها إلا على رأس الآية. وهذا الموضعُ محلُّ اختلافٍ؛ فكثيرٌ من العلماء رأي أنَّ عاملَ النَّصْبِ في ﴿دُحُورا﴾ بالآية السابقة؛ وعليه يكون الوقف على ﴿دُحُورا﴾، لا على رأس الآية السابقة.

قال ابنُ الأنبارى: ﴿دُحُورا﴾، وقف حسن. والمعنى: يُقذَفون من كل جانب طردًا وإبعادًا"[2]. وتحديد العامل النحوي في ﴿دُحُورا﴾ متوقِّفٌ بشكلٍ كبيرٍ على تحديد الاشتقاقِ الصرفي للكلمة، قال العُكْبَرِيُّ: ﴿دُحُورًا﴾ يجوز أن يكون مصدرَ قولِك: دَحَره يَدْحُرُه دَحْرًا ودُحُورًا، إذا طردَه وأَبْعدَه، وأنْ يكونَ جمْعَ "داحر، كجُلوسٍ في جالس، ويكون بمعنى "مفعول"، وأن يكون جمعَ "دَحْر" كدُهور في دَهْر، وهو ما يُرمَى به"[3].

---

(١) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٤.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٥٧. وهذا الموضع فيه اختلاف كبير بين أهل العلم. للاستزادة، راجع: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥٨٦، ٥٨٧، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٧٧، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٨٥٣، ومنار الهُدَى للأشمونى ص٦٤٥.

(٣) انظر: التِّبْيان للعُكْبَرى ص١٠٨٨، وراجع: الفريد للمنتجب الهمَذانى ٥/ ٣٧٤، ٣٧٥.

وتأسيسًا على ما سبق تتبين الأوجهُ الإعرابيَّةُ الممكنةُ للكلمة لمعرفة عامل النصب فيها؛ فإذا كانت الكلمة مصدرًا فيحتمل: "أن يكون مصدرًا مؤكِّدًا إمَّا لفعلٍ مُضمَر معطوف على ﴿وَيُقذَفُونَ﴾؛ أي وَيُقذَفُونَ من كل جانب ويُدحَرون دُحُورا، أو لـ﴿وَيُقذَفُونَ﴾؛ لأنَّ القذفَ والطَّردَ متقاربان في المعنى، فكأنَّه قيل: ويُدْحَرون من كل جانب دُحُورا". أما إذا كانت الكلمة جمعَ "داحر" –بمعنى مدحور– فالانتصابُ على الحال ليس إلا؛ أي داحرين، بمعنى مَدحورين. وأما إذا كانت الكلمة جمعَ "دَحْر" فالانتصابُ بنزع الخافض؛ أي "وَيُقذَفُونَ من كلِّ جانبٍ بِدُحور"(١).

وعليه فإنَّ أكثرَ أوْجُهِ الكلمة تدلُّ على الاتصالِ النحوي بما سبقها؛ فالتوجيه النحوي يُرجِّح عدم الوقف على ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾. هذا والمصاحف المرتَّلة الخمسة تلتزم الوقفَ على رؤوس الأي دون النظر إلى التعلُّق النحوي.

أما الوقف على ﴿دُحُورا﴾ والبدء بـ﴿وَلَهُم عَذَاب وَاصِبٌ﴾؛ فإنَّه مستحسَنٌ كما تبيَّن من كلام أئمة الفن. وهو موضع الخلاف بين الخمسة القُرَّاء في مصاحفهم المرتلة، وفي حال اختيار الوقف على الآية السابقة فإنَّ الباحثَ يميلُ إلى وصل كلمة ﴿دُحُورا﴾ بما بعدها لقِصَرِ الآية، وكذلك للارتباطِ المعنويِّ القويِّ؛ فالكلمة وما بعدها يتضمَّنان ذكر العذاب الأليم الذى ينتظر الشياطين الذين يسْتَرِقُون السَّمْعَ إلى السماء. وفي حال وصل رأس الآية السابقة بكلمة ﴿دُحُورًا﴾ فإنَّ الباحث يميل إلى الوقف على هذه الكلمة مبالغةً في إظهار العامل النحوي فيها.

- في الآية الحادية والثلاثين من الصافات، وقف أكثرهم عند ﴿قَولُ رَبِّنَآ﴾، إلا

---

(١) انظر: الفريد للمنتجب الهَمَذانى ٥/ ٣٧٤. وراجع: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٩/ ٢٩٣، ٢٩٤، والكَشَّاف للزَّمخْشرى ص٩٠٣، والبحر المُحيط لأبى حَيَّان ٧/ ٣٣٨، ٣٣٩، والتسهيل لابن جُزَى ٣/ ١٢٣٣.

مصطفي إسماعيل وعبد الباسط وكذا الحصري في ختمته برواية حفص؛ ففي هذه المصاحف الثلاثة جاء الوقف على رأس الآية فقط.

وذكر السِّجاوندى الوقفَ على هذا الموضع؛ بقوله: قد قيل للابتداء بـ"إن" – يقصد بعده– لانكسار ألف "إنَّ" لمجيئه بعد القول؛ أي حَكَم بأنَّا ذائقون"(١). وللزَّمَخشريِّ نصٌّ ذو فائدة، بقوله: "ولو حَكَى الوعيدَ كما هو لقال: "إنَّكم لذائقون"، ولكنه عَدَلَ به إلى لفظ المتكلِّم؛ لأنهم متكلِّمون بذلك عن أنفسهم. ونحوه قال القائل "شطر من الوافر":

لقدْ زَعَمَتْ هوازنُ "قلَّ مالى"

ولو حكى قولَها لقال: "قلَّ مالُك"(٢). ولابن جُزَى: ﴿إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ معمولُ القَوْل"(٣). ولعلَّ في هذا كلِّه ما يقوِّى الوصل بين ما قبلها وبينها.

وفي التحرير والتنوير: "وجملة ﴿إِنَّا لَذَآئِقُون﴾ بيانٌ لـ﴿قَولُ رَبِّنَآ﴾. وحكى القولَ بالمعنى على طريقة الالتفات، ولولا الالتفاتُ لقال: "إنكم لذائقون" أو "إنهم لذائقون". ونُكْتَةُ الالْتفاتِ زيادةُ التَّنْصيصِ على المَعْنىِّ بذَوْقِ العذاب"(٤). ولعلَّ في هذا الالتفات ما يؤكِّد وجهة من وقف على ﴿قَولُ رَبِّنَآ﴾؛ فلولا وجودُه لكان الوصلُ هو المختار.

– في الآية الرابعة والخمسين بعد المائة من الصَّافَّات، وقف البنَّا، وكذا الحصري في ختماته بروايات ورش وقالون والدُّورى، عند ﴿مَا لَكُم﴾. أما البقية فلم تقف

---

(١) عِلَل الوقوف للسِّجَاوندى ص٨٥٥. وانظر: منار الهُدَى للأشمونى ص٦٤٧، ووصفه بأنه حسن.

(٢) الكشَّاف للزَّمَخْشَرى ص٩٠٤، ٩٠٥. وراجع: البحر المُحيط لأبى حَيَّان ٧/ ٣٤٢.

(٣) التسهيل لابن جُزَى ٣/ ١٢٣٧.

(٤) التحرير والتنوير ٢٣/ ١٠٥.

إلا على رأس الآية. قال السِّجاوندى: "﴿مَا لَكُم﴾ وقفة؛ للابتداء بكيف، للاستفهام"(١).

وقد بيَّن السَّمينُ الحَلَبِيُّ استقلالَ كلتا الجملتين نحويًّا، بقوله: ﴿مَا لَكُم﴾ ﴿كَيفَ تَحكُمُونَ﴾: جملتان استفهاميتان ليس لإحداهما تعلُّق بالأخرى من حيث الإعرابُ؛ استفهَمَ أولًا عمَّا استقرَّ لهم وثَبَت، استفهامَ إنكار، وثانيًا استفهامَ تَعْجيبٍ من حكمهم بهذا الحكم الجائر..."(٢). وفي التسهيل لابن جُزَى: ﴿مَا لَكُم﴾ هذا استفهام معناه التوبيخ، وهى في موضع رفع بالابتداء، والمجرور بعدها خبرها؛ فينبغي الوقف على قوله: ﴿مَا لَكُم﴾(٣).

ويبدو أن القِصَرَ البالغَ للجملتين، والاتصالَ المعنوى، ووحدةَ القائل ووحدةَ المخاطَب كذلك؛ ممَّا يرجِّحُ الوصْلَ بين الجملتين. ولكنَّ الوقْفَ على كلِّ جملةٍ منهما يُثير الانتباهَ والتركيزَ حول الغرض الذى سِيقَ من أجله الاستفهامُ في كلتيهما.

المطلب الثالث ـ من المواضع التي اتفق قراء المصاحف المرتلة على عدم الوقف عليها في السُّوَر الأربع.

وليس القصد هنا تتبُّعَ جميع الكلمات التي لم يُوقَف عليها؛ لأن أكثر كلمات الآيات لا يُوقف عليها، وإنما القصدُ ذكرُ نماذجَ للمواضعِ التي لم يُوقَفْ عليها بالمصاحفِ المرتَّلةِ الثمانيةِ مع كونها مظنَّةً للوقف.

---

(١) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٨٦١. ووقف الهبطى على ﴿مَا لَكُم﴾. انظر: تقييد وقف القرآن، للهبطى، ص٢٧١.

(٢) الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٩/ ٣٣٤.

(٣) التسهيل لابن جُزَى ٣/ ١٢٥٠. ولابن عاشور كلام مختلف، راجع: التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٣/ ١٨٢، ١٨٣.

أ- من المواضع التي لم يوقف عليها في سورة المائدة:

- في الآية العشرين من المائدة لم يستحسن القُرَّاءُ الوقْفَ على ﴿مُّلُوكا﴾، ومَن وقف عليها اضطرارًا بدأ بما قبلها؛ فقد بدأ مصطفي إسماعيل والمنشاوي والحصري في روايةِ الدُّورىِّ بـ﴿وَجَعَلَكُم﴾، أما البَنَّا والحصري في رواية قالون فقد بدآ بـ﴿إِذ جَعَلَ...﴾. هذا على الرغم من اختلاف علماء الوقف، وكذلك اختلاف المفسِّرين في هذا الموضع؛ فقد رأي بعضُهم الوقْفَ على ﴿مُّلُوكا﴾ على أنَّ الخطابَ في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَم يُؤتِ أَحَدا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لأمَّة سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وليس لبنى إسرائيل. وقد نسَبَ ابنُ النَّحَّاس القولَ بتمامِ الوقْفِ في هذا الموضع إلى نافع[1]. والحصري -في ختمتيه بروايتَىْ ورش وقالون عن نافع- لم يقفْ على هذا الموضع خلافًا لاختيار نافع. وضعَّف السِّجاوندى الوقْفَ في هذا الموضع"[2].

ولعلَّ اتفاقَ القراء على عدم الوقف بهذا الموضع هو الأوفَق؛ لأنَّ السِّياقَ يدلُّ على أنَّ ﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَم يُؤتِ أَحَدا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من جملة الخطاب الموجَّه إلى بنى إسرائيل بتعداد نعم الله عليهم. ويؤيِّد هذا ما نقَلَه ابنُ جُزَىٍّ أنَّ المقصودَ هنا: المَنُّ والسَّلْوَى والغمام وسائر الآيات، أو كثرة الأنبياء[3]، ولا يوجد قرينة تصرف الخطاب إلى أمَّةِ نبىِّ الله محمد عليه الصلاة والسلام. والجملةُ في ﴿وَءَاتَىٰكُم... ﴾ في محلِّ جرٍّ، معطوفة على جملة ﴿إِذ جَعَلَ فِيكُم﴾[4]؛ هذا لأن الجملة بعد ﴿إِذ﴾ في محلِّ

---

(١) انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص١٩٩. وللمزيد، راجع: المُكْتَفي للدانى ص٢٣٥، ٢٣٦، ومنار الهُدى للأشمونى ص٢٤٤. وكذا راجع: تفسير الطَّبرى ٨/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٤٩. واختار الهبطى الوقف على ﴿مُّلُوكًا﴾. انظر: تقييد وقف القرآن، للهبطى، ص٢١٤.

(٣) انظر: التسهيل لابن جُزَى ١/ ٤٩٠.

(٤) انظر: الجدول في إعراب القرآن، لمحمود صافي ٣/ ٣١٤.

جر مضاف إليه. وهذا يؤكد الاتصال النحوي؛ ومن ثمَّ يَضْعُف الوقفُ على هذا الموضع.

- في الآية الخامسة والعشرين، اجتنبوا جميعًا الوقف على ﴿إِلَّا نَفسِى﴾، وبعضهم وقف على ﴿وَأَخِى﴾، والوقف على الموضع الأول محلُّ إشكال لدى العلماء. ونقلَ ابنُ الأنباريِّ عن بعضهم قولَهم إنَّ الوقفَ على ﴿إِلَّا نَفسِى﴾، وعلى ذلك فإنه أراد بقوله: ﴿وَأَخِى﴾: وأخى لا يملك إلا نفسه. قال ابنُ الأنباريِّ: وهذا قولٌ فاسدٌ؛ لأنه لو كان كذلك، كان الكلام يدلُّ على أنَّ موسى لا يملك أخاه، والقرآنُ لا يدلُّ على هذا، ولو كان كذلك لَقال: "لا أملك إلا نفسى وأخى وقومى"؛ لأنَّه غيرُ مالكٍ لقومِه كما أنَّه غيرُ مالكٍ لأخيه...[١].

وقد ذكر ابنُ الأنباريِّ وجهًا آخر لهذا الوقف، وإن لم يستحسنه كذلك، بقوله: "فإنْ ذهَبَ ذاهبٌ إلى أنَّ "الأخَ" مستأنَفٌ مرفوعٌ بما عاد من الفعل المضمَر على معنى "إنى لا أملك إلا نفسى، ولا أملك أمرَ بنى إسرائيل، وأخى قصَّتُه كقصَّتى في أنَّه لا يملك أمرَهم، ولا ينقادون لقوله...؛ فهو مذهب يُوجب للأخ الاستئناف، والأول أجود منه على الحالين كلتيهما"[٢]. هذا، وقد ذكر الأشمونىُّ ستَّةَ أقوالٍ في إعراب "أخى"؛ فمنها ثلاثةٌ على الرفع، واثنان على النَّصْب، وقولٌ على الجَرِّ[٣].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١٥. وكذلك، انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص١٩٩، وراجع: المُكْتَفي للدَّانى ص٢٣٦، ٢٣٧.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١٥، ٦١٦.

(٣) انظر: منار الهُدَى للأشمونى ص٢٤٥. وللمزيد، راجع: إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٢٢٩، ومُشْكِل إعراب القرآن لمَكِّىٍّ ص٢٢٣، والتِّبْيان للعُكْبَرى ص٤٣١، والفريد للمنتجب الهَمَذانى ٢/ ٤٢٧، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٢٣٤، ٢٣٥. ومن التفاسير: الكشَّاف للزَّمَخْشَرى ص٢٨٥، والمُحَرَّر الوجيز لابن عطيَّةَ ٢/ ١٧٦، والبحر المحيط لأبى حَيَّان ٣/ ٤٧١، ٤٧٢. وجديرٌ بالذكر أنَّ الوقْفَ على ﴿إِلَّا نَفْسِى﴾ اختاره الهبطى. انظر: تقييد وقف القرآن، ص٢١٤.

ولعلَّ الوجْهَ الأقربَ إلى النَّظَرِ والأبعدَ عن التعسُّفِ أنَّ كلمة "أخى" منصوبة بالفتحة المقدَّرة لأنَّها معطوفةٌ على "نفسى"؛ فكأنَّ موسى "عليه السلام" يريد أن يقول إنه يملك نفسَه وأخاه فقط؛ وعليه لا يوقَف إلا على ﴿وَأَخِى﴾. وهو موافق لما صنع القُرَّاء. وأمر آخر – فيما يرى الباحث– أنك إن وقفتَ على ﴿إِلَّا نَفسِى﴾، وابتدأت بـ﴿وَأَخِى﴾ بعدها؛ فإنَّ كلمة ﴿وَأَخِى﴾ لا صِلَةَ لها نحويًّا بالجملة التالية عليها؛ فلا يُستساغ أن تقول: " ﴿وَأَخِى فَٱفۡرُق بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾، بل يلزمك الإتيان بها مفردةً، وهذا يجعل المستمع أبعدَ عن فهم المراد من الخطاب بالآية.

- في الآية الثالثة والخمسين من المائدة، لم يقفوا على ﴿جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾. وهذا هو الأنسبُ لأنَّ الوقْفَ عليها والابتداء بما بعدها قد يُفْهِم السامعَ أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡ﴾ مستأنَفة، وهذا خلاف الصواب؛ لأنَّ هذه الجملة جواب القَسَم، ولا يصحُّ فصلُها عن القَسَم، وهو كذبٌ منهم. قال السِّجَاوَندى: "﴿جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ لا؛ لأن قوله: ﴿إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡ﴾ جواب القسَم"(١).
- في الآية الحادية والسبعين لم يقفْ أحدٌ عند ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾، بل وقفوا عند ﴿كَثِيرٖ مِّنۡهُمۡ﴾. هذا مع أنَّ الوقْفَ على ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ له وجهٌ عند الأئمَّةِ. قال ابنُ الأنبارىِّ: "﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ حسَنٌ، ثم تقول: ﴿كَثِيرٖ مِّنۡهُمۡ﴾ على معنى "عَمِىَ كثيرٌ منهم"، وإن شئت على معنى "ذلك عمى كثير منهم"؛ فإن رفعْتَ كثيرًا بـ﴿عَمُواْ﴾، وجعلْتَ الواو علامةً لفعل الجميع، كما قالت العربُ "أكلونى البراغيث" لم يحسن الوقف على ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ لأنه فعلٌ لـ﴿كَثِيرٖ﴾(٢). قال ابنُ جُزَى: ﴿كَثِيرٖ مِّنۡهُمۡ﴾ بدل من الضمير، أو فاعل على لغة "أكلونى البراغيث"، والبدلُ

---

(١) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٥٧. وانظر: منار الهُدَى للأشمونى ص٢٥٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦٢٤. وراجع: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٢٠٨، ٢٠٩، ومنار الهُدى للأشمونى ص٢٥٥، ٢٥٦.

أرجَح وأفصَح"[١]. ويرى الباحث أن الوجهين يرجِحان الوصل؛ فلا يُقبَل الفصل بين الفاعل وفعله، ولا بين البدل والمُبدَل منه؛ والوقف –وإن كان مقبولًا عند بعض الأئمة– إلا أنه غير مستساغ، هذا بخلاف الوقف على ﴿مِّنهُم﴾؛ فهو كافٍ، كما ذكر أئمة الفن[٢]. وهو ما التُزم به في المصاحف المرتَّلة الثمانية.

ب– من المواضع التي لم يوقف عليها في سورة الرعد:

- في الآية الثانية عشرة من الرعد، لم يقف أحد من القراء عند ﴿خَوفا وَطَمَعا﴾، بل اقتصر الوقف عندهم على رأس الآية. والوصل هنا؛ لأنَّ الجملة الثانية معطوفة على الأولى، ولأن الجملتين –من حيث المعنى– مترابطتان؛ فالبرق والسحاب الثِّقال من آيات الله تعالى، وكلُّها مرتبطةٌ بإنزال المطر. أضف إلى ذلك أن الجملتين قصيرتان، وقد تقدَّم النقل عن الأشمونى قوله إنَّ الوقوفَ إذا تقاربت يُوقَف على أحسنها.
- في الآية الثلاثين من الرعد، لم يقفْ أحدٌ عند ﴿ٱلَّذِىٓ أَوحَينَآ إِلَيكَ﴾، وجاء الوقفُ باتفاقٍ عند ﴿وَهُم يَكفُرُونَ بِٱلرَّحمَٰنِ﴾. والمنشاوي حين وقف اضطرارًا عند ﴿أَوحَينَآ إِلَيكَ﴾، ابتدأ بما قبله؛ فقال: ﴿لِّتَتلُوَاْ عَلَيهِمُ ٱلَّذِىٓ...﴾؛ فهذا يدلُّ على اتفاقهم على كون الوقْفِ على ﴿بِٱلرَّحمَٰنِ﴾، وليس على ما قبله. أمَّا ﴿بِٱلرَّحمَٰنِ﴾ فموضعُ وقْفٍ عند أئمَّةِ هذا الفنِّ لتمام الكلام، وبعده تلقين النبى "صلى الله عليه

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزَى ١/ ٥١٣.

(٢) راجع: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٢٠٩، والمُكْتَفي للدَّانى ص٢٤٣، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٦١، ومنار الهُدى للأشمونى ص٢٥٦. وللمزيد، راجع: معانى القرآن للفرَّاء ١/٣١٥: ٣١٧، ومعانى القرآن للأخفش ص٢٨٦، والتبيان للعُكْبَرى ص٤٥٢، ٤٥٣، والفريد للمنتجب الهمَذانى ٢/ ٤٧٦، ٤٧٧، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/٣٧٠: ٣٧٣، وقد ذكر خمسة أوجه في إعرابها.

وسلَّمَ" الحُجَّةَ بقوله ـ تعالى ـ : ﴿قُل هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ...﴾؛ فالوقف على ﴿بِٱلرَّحمَٰنِ﴾ تامٌّ كما ذكر ابنُ الأنباريِّ، أو كافٍ كما ذكر ابنُ النَّحَّاس والدانيُّ، أو مطلَقٌ، أو حسَنٌ(١).

أما الوقف على ﴿إِلَيكَ﴾ –وهو المراد هنا؛ فمختلَف فيه بين أئمة الفن؛ فقد حكى ابنُ النَّحَّاس أنه تامٌّ عند نافع، كافٍ عند غيره. والحصري –في ختمتيه بروايتى ورش وقالون عن نافع– لم يقف على هذا الموضع فخالف اختيار نافع.

ولم يذكر السِّجاوندى هذا الموضع ضمن مواضع الوقف، أمَّا الأشمونى فقد ذكر أنه كافٍ، إلا أنه قيَّدَ هذا الحكم بقوله: "على استئنافِ ما بعده"(٢). وهو قيدٌ له أهميته؛ لأن الحكم على هذا الموضع متوقِّفٌ على النظر في الجملة التالية ﴿وَهُم يَكفُرُونَ بِٱلرَّحمَٰنِ﴾؛ فالوصل يكون هو المختار إذا كانت الواو التي في صدرها هى واو الحال والجملة حاليَّة، أمَّا إذا كانت الجملةُ مستأنَفَةٌ فالوقْفُ هو المختارُ. وقد أجاز السَّمينُ الحلَبىُّ هذين الوجهين(٣).

- في الآية السابعة والثلاثين، لم يقف أحدٌ من القراء عند قوله تعالى: ﴿بَعدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلعِلمِ﴾، وإن كانوا جميعًا قد وقفوا قبلَه على ﴿عَرَبِيّا﴾. ولعلَّ هذا كلَّه موافق للتركيب والمعنى والفهم المستقيم للآية.

---

(١) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٧٣٥، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٤، والمُكْتَفي للدَّانى ص٣٣٦، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٧، ومنار الهُدى للأشْمونى ص٤٠٩.

(٢) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٧٣٥، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٣، ٣٤٤، والمُكْتَفي للدَّانى ص٣٣٦، وعِلل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٧، ومنار الهُدى للأشْمونى ص٤٠٩.

(٣) راجع: الدُّرُّ المَصون للسَّمين الحلَبى ٦/ ٥٠. واختار الزَّمَخْشرىُّ كونَها حاليَّة، بقوله: "﴿وَهُمْ يَكفُرُونَ﴾: وحالُ هؤلاء أنهم يكفرون". الكشَّاف للزَّمَخْشَرى ص٥٤٠. وللمزيد، راجع: مفاتيح الغيب للرازى ١٩/ ٥٣، والبحر المُحيط لأبى حَيَّان ٥/ ٣٨١. وراجع كذلك: الفريد للمنتجب الهَمَذانى ٣/ ٦٧٩.

أما ﴿عَرَبِيّا﴾ فهو موضع للوقف لتمام التركيب والمعنى؛ فهو وقفٌ كافٍ عند ابن النَّحَّاس، مطلَقٌ عند السِّجاوندى، حسَنٌ عند الأشمونى[١]؛ هذا لأنَّ الواوَ بعده –في ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعتَ﴾– استئنافيَّةٌ. وأمَّا ﴿مِنَ ٱلعِلمِ﴾ فليس بموضع صالح للوقف. قال السِّجاوندى: ﴿مِنَ ٱلعِلمِ﴾: لا؛ لأنَّ قولَه ﴿مَا لَكَ﴾ جوابُ شرط "لئن"[٢]. وقال الأشمونىُّ: ﴿مِنَ ٱلعِلمِ﴾، ليس بوقف؛ للفصل بين الشرط وجوابه، لأن اللام في ﴿وَلَئِنِ﴾ مُؤْذِنةٌ بقَسَمٍ مقدَّر قبلها؛ ولذلك جاء الجوابُ ﴿مَا لَكَ﴾"[٣].

هذا، وينبِّه الباحث على تجنُّبِ الوقف بهذا الموضع خشيةَ الوقوع في محذورٍ آخرَ؛ فالوقف على ﴿مِنَ ٱلعِلمِ﴾ قد يُوهِم بتعلُّق جملة الشرط ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعتَ أَهوَآءَهُم...﴾ بما قبلها، وهو غير صحيح؛ فيتصوَّر السامعُ أنَّ التركيب "أنزلناه حكمًا عربيًّا ولئن اتبعتَ أهواءهم"، وهو يعطى معنًى لا يصحُّ.

جـ- من المواضع التي لم يوقف عليها في سورة القَصَص:

- في الآية التاسعة من القَصَص، اتفق القراء على عدم الوقف عند ﴿قُرَّتُ عَين لِّي وَلَكَ لَا﴾، وكذلك لم يقفوا عند ﴿أَو نَتَّخِذَهُ وَلَدا﴾، وجاء وقفهم على ﴿وَلَكَ﴾، باستثناء الحصري في رواية حفص فلم يقفْ إلا على رأس الآية. فأمَّا الوقفُ على ﴿وَلَكَ﴾ فهو موافق لما ذكر جمْعٌ من الأئمَّة[٤]. و"جملة ﴿لَا تَقتُلُوهُ﴾ لا محلَّ لها،

(١) راجع: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٥، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٩، ومنار الهُدى للأشْمونى ص٤١١.

(٢) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٩. وقيل: "وجملة ﴿مَا لَكَ.. مِن وَلِىّ﴾ لا محلَّ لها، جواب القسَم... وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جوابُ القسَم". الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ٧/ ١٤٣. وانظر: الإعراب المفصَّل لبهجت عبد الواحد ٥/ ٤٣٩.

(٣) منار الهُدى للأشمونى ص٤١١.

(٤) انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥٠٨، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٤. والوقف في هذا الموضع كافٍ عند الأشمونى. انظر: منار الهُدَى للأشمونى ص٥٧٨.

استئناف، في حيِّز القول"[١]؛ فكونها استئنافًا يقوِّى الوقف على ما قبلها، وكونها من جملة كلام امرأة فرعون "عليها السلام" يقوِّى وصل ما قبلها بها؛ فالمعنى متصل لأن الكلام كلَّه في سياق توسُّل امرأة فرعون إليه أن يرحم موسى عليه السلام.

ولم يقف القُرَّاء على ﴿لَا تَقۡتُلُوهُ﴾، وهو موضع مختلَفٌ فيه؛ إذ عدَّه ابنُ الأنباريِّ وقفًا حسنًا[٢]. ونقل ابنُ النَّحَّاس عن الأخفشِ أنَّه "تمامُ الكلام"[٣]. ولم يفضِّله السِّجاوندى؛ قال: "والوجهُ الوصلُ؛ لأنَّ لمعنى ﴿عَسَىٰٓ﴾ -وهو الترجِّى- تعلُّقًا بقوله: ﴿لَا تَقۡتُلُوهُ﴾"[٤]. قال ابن عاشور: "وأمَّا جملةُ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ فهى في موقع العِلَّة لمضمون جملة ﴿لَا تَقۡتُلُوهُ﴾[٥]. ولعلَّ هذا يؤكد ما ذهب إليه القُرَّاءُ في اختيارهم الوصل في هذا الموضع.

ولم يقف القُرَّاء الخمسة على ﴿أَو نَتَّخِذَهُۥ وَلَدا﴾، بل وصلوها بجملة ﴿وَهُم لَا يَشۡعُرُونَ﴾، وهى عند بعض النَّحاة جملة حاليَّة[٦]. وفي الوقف على هذا الموضع اختلاف بين العلماء؛ فقد ذكر الدانى أنه هو التمام، قال: "لأنه انقضاء كلام امرأةِ فرعونَ، وما بعده مبتدأٌ وخبرٌ"[٧]. وهذا الاختلاف لم تعكسه تلاوات القراء في المصاحف المرتلة الثمانية؛ فكان الوصل في هذا الموضع محلَّ اتفاق عندهم.

---

(١) الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ١٠/ ٢٢٦.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٢٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥٠٨.

(٤) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٧٥، ٧٧٦. وهو اختيار الأشمونى. انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٥٨٠.

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠/ ٧٩. وانظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي ١٠/ ٢٢٦.

(٦) انظر: الكشَّاف للزَّمَخْشَرى ص٧٩٥، والبحر المحيط لأبى حَيَّان ٧/ ١٠١.

(٧) المُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٤. وللمزيد، راجع: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٨/ ٦٥٢. وراجع: إعراب القرآن لابن النَّحَّاس ص٧١٥.

أما الوقف على ﴿وَلَكَ لَا﴾ فقد نقل الفَرَّاء –بصيغة التمريض– روايةً عن ابن عباس "رضى الله عنه" اشتملت على هذا الوقف العجيب؛ قال الفَرَّاء: ﴿وَقَالَتِ ٱمرَأَتُ فِرعَونَ قُرَّتُ عَين لِّي وَلَكَ﴾، رُفعت ﴿قُرَّتُ عَين﴾ بإضمار "هو"، ومثلُه في القرآن كثيرٌ، يُرفَع بالضمير. وقولُه: ﴿لَا تَقتُلُوهُ﴾، وفي قراءة عبد الله "لا تقتلوه قُرَّةُ عيْنٍ لى ولك". وإنما ذكرتُ هذا؛ لأنِّى سمعْتُ الذى يُقال له ابنُ مَرْوانَ السُّدِّىّ يذكرُ عن الكَلْبِىِّ عن أبى صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ أنه قال: إنها قالت: ﴿قُرَّتُ عَين لِّي وَلَكَ لَا﴾[(١)].

وقد تعقَّب العلماء هذه الروايةَ الأخيرة سَنَدًا ومَتْنًا؛ أما من حيث السَّنَدُ فقد قال ابنُ النَّحَّاس: "ورواية الكَلْبىِّ لا يحلُّ لمسلمٍ أن ينظرَ فيها بإجماع أهل العلم –ممن يعرفُ الرجالَ– على تكذيبِه. والصحيحُ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قال: "قالت امرأة فرعون قُرَّةُ عيْنٍ لى ولك"؛ فقال فرعون: أما لكِ فنَعَمْ، وأما لى فَلا، وكان كما قال"[(٢)].

وأمَّا من جهة المتْنِ فقد ردَّه الفرَّاءُ، بقوله: "وهو لحْنٌ، وإنما حُكِمَ عليه باللَّحْنِ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان "تقتلونه"..."[(٣)]. وقال السَّمينُ الحلَبىُّ: "وعامَّةُ القُرَّاء والمفسِّرين وأهْلِ العلم يقفون على ﴿وَلَكَ﴾"، وعقَّب على الرواية المنقولة عن ابن عباس بالوقف على ﴿لَا﴾، بأنَّ هذا لا ينبغي أن يصحَّ عنه، وكيف يبقى ﴿تَقتُلُوهُ﴾

---

(١) معانى القرآن للفَرَّاء ٢/ ٣٠٢. وهذه الرواية محلُّ نظر من حيث السَّنَد؛ ففيها "محمد بنُ مَرْوانَ السُّدِّىُّ الصغير"، وقد أورد الحافظ المِزِّى أقوالَ أئمَّةِ الجرْحِ فيه، وكلُّها تدلُّ على أنَّ روايته مردودة. (راجع: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٦/ ٣٩٣، ٣٩٤).

وأمَّا محمد بن السائب الكلبى فليس أحسَنَ حالًا منه؛ فقد نقل المِزِّى اتهام أئمة الجرح له. (راجع: تهذيب الكمال ٢٥/ ٢٤٨: ٢٥٢)، ويكفينا ممَّا أورده المِزِّىُّ أمران؛ أولُهما ما نقله عن بعض الأئمة من قولهم: "بالكوفة كذَّابان؛ الكلبى والسُّدِّى"، وهما من تقوم عليهما الرواية. وثانيهما ما ذكره من تخصيص الأئمَّةِ روايةَ السُّدِّىِّ الصغيرِ عن أبى صالح عن ابن عبَّاس على أنها من المناكير. ومنهما يتبين حالُ هذه الرواية المذكورة من الوهن البالغ.

(٢) القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥٠٩.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٢٢. وانظر: معانى القرآن للفَرَّاء ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣.

من غير نون رفع ولا مقتضٍ لحذفها؟[١].

وبناءً على ما سبق يتأكد أن هذا الوقف مُتكَلَّفٌ ولا يصحُّ، فهو يفصل بين العامل في الفعل والفعل نفسه، وهذا الوقف كذلك يُلزم القارئَ بتكرير ﴿لَا﴾ عند الابتداء؛ قال المنتجب الهمَذانى: ""وليس قول من قال: إن الوقف على ﴿لَا﴾ بمستقيم؛ لأجل جزم ﴿تَقۡتُلُوهُ﴾، اللهمَّ إلا أن يُعيد ﴿لَا﴾"[٢]. ويرى الباحثُ أنَّ في إعادة ﴿لَا﴾ عند الابتداء إشكالًا؛ لأنها تكون نافيةً هاملةً عند الوقف، ثم تصير ناهيةً عاملةً في الفعل بعدها عند الابتداء بها؛ وكأنَّنا أمام "لاعين"! وهذا من التعسُّف البالغ الذى ينبغي للقارئ أن يتورَّع عنه.

- في الآية الخامسة والعشرين من القَصَص، لم يقف أحد من القرَّاء على ﴿تَمۡشِي﴾، ووقف بعضُهم عند قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، وبعضهم تجاوَزَ هذا الموضعَ ليقِفَ عند ﴿لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَا﴾. وهذا موافق لما ذكر كثيرٌ من أهل العلم.

قال ابنُ النَّحَّاس: "وليس ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي﴾ كافيًا؛ لأنه إذا وُقِف على هذا وجُعل ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ متعلِّقًا بـ" قَالَت﴾، ونُوِى به التأخير. ولا يقع التقديم والتأخير إلا بتوقيف أو دليل قاطع"[٣]. وهذا عينُ ما قرَّره الدانى بقوله: "والوجه الظاهر أنْ تتعلق بـ﴿تَمۡشِي﴾، من حيث كان المعنى بإجماعٍ من أهل التأويل: فجاءته إحداهما تمشى مستترةً، قيل: بكُمِّ قميصِها، وقيل: بدِرْعِها. والتقديم والتأخير لا يصحُّ إلا بتوقيف أو بدليل قاطع..."[٤].

---

(١) الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٨/ ٦٥٢.

(٢) الفريد للمنتجب الهَمَذانى ٥/ ١٢٢.

(٣) القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١٠.

(٤) المُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٦، ٤٣٧. "﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾؛ أى خَفِرة، "قد سترت وجهَها بكُمِّ درعها". وهذا أثر عن عُمَرَ بنِ الخطَّاب "رضى الله عنه". انظر: المُحَرَّر الوجيز لابن عطيَّةَ ٤/ ٢٨٤. والبحر ←←←

وقال مَكِّيٌّ بن أبى طالب: "﴿عَلَى ٱستِحيَآءٖ﴾ في موضع الحال من المُضمَر في ﴿تَمشِى﴾، والعاملُ فيه ﴿تَمشِى﴾. ويجوز أن يكون ﴿عَلَى ٱستِحيَآءٖ﴾ في موضع الحال المُقدَّمة من المضمَر في ﴿قَالَت﴾، والعاملُ فيه ﴿قَالَت﴾، والأول أحسن. ويحْسُن الوقف على ﴿تَمشِى﴾ على القول الثاني، ولا يحْسُن أن يُوقَف على الأول إلا على ﴿عَلَى ٱستِحيَآءٖ﴾"(١). وكتبُ الإعراب أكثرُ تسامحًا من كتب الوقف؛ ولعلَّ هذا يرجع إلى الصنعة النحوية التي تبحث في كل الأوجه الممكنة، وهذا الأمر يختلف لدى أئمة الوقف الذين يهدفون إلى سلامة التلاوة واتباع الأصحِّ.

وفائدة مهمة أوردَها ابن عاشور بقوله: "وذكَر ﴿تَمشِى﴾ ليبنى عليه قولَه: ﴿عَلَى ٱستِحيَآءٖ﴾، وإلا فإنَّ فِعْلَ "جاءته" مُغْنٍ عن ذكْرِ ﴿تَمشِى﴾(٢). وفي قوله هذا دلالةٌ على ضعف حُجَّة من وقَفَ على ﴿تَمشِى﴾؛ فبهذا الوقف تصبح كلمة ﴿تَمشِى﴾ كأنها بلا معنًى؛ حيث إنَّ معناها موجود في ﴿فَجَآءَتهُ﴾.

وممَّا سبق يتبيَّنُ أنَّ الأصحَّ هو الابتعاد عن الوقف المتعسَّف في هذا الموضع، ويتأكَّدُ أن ما سار عليه القراء في مصاحفهم الثمانية –من اختيار الوصل بما بعده– هو الأصوب، والله أعلم.

- في الآية الثانية والأربعين من القَصَص، تجنَّب القراءُ الوقفَ عند قوله تعالى:

→→→

المُحيط لأبى حَيَّان ٧/ ١٠٩. وللمزيد، انظر: منار الهدى للأشمونى ص٥٨١. وللمزيد، راجع: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٧٧، ٧٧٨. وذكر ابنُ جُزَيٍّ أنَّ المجرورَ في هذا الموضع يتعلق بما قبله، وقيل: بِما بعده. قال ابنُ جُزَى: وهو ضعيف. انظر: التسهيل ٣/١١١٣. وفي الجدول في إعراب القرآن: وجملةُ ﴿قَالَتۡ...﴾ لا محلَّ لها، استئنافيةٌ. انظره: ١٠/ ٢٤٤. وكلُّ هذا يؤكِّد أنه لا يُوقَف على ﴿تَمۡشِى﴾.

(١) مُشْكِل إعراب القرآن لمَكِّيٍّ ص٥٤٢، ٥٤٣. وراجع: الفريد للمنتجب الهَمَذانى ٥/ ١٢٩، والسَّمين ٨/ ٦٤٤.

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٠/ ١٠٣.

- ﴿وَيَومَ ٱلقِيَٰمَةِ﴾. وكان وقْفُهم على كلمة ﴿لَعنَة﴾، باستثناء الحصري في روايتَىْ حَفْص والدُّورى فلم يقفْ إلا على رأس الآية.

وفي حال الوقف على ﴿وَيَومَ ٱلقِيَٰمَةِ﴾ على أنَّها معطوفة على ﴿هَٰذِهِ ٱلدُّنيَا﴾، وتكون جملة ﴿هُم مِّنَ ٱلمَقبُوحِينَ﴾ مستأنَفَةً؛ فيكون المعنى أن اللعنة تتبعهم في الدنيا وكذلك يوم القيامة، أما وصفُهم بأنَّهم من المقبوحين فيكون على الإطلاق غيرَ مقيَّدٍ بيوم القيامة. وهذا المعنى –مع أنه يبدو وجيهًا– تجنَّبه القراء في مصاحفهم المرتَّلة.

وما صنعه القراء هنا موافق لما ذكره عدد من أئمة الفن؛ فابنُ الأنباريِّ وابنُ النَّحَّاس والدانىُّ والسِّجاوندىُّ ذكروا جميعًا أنَّ الوقفَ على ﴿لَعنَة﴾[1].

وفصَّل الأشمونى في ذلك بقوله: ﴿لَعنَة﴾ جائز، وقيل: لا يجوز؛ لأنَّ ﴿وَيَومَ ٱلقِيَٰمَةِ﴾ نَسَقٌ على موضع ﴿فِي هَٰذِهِ﴾، فكأنه قال: وأُلْحِقوا لعنةً في الدنيا ولعنةً يوم القيامة. ﴿وَيَومَ ٱلقِيَٰمَةِ﴾ حسن، ثم يبتدئ ﴿هُم مِّنَ ٱلمَقبُوحِينَ﴾"[2]. وقال مَكِّىٌّ: "قولُه: ﴿وَيَومَ ٱلقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلمَقبُوحِينَ﴾ انتصب "يَومَ" على أنه مفعول به على السَّعة، كأنه قال: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنةً ولعنةً يومَ القيامة، ثم حُذِفت اللعنةُ لدلالة الأولى عليها، وقام ﴿يَومَ﴾ قيامَها، وانتَصَبَ انتصابَها، ويجوز أن تنصب "اليوم" على أن تعطفه على موضع ﴿فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنيَا﴾، كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غدا

ويجوز نصب "يومَ" على أنه ظرف لـ﴿ٱلمَقبُوحِينَ﴾؛ أي: وهم من المقبوحين يومَ القيامة، ثم قدم الظرف"[3].

---

(١) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٢٣، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١٣، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٨، عِلل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٠

(٢) منار الهدى للأشمونى ص٥٨٤.

(٣) مُشْكل إعراب القرآن لمَكِّىٍّ ص٥٤٥، ٥٤٦. والشطر المذكور على بحر الطويل. وللمزيد، راجع: الفريد للمنتجب الهَمَذانى ٥/ ١٣٨، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٨/ ٦٧٩. وفي الجدول في إعراب القرآن: "يوم" ←←←

ويبدو أنَّ الوجه الأخير الذى ذكره مَكِّيٌّ هو الذى سارت عليه المصاحف المرتلة الثمانية؛ فاختاروا الوقفَ على ﴿لَعنَة﴾؛ فتكون اللعنة من نصيب آل فرعون في الدنيا، ويكون وصفهم بالقبح مرتبطًا بيومَ القيامة.

- وفي الآية الثامنة والسبعين من السورة، لم يقف أحد على ﴿عَلَىٰ عِلمٍ﴾؛ ليبدأ ﴿عِندِيٓ أَوَلَم يَعلَم...﴾. وهو موضع نقاش عند القدامى، قال الفَرَّاء: "وقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلمٍ عِندِيٓ﴾: على فضْلٍ عندى؛ أي كنت أهلَه ومستحقًّا له، إذ أُعْطِيتُه لفضل علمي. ويُقال: ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلمٍ﴾، ثم قال: ﴿عِندِيٓ﴾؛ أي كذاك أرى..."(١). وقد عدَّ ابنُ النَّحَّاسِ الوقْفَ على ﴿عِلمٍ﴾ صالحًا على هذا التأويل(٢). ورفَضَه الدانىُّ بقوله: "وليس ذلك بشيء؛ لأن المعنى: على فضل علم عندى"(٣). وهذا الوقف وإن كان له وجْهٌ عند بعضهم؛ ففي ظنِّ الباحث أنه وقف متعسَّف، ولا يُنتظَر من عامة المستمعين أن يفهموا منه شيئًا، ومن الصعب أن يُتوصَّل إلى هذا المعنى البعيد؛ وعليه فإنَّ تجاوز القراء الوقف على هذا الموضع كان الأوفَق.
- وفي الآية التاسعة والسبعين، لم يقِفْ أحدٌ عند ﴿مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ﴾؛ لأن ما بعده ﴿إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيم﴾ من كلام الذين يريدون الحياةَ الدنيا(٤). ولو وُقِف على ﴿قَٰرُونُ﴾ وابتُدِئَ بما بعده ربما يُفهَم منه أنَّ جملة ﴿إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيم﴾
- تقريرية، وهذا خلاف الصواب.

→→→

متعلق بـ﴿ٱلمَقبُوحِينَ﴾، و﴿مِّنَ ٱلمَقبُوحِينَ﴾ متعلِّق بمحذوف خبر ﴿هُمْ﴾. انظره: ١٠/ ٢٦٢. وهذا الوجه يؤيد ما ذهبت إليه المصاحف المرتلة الثمانية.

(١) معانى القرآن للفرَّاء ٢/ ٣١١.

(٢) انظر: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥١٥. وانظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٣، ومنار الهُدى للأشمونى ص٥٨٧.

(٣) المُكْتَفي للدَّانى ص٤٣٩.

(٤) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٤، ومنار الهُدَى للأشمونى ص٥٨٨.

د- من المواضع التي لم يوقف عليها في سورة الصافات:

- **في الآية العشرين من الصَّافَّات، تجنَّب القُرَّاء الوقف عند ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيلَنَا﴾، ووقفوا جميعًا على رأس الآية. وهذا الموضع محل اختلاف ذكره العلماءُ والمفسِّرون. وهذا الاختلاف فرعٌ لاختلافهم حول قائل عبارة: ﴿هَٰذَا يَومُ ٱلدِّينِ﴾؛ فإن كانت هذه الجملة من بقية كلام الكفار فالوصل أولى، وإن كانت من كلام الملائكة للكفار، أو من كلام الله "عزَّ وجلَّ"، فينبغي الوقف على ﴿يَٰوَيلَنَا﴾؛ للفصل بين الكلامين(١). وبعض المفسِّرين عدَّ المَقولَ بالآية التالية من تتمَّة كلام الكفار كذلك، يخاطب بعضهم بعضًا، وهو ﴿هَٰذَا يَومُ ٱلفَصلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾(٢). وعلى هذا الرأي لا يتم الوقف عند رأس الآية الأولى ﴿هَٰذَا يَومُ ٱلدِّينِ﴾. وإن كان القراء الثمانية قد وقفوا عليه لأنَّه رأس آية.**
- **في الآية الثانية والأربعين من الصَّافَّات، لم يقف قارئ من الخمسة على ﴿فَوَٰكِهُ﴾، مع كونها موضع وقْفٍ عند بعضِ الأئمَّةِ، والجميع وقفوا على ﴿مَّعلُوم﴾ برأس الآية السابقة عليها مع وجود التعلُّق النحوي. قال السِّجَاوندى: "﴿مَّعلُوم﴾ لا؛ لأنَّ قولَه: ﴿فَوَٰكِهُ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿رِزق﴾. ﴿فَوَٰكِهُ﴾ ج؛ لاحتمال الواو الحال والاستئناف"(٣).**

ويرى الباحثُ استحسانَ الوقف على ﴿فَوَٰكِهُ﴾ في حال عدم الوقف على رأس الآية قبله، أمَّا إذا وُقِفَ على رأس الآية لالتزام الوقف على رؤوس الأي أو لاعتبار ﴿فَوَٰكِهُ﴾ خبرًا لمبتدأٍ محذوف؛ فالأوْلَى في هذه الحال وصلها بما بعدها؛ لأن المعنى متصل؛ فهذه الكلمة وما بعدها كلُّه معبِّر عن نعيم الجنة.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٨٥٨، والقطع والائْتناف لابن النَّحَّاس ص ٥٨٧، والمُكْتَفي للدَّانى ص٤٧٨.

(٢) راجع: الكشَّاف ص٩٠٤، ومفاتيح الغيب للرَّازى ٢٦/ ١٣٠، والتسهيل لابن جُزَى ٣/ ١٢٣٥، ومنار الهُدى للأشمونى ص٦٤٦، الدُّرُ المَصون للسَّمين ٩/ ٢٩٩.

(٣) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٨٥٥. ووقف الهبطى على ﴿فَوَٰكِهُ﴾. وانظر كذلك: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٥٨٨، وانظر: المُكْتَفي للدَّانى ص٤٧٨.

المبحث الثالث

نماذج من الابتداء بعد الوقف الاضطراري بالمصاحف المرتلة الثمانية في السُّوَر الأربع

للابتداء أهميةٌ لا تقلُّ عن أهمِّية الوقف؛ فعلى القارئ أن يختار الابتداءَ المناسبَ الذى يستقيم معه النَّظْم، ويتحقق معه الفهم. ويختلف الابتداء عن الوقف؛ فالوقف منه اختياري، ومنه واضطراري لانقطاع النَّفَس ونحو ذلك. أمَّا الابتداءُ –فكما ذكر ابنُ الجزري– لا يكون إلا اختياريًّا؛ لأنه لا تدعو إليه ضرورةٌ؛ فلا يجوز إلا بمستقلٍّ بالمعنى مُوفٍ بالمقصود(١). وعليه يتبين أن القارئ قد يُلجئُه ضيقُ النَّفَسِ إلى الوقْفِ على أي كلمةٍ في المصحف، ولكنَّ القارئ المتقن هو من يختار الموضع المقبول للابتداء بعد الوقفِ الاضطراري؛ فيبتدئ القارئ بإعادة الكلمة التي وقف عليها أو بإعادة شيءٍ قبلها معها، ومن الابتداء ما يجيء بعد وقْفٍ لغير اضطرار؛ فيبتدئ القارئ بالكلام التالى لموضع الوقف.

وأكثر ما يعنينا في هذا الأمر الابتداءات التي تجيء بعد الوقف الاضطراري؛ فالقارئ يكونُ مضطرًّا إلى الوقوف على موضع معين بالآية لانقطاع نَفَسه –غالبًا– وهذا ما يجعله يؤثر الابتداء بما قبل هذا الموضع حتى يكون التركيبُ النحوي متصلًا بشكْلٍ مستحسَنٍ، وكذلك فإنه يتجنَّبُ الابتداءَ بما يُحيل المعنى إلى خلاف المقصود.

أ– من مواضع الابتداء بعد الوقف الاضطرار في سورة المائدة:

– في الآية الثانية من المائدة، أول مواضع الوقف التي ذكرها أئمَّةُ هذا الفنِّ كلمة ﴿وَرِضۡوَٰنٗا﴾(٢). والوقف هنا لأنَّ ما بعدها ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾: مُستأنَفٌ.

---

(١) انظر: النَّشْر لابن الجزري ١/ ٢٣٠.

(٢) راجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١١، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص١٩٦، والمُكْتَفي للدَّانى ص٢٣٤، وعِلل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٤٤، ومنار الهدى للأشْمونى ص٢٣٩.

وهذا يفسِّر أنَّ أكثرَ التلاوات وُقِف بها اضطرارًا عند ﴿وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾، وهذا ليس بموضع وقف نظرا لتوالى المعطوفات؛ لذلك لم يبدءوا بـ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾، بل بتكرير ﴿وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ مع وصلها بما بعدها، كما صنع المنشاوي وعبد الباسط والبنا، وكذلك الحصري في رواية ورش. وأمَّا مصطفي إسماعيل والحصري في ختمته برواية الدُّورى فكان ابتداؤهما بقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلْهَدىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾؛ وهذا أحسنُ من سابقه إذ يؤكِّدُ الاتصالَ بالآية.

وانفرد الحصري في ختمته برواية قالون بالوقف عند ﴿وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ﴾، ثم ابتدأ فقال: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾. وصنيع بقية القراء أفضل؛ لأن الوقف على كثير من حروف المعانى غير مستساغ[1]. وهذا من الوقوف النادرة التي لاحظها الباحث في المصاحف المرتَّلة. وانفرد الحصري كذلك في ختمته برواية حفص بعدم الوقف قبل كلمة ﴿وَرِضْوَٰنًا﴾؛ وهذا يتطلب إمكاناتٍ عاليةً من طول النَّفَس، قد لا تتهيأ لأكثر القراء.

- وفي الآية الرابعة والعشرين من المائدة وقف الحصري -في ختمته برواية ورش- اضطرارًا على ﴿فَقَٰتِلَآ﴾، ولم يبتدئ الحصري بما بعدها فيقول: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾؛ لأنَّ الكلامَ كلَّه من مَقول بنى إسرائيل. وقد كان من الممكن أيضًا أن يبدأ بالكلمة التي وقف عليها؛ فيقول: ﴿فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾، لكنه اختار الأنسب بالابتداء بما قبلها حتى يكون النَّظْمُ مُتَّصِلًا؛ فتلا: ﴿فَٱذْهَب أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا...﴾.

---

(١) يكون الوقف مقبولًا على بعض حروف المعانى غير العاملة كحرف الرَّدْع والزَّجْر "كَلَّا" وأحرف الجواب كـ"نَعَمْ" و"بَلَى"... وهى غير موجودة بشكل ملحوظ في السُّوَر التى هى عينةُ الدراسة. وهناك دراسة تناولت الوقف على حروف المعانى، بعنوان: أثرُ الوقف على حروف المعانى والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه، للأستاذ الدكتور: محمد محمد عبد العليم.

- وفي الآية التاسعة والأربعين من المائدة، وقف بعضهم اضطرارًا على ﴿وَٱحذَرهُم﴾، وهم: المنشاوي والبنا، والحصري في ختمتى ورش والدُّورى. وكان ابتداؤهم بالكلمة نفسها؛ فقرءوا: ﴿وَٱحذَرهُم أَن يَفتِنُوكَ﴾؛ لأن هذه الكلمة تشتمل على العامل فيما بعدها؛ فهى عبارة عن فعل وفاعل ومفعول، و﴿أَن يَفتِنُوكَ﴾ -كما ذكرت المصادر- في محلِّ نصب بدل اشتمال من الضمير المتصل في ﴿وَٱحذَرهُم﴾، والتقدير: واحذرهم فتنتَهم؛ فلا يصحُّ الفصل بين البدل والمُبْدَل منه. أو هو مفعول لأجله، والتقدير: واحذرهم مخافةَ أن يفتنوك. وكذلك قد تقدَّر بـ"واحذرهم من أن يفتنوك"، وعليه يكون النصب بحذف الجارِّ(١). ويهمُّنا في هذه الأوجه الإعرابية أنه لا يُقْبَل الفصل بين هذه الكلمة وما بعدها، وأيضًا لا يوجد ما يستدعى المجيءَ بما قبل ﴿وَٱحذَرهُم﴾ عند الابتداء؛ لذا فإن ابتداء القراء بالكلمة نفسها ليس فيه أي إشكال، وقد حقَّقَ الوصْلَ بين الموقوف عليه وما بعده.
- وفي الآية الرابعة والخمسين من المائدة؛ ولأنَّ الوقف لا يُستحسَن إلا على كلمة ﴿لَآئِمٍ﴾؛ فقد اضطُرَّ القراء جميعًا إلى الوقف قبلها؛ مما يُلزم الابتداءَ بما قبله؛ ذلك لأنَّ قولَه تعالى: "﴿يُحِبُّهُم وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ و﴿أَعِزَّةٍ﴾ و﴿أَذِلَّةٍ﴾ و﴿يُجَٰهِدُونَ﴾ كلُّها نعوتٌ لـ﴿قومٍ﴾، ويجوز في ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾ أن يكون حالًا"(٢). وهذا كلُّه يؤكِّد ضرورةَ وصل ما قبلها بها.

وإن كان الأشمونى قد رأي وجهًا للوقف على ﴿عَلَى ٱلكَٰفِرِينَ﴾، قال: ﴿ عَلَى ٱلكَٰفِرِينَ﴾: تامٌّ، على استئناف ما بعده(٣). ويتبين من كلام العلماء أن ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾

---

(١) راجع: مُشْكل إعراب القرآن لمَكِّيٍّ ص٢٢٨، والتبيان للعُكْبَرى ص٤٤١، ٤٤٢، والفريد للمنتجب الهَمَذانى ٢/ ٤٤٩، ٤٥٠، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) مُشْكل إعراب القرآن لمَكِّيٍّ ص٢٣٠. وللمزيد، راجع: معانى القرآن للفَرَّاء ٣١٣/١، والتبيان للعُكْبَرى ص٤٤٥، ٤٤٦.

(٣) انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٢٥٣.

لها ثلاثة أوجُه؛ الأول أن تكون في محلِّ جرٍّ لأنها نعت، والثاني أن تكون في محلِّ نصبٍ لأنها حال، أو تكون مستأنَفةً لا محلَّ لها من الإعراب(١)؛ ولا يحسن الوقف حسب الوجهين الأول والثاني، وهذا ما التزمه القُرَّاء الخمسة، وإن كان الوقف يصلُح حسب الوجه الثالث. وجملةُ ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ معطوفة على ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾، ويُحتمَل أن تكون حاليَّةً كذلك، ويُحتمَل أن تكون مستأنَفةً(٢). وبناءً على ما سبق لا يحسُن الوقف على ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إلا إذا عُدَّت ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ مستأنَفة. وقد اختلف القرَّاء في موضع الوقف الاضطرارى قبل كلمة ﴿لَآئِم"﴾، واختلفوا في موضع الابتداء؛ فأمَّا مصطفي إسماعيل والمنشاوي والبنا، وكذا الحصري "برواية ورش"، فكلُّهم وقفَ على ﴿وَيُحِبُّونَهُۥ﴾، وكان من الممكن أن يكون الابتداء بـ﴿يُحِبُّهُم﴾، ولكن زيادةً في الاتصال بدءوا بـ﴿فَسَوفَ يَأتِى ٱللَّهُ...﴾.

ومَنْ وَقفَ اضطرارًا عند ﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ المنشاوي وعبدُ الباسط والبنَّا، والحصري في روايتى حفص وقالون. واختلفوا في موضع الابتداء؛ فابتدأ المنشاوي بـ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، وابتدأ البنَّا والحصري –في الختمتين– بـ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وهذا الابتداء أبلَغ؛ للجمع بين الصفتين المتقابلتين عند الوصل. أمَّا عبد الباسط فقد تجنب الابتداء بتابع؛ فجاء بالجملة من بدايتها؛ فابتدأ بقوله تعالى: ﴿فَسَوفَ يَأتِى ٱللَّهُ بِقَوم...﴾. وهذا الابتداء أبْلَغُ وأوْثَقُ.

ب– من مواضع الابتداء بعد الوقف الاضطراري في سورة الرعد:

– في الآية الثالثة عشرة من الرعد، كان المراد لدى القراء الوقف عند رأس الآية ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾، هذا باستثناء الحصري في ختمتيه بروايتى قالون والدُّورىِّ؛

---

(١) راجع: التبيان للعُكْبَرى ص٤٤٦، والدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٣١٠، ٣١١، والبحر المحيط لأبى حيَّان ٣/ ٥٢٤.

(٢) راجع: الدُّرُّ المَصون للسَّمين ٤/ ٣١١. وللمزيد، راجع: الفريد للمنتجب الهَمَذانى ٢/ ٤٥٨، والبحر المحيط لأبى حَيَّان ٣/ ٥٢٥.

فقد وقف فيهما على ﴿مِن خِيفَتِهِۦ﴾ في غير اضطرار، ثم وقف على رأس الآية. وفي ختمتى البَنَّا وكذا الحصري في رواية حفص اقتصر الوقف على رأس الآية؛ فقد أسعفهما طولُ النَّفَس على تلاوة الآية دفعةً واحدةً دون حاجة إلى الوقف الاضطراري.

أما المنشاوي ومصطفي إسماعيل فقد وقفا اضطرارًا عند ﴿مَن يَشَآءُ﴾، وأما البنَّا فقد وقف عند ﴿فَيُصِيبُ بِهَا﴾، وأما الحصري في ختمته برواية ورش فقد وقف على ﴿يُجَٰدِلُونَ﴾.

وقد اختلف الابتداء بين مصطفي إسماعيل والمنشاوي؛ فقد ابتدأ مصطفي إسماعيل بـ ﴿فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ...﴾، وأمَّا المنشاوي فقد ابتدأ بـ﴿وَيُرسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا...﴾. وإن كان ابتداء مصطفي إسماعيل قد حقق الاتصال إذ أتى بجملة فعلية مركَّبة من فعل وفاعل ومفعول؛ إلا أنَّ ابتداءَ المنشاوي أبْلَغُ في تأكيد الاتصال؛ فقد أتى بالجملة المعطوف عليها الجملة التي ابتدأ بها مصطفي إسماعيل، وهى ﴿وَيُرسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ...﴾، وهذا آكَدُ في الاتصال لاشتمال المبدوء به على الاسم الظاهر الذى يعود عليه الضمير في ﴿بِهَا﴾. وشبيه به ما صنع البَنَّا؛ إذ إنَّه حين وقف عند ﴿فَيُصِيبُ بِهَا﴾ لم يبتدئ بـ﴿فَيُصِيبُ﴾، بل ابتدأ بـ﴿وَيُرسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ كذلك لتأكيد الاتصال.

أما ابتداء الحصري –في رواية ورش– فبيانه أنه حين وقف على جملة مركبة من مبتدأ وخبر جملة فعلية مسبوقة بواو الحال؛ فإنه ابتدأ بالجملة نفسها مسبوقة بواو الحال كذلك.

ولو أن القُرَّاء كانوا قد ابتدءوا بـ﴿وَهُم يُجَٰدِلُونَ﴾ التي بعدها دون الإتيان بما قبله لكان لهم وجه على أن الواو للاستئناف. قال ابنُ جُزَى: "﴿وَهُم يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾:

أي الكفار، والواو للاستئناف أو للحال"[1].

وأمَّا من وقف على ﴿مِن خِيفَتِهِۦ﴾؛ فالجملة التالية ﴿وَيُرسِلُ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَيُسَبِّحُ﴾، واختلاف الفاعل في الجملتين جعل الفصْلَ بينهما أكثرَ قبولًا. والله أعلم.

- وفي الآية الثانية والعشرين، تحقَّقَ الوقْفُ الاضطراريُّ لدى القُرَّاء باستثناء الحصري في تلاوته برواية حفص؛ فلم يقف إلا على رأس الآية. أما المنشاوي والبنا، وكذا الحصري في روايتَى قالون والدُّورى؛ فقد وقفوا عند ﴿وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقنَٰهُم﴾، وابتدءوا بعدها بـ﴿وَأَنفَقُواْ﴾، وهذا الابتداء هو ما يستقيم به المعنى؛ فلا يصلح الابتداء بجملة ﴿رَزَقنَٰهُم﴾ لأنها صِلة الموصول "ما". ووقف مصطفي إسماعيل عند ﴿سِرّا وَعَلَانِيَة﴾، وابتدأ كذلك بـ﴿وَأَنفَقُواْ﴾. ووقف عبد الباسط على ﴿ٱلسَّيِّئَةَ﴾، ووقف الحصري في رواية ورش على ﴿وَيَدرَءُونَ﴾، وكلاهما ابتدأ بـ﴿وَيَدرَءُونَ﴾.
- في الآية الخامسة والعشرين من الرعد، وقف الجميع اضطرارًا في موضع أو موضعين، باستثناء الحصري في ختمته برواية حفص؛ إذ وقف على رأس الآية فقط. ومن وقف عند ﴿وَيُفسِدُونَ فِي ٱلأَرضِ﴾ مصطفي إسماعيل وعبد الباسط والبنا، والحصري في رواية ورش. وهذا الموضع لا يصلح للوقف كما ذكر السِّجاوندى والأشمونى؛ لأنَّ فيه فصلًا بين المبتدأ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ وخبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾[2].

وتظهر للباحث علَّةٌ أخرى تمنع الوقف على هذا الموضع، وهى أنَّ هذه الآيةَ مسبوقةٌ بعدَّةِ آياتٍ في نعْتِ أولى الألباب، وذكْرِ ما ينتظرُهم من الجزاء في الجنة؛ ثم جاءت هذه الآية لتوضِّح نقيضَ ذلك ممَّا ينتظرُ المجرمين ممن ذُكِرت أوصافُهم فيها، والوقف عند ﴿وَيُفسِدُونَ فِي ٱلأَرضِ﴾ قد يؤدِّى بالسامع إلى أن يتوهَّم أنَّ هذه الجمل

---

(١) التسهيل لابن جُزَى الكلبى ٢/ ٧٩٠.

(٢) انظر: عِلل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٦، ومنار الهدى للأشمونى ص٤٠٩.

-التي تتحدث عن المجرمين- معطوفةٌ على ما قبلها مما ورد في حق المؤمنين.

وبعد وقف القُرَّاء على ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ابتدأ ثلاثة منهم بقوله تعالى: ﴿وَيُفۡسِدُونَ﴾، وهو ابتداء يحقق الغاية من الاتصال ومراعاة النظم؛ لأنَّ شبهَ الجملة متعلِّق بالفعل في ﴿وَيُفۡسِدُونَ﴾. وبالغَ عبدُ الباسط عبد الصمد في تحقيق غاية الاتصال فابتدأ بـ﴿وَيَقۡطَعُونَ﴾ قبلها، وهذا الابتداء آكَدُ في تحقيق هذا الهدف؛ لأنَّ فيه تعدادًا لسيِّئاتِ الفئةِ المذمومةِ بالآية، وللارتباطِ المعنويِّ بين قطع ما أمر الله بوصله والإفساد في الأرض، أو لترتُّبِ الإفساد في الأرض على قطع الأرحام أو غير ذلك مما أمر الله بوصله.

ووقف المنشاوي على ﴿أن يُوصَلَ﴾، وابتدأ بـ﴿وَيَقۡطَعُونَ﴾ لأن هذا الفعل هو الناصب للاسم الموصول في ﴿مَآ أَمَرَ﴾. ووقف الحصري في روايتَى قالون والدُّوريِّ على كلمة ﴿ٱللَّعۡنَةُ﴾، وابتدأ بـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾. والأمر نفسه عند المنشاوي؛ فيكون المنشاوي قد وقف اضطرارًا على موضعين بالآية. ولعلَّ الابتداء باسم الإشارة "المبتدأ" ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ أبلَغ في النَّظْم؛ للجمع بين ركنى الإسناد من مبتدأٍ وخبرٍ في الجملة.

جـ- من مواضع الابتداء بعد الوقف الاضطرارى في سورة القصص:

- في الآية الخامسة عشرة من السورة، اختلف القُرَّاءُ في موضع الوقف؛ فوقف أكثرُهم عند ﴿وَهَٰذَا مِن عَدُوِّهِۦ﴾، ولكن اختلفوا في الابتداء بعد ذلك؛ فمصطفي إسماعيل والمنشاوي وعبد الباسط وكذا الحصري في روايتى قالون والدُّورى، كل هؤلاء بدءوا بما بعده بقوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ...﴾. وأمَّا البنَّا فقد ابتدأ بقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا مِن عَدُوِّهِۦ﴾. وأما الحصري في رواية ورش فقد ابتدأ بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ﴾. وأما الحصري في رواية حفص فقد ابتدأ بقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ﴾. وهذا الابتداء من الحصري هو الأدقُّ؛ لأنَّ جملة "وَجَدَ" معطوفة على الجملة في ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ﴾، وليست معطوفةً على جملة ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ﴾ ولا على جملة ﴿وَهَٰذَا مِن عَدُوِّهِۦ﴾. ولعلَّ في هذا مثال بالغ على مدى

الإتقان المتحقق بالمصحف المرتل للحصرى برواية حفص.

- في الآية الثامنة والثلاثين من القَصَص، اتفق القراء على أن الوقف –لغير اضطرار– يكون في آخر الآية، واستطاع الحصري في ختمته برواية حفص أن يطيل النَّفَس فلم يقفْ إلا على رأس الآية؛ لكن بقية الختمات حدث بها وقفٌ اضطراريٌّ اختلف من قارئ لآخر؛ فوقف مصطفي إسماعيل وحده على ﴿يَهۡدِنِۦ﴾، وعند الابتداء ابتدأ بقوله تعالى: ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ...﴾. وجاء الوقف عند ﴿فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحٗا﴾ عند المنشاوي والبنا، وكذا الحصري في روايتى ورش والدُّورى. وابتدأ البنا وحده بقوله تعالى: ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ...﴾، أما بقية الأربعة فابتدءوا بقوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحٗا﴾؛ وابتداءُ البنَّا أبلَغُ في الاتصال؛ لأنَّ بناء الصَّرح مترتِّب على الإيقاد على الطين.

ووقف عبد الباسط وحده على ﴿عَلَى ٱلطِّينِ﴾، وابتدأ بـ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي...﴾، وفيه تحقَّق الاتصال لأنَّ شبه الجملة ﴿عَلَى ٱلطِّينِ﴾ متعلِّق بالفعل في ﴿فَأَوۡقِدۡ﴾. أمَّا الحصري في رواية قالون فقد وقف عند ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي﴾، وابتدأ بها. ولم يقف القُرَّاء على ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾؛ لأنَّ ما بعده من بقية كلام فرعون.

د– الابتداء بعد الوقف الاضطرارى في سورة الصافات:

عموم الآيات في هذه السورة قصيرة؛ لذا لم يكن للوقْفِ الاضطراري وجودٌ في تلاوات السُّورة.

المبحث الرابع

أثر التجانس الصوتي ووجود الفواصل في وقف المصاحف المرتلة الثمانية وابتدائها في السُّوَر الأربع.

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين؛ بيانهما كالآتي:

المطلب الـأول ـ وقف المصاحف المرتلة الثمانية على الفواصل برؤوس الأي بالسُّوَر الأربع:

من المسائل التي تناولها العلماء بالنظر الوقفُ على الفواصل أو رؤوس الآيات، وذكروا فيه عدَّةَ أقوال.

أمَّا القول الأول ففيه جوازُ الوقْفِ على رؤوس الأي مطلقًا، والابتداءِ بما بعدها مهما بلغت درجةُ التعلُّقِ النحوي بين الآيات. واستدلَّ أصحابُ هذا الرأي بحديث أمِّ سَلَمَةَ "رضى الله عنهما" أنَّ النَّبِيَّ "صلى الله عليه وسلم" كان إذا قرأ قطَّعَ قراءته آيةً آيةً؛ يقول: ﴿بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ثم يقف..."[(١)]. وذكر ابنُ الجَزَرِيِّ عن بعضِهِمْ أنَّ الوقْفَ على رؤوس الآيات سُنَّةٌ، وقال أبو عمْرِو بنِ العلاء: وهو أحبُّ إليَّ. واختاره البيهقيُّ –في شُعَبِ الإيمان– وغيرُه من العلماء، ولا يهمُّهم في ذلك تعلُّقُ الآيات بما بعدها[(٢)]. وقد أورد ابنُ جُزَيٍّ في مقدمة تفسيره ما يدلُّ على أنَّه مذهبُ المتقدِّمين، بقوله: "وكان الأوائل يراعون رؤوس الآيات،

---

(١) النَّشْر لابن الجزري ١/ ٢٢٦، وقد ورد الحديث بروايات مختلفة بعددٍ من دواوين السُّنَّة؛ منها: مُسْنَد أحمد ٤٤/ ص٤٥، ٤٦، رقم الحديث: ٢٦٤٥١، وسُنن الترمذى ٥/ ١٨٩، رقم الحديث: ٣١٥٤، وسُنن أبى داود ٦/ ١٢٤، رقم الحديث: ٤٠٠١، وراجع هوامش المحقِّقين لهذه المصادر؛ ففيها كلام في تخريج الحديث؛ لأنَّ هناك اختلافًا في ثبوته.

(٢) انظر: النَّشْر لابن الجزري ١/ ٢٢٦، وقد ذكر البَيْهَقِيُّ جملةً من آداب ختم القرآن الكريم؛ منها: أن يُقطِّع قراءته آيةً آيةً، ولا يُدرجَها إدراجًا. انظر: الجامع لشُعَب الإيمان ٣/ ٣٢٨. وللمزيد حول هذا الرأى وأدلَّته، راجع: معالم الاهتداء للحُصَرى ص٤٩: ٥١. وللاستزادة، وراجع ما ذكرَ الزَّرْكشيُّ في هذه المسألة في كتابه البرهان في علوم القرآن ٢٤١، ٢٤٢. وراجع: وقوفُ القرآن وأثرُها في التفسير ←←←

فيقفون عندها؛ لأنَّها في القرآن كالفِقَر في النَّثْر، والقوافي في الشِّعْر"[١].

وأمَّا الأقوالُ الأخرى في هذه المسألة؛ فاختصارُها على النَّحْوِ الآتي:

القول الثاني: بجواز الوقف على رؤوس الأي مطلقًا، ولكن لا يجوز الابتداء بما بعدها عند وجود ارتباط لفظي أو ما يُوهم خلاف المقصود. والثالث: بجواز السَّكْت على رؤوس الآيات؛ وهو الوقف بلا تنفُّس، وقد عدَّ الحصري هذا الرأي في غاية الضعف. والرابع: بأن حكم الوقف على رؤوس الآيات كحكمه فيما عداها؛ فيُنْظَر إلى درجة التعلُّق بين الآيتين، ويُحكَم عليه بالوقف أو عدمه، كحال بقية الآية [٢]. وقد رجَّح الحصري المذهبَ الرابعَ الذى لا يُولى أهمِّيَّةً لرؤوس الأي، بل ينظر إلى التعلُّقِ بين الآيتين، ويبنى عليه حكمَ الوقف[٣].

ويبقى السؤال هنا: أي هذه المذاهب -في الوقف على رؤوس الأي- اختار القُرَّاء الخمسة في مصاحفهم المرتَّلة؟

يتبين بشكل قاطع -من السُّوَر الأربع التي هى مادة الدراسة- أن القُرَّاء الخمسة قد التزموا المذهب الأول بالوقف على رؤوس الأي والابتداء بما بعد، دون النظر إلى التعلُّق اللفظى أو المعنوى؛ حتى إنَّ الشيخَ الحصري نفسَه -رغم تبنِّيه الرأي المخالف في كتابه كما تقدَّمَ- قد التزمَ الوقْفَ على رؤوس الأي في مصاحفه بالروايات الأربع.

وهذا المذهب -كما رأينا- قد تبنَّاه بعض الأئمة العلماء كما تبيَّنَ، وإن كان الباحث يرى ضرورة التَّفْرقة بين نوعين من الوقف؛ الأول هو الوقف لالتقاط النَّفَس مع نيَّة

→→→

لمساعد بن سليمان الطيار ص٤٤: ٤٦. وقد أوردَ عددًا لا بأسَ به من الأئمة من أعصُرٍ مختلفة، كانوا يتحرَّوْنَ الوقوفَ على رؤوس الآيات.

(١) التسهيل لابن جُزَيٍّ ١/ ١٠٤.

(٢) راجع معالم الاهتداء، لمحمود خليل الحُصَرى ص٥١: ٥٥.

(٣) وذكر الحصريُّ أسبابًا لهذا الترجيح، وأجاب عن الحديث المرويِّ عن أمِّ سَلَمَةَ "رضى الله عنها"؛ من جهتين؛ الأولى من حيث الإسنادُ إذ ذكر عِلَلًا في سند الحديث، والثانية من حيث الاستدلالُ بمتن الحديث نفسه. للمزيد، راجع: معالم الاهتداء للحُصَرى ص٦٢: ٦٨.

الاستئناف، وهو لا يزيد على ثوانٍ معدودة. والثاني هو الوقف على نيَّة قطْع القراءة. ويبدو أنَّ العُلماء قالوا بالتزام الوقف على رؤوس الأي كانوا يعنون الوقفَ على نيَّة الاستئناف؛ لأنه لا يُتصوَّر في حقِّهم تجويز قطع القراءة على مثل ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾؛ لأنها رأس آية. لكن يوقَف عليها بنيَّة الاستئناف بعدها بوقت بالغ القِصَر فلا يطرأ على العقل أي فهم خاطئ؛ لأن القارئ بعدها مباشرة سيأتي بما يدفع هذا الوهمَ مع تلاوة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾.

وعند الوقف بين الآيتين اللتيْن بينهما تعلُّقٌ لفظيٌّ قويٌّ ينبغي على القارئ أن يجعل زمنَ الوقف قصيرًا جدًّا دفعًا لأي ظنٍّ خاطئ متوهَّم، وكذلك يختار النغمة المناسبة التي تُشْعِر المستمع بأنَّ هناك بقيةً للكلام.

وما يُقال في الوقف يُقال مثلُه في الابتداء؛ فبعض الابتداءات تكون قبيحة، وإن كان الوقْفُ قبلَها غيرَ قبيح. وفي هذه الحال ينبغي على القارئ ألا يطيل وقت الوقف على الآية الأولى، وأن يتحرَّى ألا يكون هذا الموضع هو بداية القراءة؛ فلا يُتصوَّر من قارئ أن يبدأ تلاوته بعبارة: ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، دون قراءة ما قبلها: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّن إِفْكِهِم لَيَقُولُونَ﴾. وفيما يأتي بيانٌ باختلاف عدِّ الأي بالسُّور الأربع، وأثره في الوقف، ويليه ذكرٌ لنماذجَ للوقف على رؤوس الأي والابتداء بما بعدها بالمصاحف المرتلة الثمانية.

أولًا ـ اختلاف عدِّ الآيات في المصاحف، وأثره في الوقف:

أ- اختلاف عدِّ الأي في سورة المائدة:

ذكر عَلَمُ الدِّينِ السَّخَاويُّ أنَّ اختلافَ عدِّ الأي جاء في ثلاثة مواضع من هذه السورة؛ هى:

١- ﴿أَوفُواْ بِٱلعُقُودِ﴾. أسقطها الكوفي وحدَه.

٢- وكذلك ﴿وَيَعفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾.

٣- ﴿فَإِنَّكُم غَٰلِبُونَ﴾ للبصريِّ وحدَه.

وبهذا فالسورة عند الكوفي مائة وعشرون آيةً، وعند البصرى مائة وثلاث وعشرون،

وفي المَدنى والمَكِّى والشامى مائة واثنتان وعشرون[١]. ولم يؤثِّر اختلاف العَدِّ في المواضع الثلاثة على الوقف؛ إذ وقف القُرَّاءُ الخمسة على كلمة ﴿بِٱلۡعُقُودِ﴾ بالآية الأولى، وعلى ﴿كَثِيرٖۚ﴾ بالآية الخامسة عشرة، وعلى ﴿غَٰلِبُونَ﴾ بالآية الثالثة والعشرين.

ب- اختلاف عدِّ الآي في سورة الرعد:

ذكر السَّخَاوىُّ من مواضع الاختلاف بهذه السورة الآتي:

١- ﴿لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾. قال: أسقطها الكوفي[٢]. وهذا الاختلاف لم يؤثر في الوقف؛ لأنَّ القراءَ جميعَهم في مصاحفهم المرتلة وقفوا عند هذا الموضع.

٢- ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾ بالآية السادسة عشرة. قال السخاوىُّ: "للشامىِّ"[٣]. ولم يقف على هذا الموضع من القراء غير الحصري في ختمته برواية قالون. ولعلَّ السببَ في ترك أكثرهم الوقف على هذا الموضع الارتباطُ النحوي بين الجملتين الاستفهاميتين في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾، وذلك لربط الجملتين بـ أَم.

٣- بالآية نفسها ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾. ذكر السَّخَاوىُّ ما يدلُّ على أنَّها رأسُ آيةٍ عند الجميع عدا الكوفي[٤]. وهذا الاختلاف لم يؤثِّر في الوقف؛ لأنَّ المصاحفَ المرتَّلةَ الخمسةَ برواية حفْصٍ وُقف فيها عند هذا الموضع، مع أنه ليس رأس آية عندهم.

٤- بالآية الخامسة والعشرين ﴿مِّن كُلِّ بَابٖ﴾ رأسُ آية عند الكوفي والبَصْرِيِّ

---

(١) انظر: جمال القُرَّاء وكمال الإقْراء لعلم الدين السَّخَاوى ص٢٠١، ٢٠٢. وجديرٌ بالتنبيه أنَّنى التزمتُ العَدَّ الكوفي في عموم البحث؛ لأنه المشهور في بلاد المشرق.

(٢) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخَاوى، ص٢٠٤.

(٣) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخَاوى، ص٢٠٤.

(٤) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخَاوى، ص٢٠٤.

والشامىِّ[١]. واختلافُ العَدِّ هنا كان له أثرُه في الوقف؛ ففي المصاحف الخمسة برواية حفص، وقف القُرَّاء على ﴿مِّن كُلِّ بَابٍ﴾؛ لأنه رأسُ آية. أما في تلاوات الحصري بروايات ورش وقالون والدُّورىِّ فقد وصَل هذا الموضع بما بعده ﴿سَلَٰمٌ عَلَيكُم﴾؛ لأنه ليس برأس آية حسب هذه المصاحف، ولاتصال المعنى.

وقد استدرك المحقِّق –في هامشه– على السَّخَاوِىِّ موضعًا خامسًا؛ فقد ذكر عدَّ الشامىِّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم سُوٓءُ ٱلحِسَابِ﴾ رأسَ آية[٢]. وهذا الموضع لم يقف عليه أحدٌ من الخمسة. والمعنى متصل بينه وبين ما بعده ﴿وَمَأوَىٰهُم جَهَنَّمُ وَبِئسَ ٱلمِهَادُ﴾؛ لأنَّ الكلامَ كلَّه عن مصير الذين لم يستجيبوا لربِّهم، مع قِصَر الجُمَل؛ كل ذلك جعل القُرَّاءَ يتجنَّبون الوقْفَ عليه.

جـ– اختلافُ عدِّ الأي في سورة القَصَص:

اتفقت المصاحفُ على أنَّ عدد آيات السورة ثمانٍ وثمانون آيةً، واختلفوا في موضعين؛ هما:

١– ﴿طسٓمٓ﴾ بأول السورة؛ فهى آية عند الكوفي وحده. وهذا الاختلاف لم يؤثر في الوقوف؛ لأن جميع القُرَّاء وقفوا على هذا الموضع[٣].

٢– بالآية الثالثة والعشرين ﴿يَسقُونَ﴾ رأسُ آية عند الجميع عدا الكوفي[٤]. وهذا الاختلاف كان له أثر في الوقف؛ إذ تجاوزه جميع القراء برواية حفص؛ لأن المصحف برواية حفص على عدِّ الكوفيين، وقد وقف عليه الحصري بروايات ورش وقالون والدُّورىِّ؛ وهذا يؤكِّدُ تحرِّيَهم الوقْفَ على رؤوس الأي.

---

(١) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخَاوى، ص٢٠٤.

(٢) راجع هذا الموضع في كتاب: البيان في عَدِّ آى القرآن لأبى عَمرو الدانى، ص٩٥.

(٣) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخاوى ص٢١٠، ٢١١.

(٤) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخاوى ص٢١١.

د- اختلاف عدِّ الآي في سورة الصافَّات:

والاختلاف فيها في موضعين اثنين؛ هما: ١- الآية الثانية والعشرين ﴿وَمَا كَانُواْ يَعبُدُونَ﴾ فقد أسقطَه البصريُّ[١]. وهذا الاختلاف كان له أثرُه في الوقف؛ ففي المصاحف المرتلة الثمانية وُقِف على ﴿يَعبُدُونَ﴾ باستثناء مصحف الحصري الذى برواية الدُّوريِّ عن أبى عمرو البصرى؛ فلم يقف على ﴿يَعبُدُونَ﴾، بل وصله بما بعده. والنظمُ متصلٌ كما هو واضح؛ لتعلُّق الجارِّ والمجرور ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بما قبله.

٢- الآية السابعة والستون بعد المائة ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ﴾، أسْقَطَها أبو جعفر يزيد المدنيُّ وحدَه؛ فهى آية عند الباقين[٢]. وقد وجدتها غير مرقَّمة في المصحف الذى برواية قالون. وقد وقف القُرَّاء جميعًا على هذا الموضع. والاتصال النحوي بينه وبين الآيةِ التي بعده ثم الآيةِ التي تليها بيِّنٌ؛ لأن الآيتين التاليتين هما مقول الفعل في ﴿لَيَقُولُونَ﴾.

ثانيًا- نماذج للوقف على رؤوس آيات السُّوَر الأربع والابتداء بما بعدها بالمصاحف المرتلة الثمانية:

أ- الوقف على رؤوس الآي والابتداء بما بعدها في سورة المائدة.

التزم القُرَّاءُ في مصاحفهم المرتَّلة بالوقف على جميع رؤوس الآيات في سورة المائدة، ولم يخالف أحد في أي موضع. وإن كانت بعض الآيات تتضمن اختلافًا عند أئمة الفن وأهل التفسير والمُعربين، ومنها:

- في الآية الحادية والثلاثين، وقف القُرَّاء على رأس الآية ﴿ فَأَصبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، ولم يصِلْها أحدٌ بما بعدها بجعل شبه الجملة ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلقًا بالنَّدم. وهو موضع اختلاف بين أئمة الفن. وقد عدَّه ابنُ الجَزرى من أمثلة "المُراقبة" في الوقف[٣].

---

(١) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخاوى ص٢١٣.

(٢) انظر: جمال القُرَّاء للسَّخاوى ص٢١٣.

(٣) راجع: النَّشْر لابن الجزري ١/ ٢٣٨. وتقدَّم الحديث عن وقف المُراقَبة.

قال ابنُ الأنبارى: "فإنْ ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ ﴿مِن﴾ صلة لـ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، والمعنى: فأصبح من الذين ندِموا من أجل قتل قابيلَ هابيلَ، أو إلى أنَّ ﴿مِن﴾ صلةٌ لـ"أصْبَحَ"، ينوى بها: فأصبح من أجل قتله أخاه من النادمين، كان الوقفُ على ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ جائزًا"(١). واختار ابنُ الأنباريِّ أنَّ ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ صِلَةٌ لِما بعدها؛ وعليه فإنَّ الوقفَ على رأس الآية(٢). واختار السِّجاوندىُّ الوقفَ عند ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾؛ قال: "هما –يقصد الوقف على الموضعين– جائزان على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع؛ لأن تعلُّق ﴿مِن أَجلِ﴾ يصلح بقوله: ﴿فَأَصبَحَ﴾، ويصلح بقوله: ﴿كَتَبنَا﴾، وعلى ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ أجْوَزُ؛ لأنَّ ندمَه من أجل أنه لم يوارِ، أظْهَر"(٣). وقولُه: إنَّ جوازهما على سبيل البدل، لا على سبيل الاجتماع؛ يدلُّ على أنه يقصد وقفَ المراقبة. ثم إنَّه قد رجَّحَ الوقف على ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾؛ فيكون شبهُ الجملة متعلِّقًا بما قبله لا بما بعده.

وما يذهب إليه الباحث –والله أعلم– أنَّ ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلقٌ بما بعده لا بما قبله؛ فيكون الوقف على رأس الآية ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾؛ وذلك لأن جملة ﴿فَأَصبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ بعد سردِ الأحداث التي قبلها تدلُّ على أن الندم مترتِّبٌ على ما ذُكِرَ قبلها؛ فلا يُحتاج معها لشبه الجملة –التي في صدر الآية التالية– لبيان ذلك؛ وإذا كان الأمر كذلك تكون ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلِّقة بما بعدها. ولعلَّ هذا هو ما عناه ابنُ عاشور، بقوله:

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١٧، ٦١٨.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ص٦١٨. وقد ذكر ابنُ النَّحَّاس أنَّ التَّمامَ ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ على قول أكثر أهل اللغة. راجع: القطع والائتناف لابن النَّحَّاس، ص٢٠٢. وحكم الدَّانى بأنَّ الوقف على ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ ليس بشيء. انظر: المكتفي في الوقف والابتدا، لأبى عمرو الدانى ص٢٣٩. وقال الطَّبَرى: "من جناية ابن آدمَ القاتلِ أخاه ظلمًا، حكمْنا على بنى إسرائيلَ...". تفسير الطبرى ٨/ ٣٤٧. وذكر أبو حيَّان أن الجمهور على أن ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلِّق بـ﴿كَتَبنَا﴾ البحر المحيط لأبى حيَّان ٦/ ٤٨٢.

(٣) عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٤٥١، وراجع: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشمونى ص٤٤٧، ٤٤٨.

"ويتعيَّن أن يكون ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾ تعليلًا لـ﴿كتبْنا﴾، وهو مبدأُ الجملة، ويكون منتهى التي قبلها قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّدِمِينَ﴾. وليس قولُه: ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ ﴾ متعلِّقًا بـ﴿ٱلنَّدِمِينَ﴾ تعليلًا له؛ للاستغناء عنه بمفاد الفاء في قوله: ﴿فَأَصبَحَ﴾"(١).

ومما سبق يتبين أن وقف القراء على رأس الآية، وتركهم الوقف على ﴿ذَٰلِكَ﴾ بالآية التالية هو الموافق لأكثر العلماء، ولعلَّه الأقربُ لدلالات الآيات.

ب- الوقف على رؤوس الأي والابتداء بما بعدها في سورة الرعد.

التزم القُرَّاء الوقفَ على رؤوس الأي في سورة الرعد. ومن المواضع التي تحمل إشكالا في الوقف بالسورة:

- في الآية الثانية والعشرين، وقف القُرَّاءُ على رأس الآية ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم عُقبَى ٱلدَّارِ﴾، ولم يصِلْها أحدٌ بما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدن يَدخُلُونَهَا﴾. والوقْفُ على هذا الموضع عند عددٍ من أئمَّةِ الفنِّ، قال الأشْمونيُّ: ﴿عُقبَى ٱلدَّارِ﴾: تامٌّ، والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ؛ أي فنعْمَ عُقْبَى الدارِ الجنَّةُ"(٢). وفي حال عدم الوقف على هذا الموضع، فهو على أن ﴿جَنَّٰتُ﴾ بدلٌ من ﴿عُقبَى﴾(٣).

جـ- الوقف على رؤوس الأي والابتداء بما بعدها في سورة القَصَص.

التزم القُرَّاء في مصاحفهم المرتلة الوقفَ على رؤوس الأي، والمواضع التي تحمل بعض إشكال في رؤوس الأي في هذه السورة قليل. نذكر منها:

- في الآية الرابعة والأربعين، وقف القُرَّاء عند رأس الآية ﴿وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، رغم أن السِّجاوَنْدى قد منع الوقف على هذا الموضع لابتداء الآية التالية بالاستدراك

---

(١) التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور ٦/ ١٧٥. وهذا وقد انتقد عبدُ الله الغمارى اختيار الهبطى الوقف على ﴿مِن أَجلِ ذَٰلِكَ﴾. راجع: منحة الرءوف المُعطى، لعبد الله بنِ الصِّدِّيق الغُمَارى، ص١٣، ١٤.

(٢) منار الهدى للأشمونى ص٤٠٩. وراجع: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى ٧٣٤، والقطع والائتناف لابن النَّحَّاس ص٣٤٢، والمُكتَفي للدانى ص٣٣٦، وعِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٦١٦.

(٣) راجع: الفريد للمنتجب الهمَذانى، ٣/ ٦٧٥، وقد ذكر أربعة أوجه في إعراب ﴿جَنَّٰتُ﴾.

بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّآ أَنشَأنَا قُرُونا﴾[١]. ويرى الباحثُ أنَّ الوقْفَ على رأس الآية الأولى مقبولٌ؛ لأنَّه يعطى معنًى مفيدًا يحسُنُ السكوت عليه، ولكنَّ الإشكال يكون في الابتداء التالية؛ فابتداء التلاوة بالاستدراك دون ذكر ما قبلَه لا يتبيَّنُ معه المعنى المقصود، أمَّا الابتداء بعد وقْفٍ مؤقَّتٍ فلا إشكال فيه، والله أعلم.

د- الوقف على رؤوس الآي والابتداء بما بعدها في سورة الصافَّات.

سورة الصافَّات قصيرة الآيات، ويتجلَّى فيها الاتصال اللفظى من جهتَى الكَمِّ والكَيْفِ؛ فالآيات المتصلة إعرابيًّا كثير، والاتصال بين عديدٍ من الآيات بها أوثق. ومما يدلُّ على ذلك وضع السِّجاوندى الرمزَ "لا" أمام ما يقارب أربعين آيةً بالسورة. والتعلُّق فيها بدرجاتٍ متفاوتة، وهذا التعلُّق جاء على الصُّوَر الآتية:

- القَسَم والمقسَم عليه، والعطف، والاستثناء؛ ومنه المتصل والمنقطع، وبين النواسخ واسمِها من جهة وخبرِها من جهة أخرى، والبدل والمبدَل منه، ولاتصال شبه الجملة؛ ومنه الظرف وكذلك الجارُّ والمجرور، والصفة والموصوف، والتشبيه، والحال، والنداء، والشرط وجوابه، والقول والمَقُول، ولتعجيل أمر التعجيز.

ومن النماذج على ذلك:

- بين القسَم والمقسَم عليه كما في الآيات الأولى من السورة ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّا ﴿١﴾ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجرا ﴿٢﴾ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكرًا ﴿٣﴾ إِنَّ إِلَٰهَكُم لَوَٰحِد﴾. وبينها تعلُّق لفظى وثيقٌ فجوابُ القَسَمِ لا يتحقَّقُ إلا بالآية الرابعة، وقد وقف القراء جميعًا على رأس كل آية.
- بين الآيتين السابعة والثلاثين بعد المائة والثامنة والثلاثين بعد المائة، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُم لَتَمُرُّونَ عَلَيهِم مُّصبِحِينَ ﴿١٣٧﴾، والتمام في صدر الآية التالية:

(١) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٧٨٠.

﴿وَبِٱلَّيۡلِ﴾؛ أي مُصْبحين ومُليِّلين[1]؛ فالعطف يؤكِّد الاتصال بين الآيتين. وفي المصاحف المرتلة الثمانية وُقِفَ على رأسَى الآيتين، ووُقِفَ في أكثرها على ﴿وَبِٱلَّيۡلِ﴾ كذلك.

- في الآيتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين بعد المائة، ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّن إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ ١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ فقد اختلفت المصاحف المرتَّلة الثمانية فيهما؛ والغاية تنزيهُ الله عن القول الشنيع المذكور بالآية الثانية. وقد اتفقت المصاحف المرتَّلة على الوقف على رأسى الآيتين، واختلفوا في الابتداء عند أول الآية الثانية منهما؛ فالحصري في ختماته بروايات حفص وقالون والدُّورى، وقف على رأس الآية الأولى، ثم ابتدأ بالآية التالية، ووقف على رأسها كذلك، ولم يقف على أي موضع آخر.

أما مصطفي إسماعيل، والمنشاوي، وعبد الباسط، وكذا الحصري في رواية ورش؛ فجميعهم وقفوا على ﴿لَيَقُولُونَ﴾ رأس الآية الأولى، ثم ابتدءوا بـ﴿مِّن إِفۡكِهِمۡ...﴾؛ ليكون المعنى متصلًا، ويتأكَّدَ أنَّ العبارةَ القبيحةَ ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ هى من إفك هؤلاء المشركين. واختلف الأربعة في الوقف على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ بالآية التالية؛ فوقف عليها مصطفي إسماعيل والمنشاوي، وكلاهما ابتدأ بما بعدها فقالا: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾، ولم يقف عبد الباسط ولا الحصري إلا على رأس الآية التالية. وانفرد البنَّا بالابتداء بـ﴿لَيَقُولُونَ﴾، ولكنه لم يقف إلا على رأس الآية التالية؛ ليؤكد الوصلُ كذبَ هذا الكلام بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾.

ويبدو أنَّ الوقْفَ على رأسَى الآيتين لا إشْكالَ فيه؛ لأنَّ الآيةَ الأولى ورد فيها تكذيب المشركين، وذلك بقوله تعالى: ﴿مِّن إِفۡكِهِمۡ﴾، وكذلك الآية الثانية ورد فيها: ﴿وَإِنَّهُمۡ

---

(١) انظر: النشر لابن الجزري ١/ ٢٢٧. هذا، وقد منع السِّجاوندى الوقف على ﴿مُصبِحِينَ﴾. وقد ذكر الزَّركشى هذا الموضع، وجعلَ التمام على ﴿وَبِٱلَّيۡلِ﴾، قال: لأنَّه معطوف على المعنى؛ أي بالصُّبح وبالليل. انظر: البرهان في علوم القرآن ص٢٤٢.

لَكَٰذِبُونَ﴾؛ فنسبة عبارتهم إلى الكذب متحقِّقةٌ سواء وصلتها بما يسبقها بالآية الأولى، أو وصلْتَها بما يليها بالآية التي هي فيها؛ لكن الإشكال يكمن في الابتداء بعبارة المشركين ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ مع فصلها بما قبلها وما بعدها.

وإذا رجعنا إلى أقوال العلماء في هذا الموضع؛ فإنَّنا نجدُ السِّجاوندىَّ يمنع الوقف على ﴿لَيَقُولُونَ﴾ برأس الآية الأولى؛ وذلك لئلا يفصلَ بين القول والمَقول، ولا يُبتدأ بكفر صريح. ويمنع كذلك الوقف على ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾، قال: "تعجيلًا لتكذيبهم"(١). وذكر الأَشْمونىُّ أنَّ الوقفَ على ﴿ولد الله﴾ جائز؛ لأنه آخر كلامهم، وما بعده من مَقول الله(٢). وما يراه الباحثُ أن الوقف على الموضعين ﴿لَيَقُولُونَ﴾ ولفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾، ربما يكون أقرَبَ لِـ"وقف المراقَبة"، وقد تقدَّم الحديث عنه؛ لأن هذه الجملة المنكَرة ﴿وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ مسبوقةٌ بتكذيب وملحوقةٌ بتكذيب كذلك؛ فينبغي وصلُها بما قبلها أو بما بعدها حتى ينتفي أي وهْمٍ قد يطرأ على ذهن السامع.

المطلب الثاني ـ التجانس الصوتى داخل الأي وأثره في الوقف:

وليس المراد بالتجانس الصوتى هنا التجانسَ الموجودَ بين فواصلَ الآيات؛ فقد سبق الحديث عنه، ولكنَّ المرادَ التجانسُ الذى يكون داخل الآية، أو بين داخل الآية ورأس الآية(٣).

أ- من التجانس الصوتى داخل الآية في سورة المائدة:

- في الآية الأولى من السورة وقَفَ القُرَّاءُ الخمسةُ على كلمة ﴿بِٱلْعُقُودِ﴾، وفيها تجانس صوتى مع رأس الآية ﴿يُرِيدُ﴾. وقد تقدَّمَ الحديث عنهما.

---

(١) انظر: عِلَل الوقوف للسِّجاوندى ص٨٦٠.

(٢) انظر: منار الهُدى للأشمونى ص٦٥٢.

(٣) آثرتُ اجتنابَ مصطلَحِ السَّجْع؛ لوجود اختلاف في نسبته إلى آيات القرآن الكريم، ولارتباطه بسَجْع الكُهَّان المذموم. وللمزيد حول اختلاف العلماء في نسبة السَّجْع إلى القرآن الكريم، راجع: فواصل الآيات القرآنية؛ دراسة بلاغية دلالية، للسيد خِضر، ص٦١ وما بعدها.

- في الآية التاسعة عشرة، يوجد تجانس بين ﴿وَلَا نَذِيرٍ﴾ و﴿وَنَذِيرٍ﴾ من جهة ثم رأس الآية ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ من جهة أخرى؛ فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَا نَذِيرٖ﴾ فقد وقف عليه مصطفي إسماعيل، وكذلك الحصري في روايتَىْ قالون والدُّورى. وأمَّا كلمة ﴿وَنَذِيرٖ﴾ فقد وُقِفَ عليها في جميع المصاحف. ووجود التجانس يدعم الوقفَ، وإن كان الاتصال الأكيد في المعنى يدعمُ الوصل.
- في الآية الثانية والعشرين، التجانس بين ﴿جَبَّارِينَ﴾ ورأس الآية ﴿دَٰخِلُونَ﴾، ولم يقف القراء على الموضع الأول، ولعلَّ هذا هو الأوْفَقُ؛ لأنَّ الكلامَ كلَّه من مَقول بنى إسرائيل.
- في الآية الثالثة والعشرين، التجانُسُ بين ﴿غَٰلِبُونَ﴾ ورأس الآية ﴿مُّؤۡمِنِينَ﴾، وقد وقف القراء على هذين الموضعين باتفاق.
- في الآية الخمسين، التجانس بين ﴿يَبۡغُونَ﴾ ورأس الآية ﴿يُوقِنُونَ﴾. وقد وُقِف على الموضعين في المصاحف المرتَّلة جميعًا، مع أن المعنى متصل بين العبارتين.
- في الآية الثانية والسبعين، التجانس بين ﴿ٱلنَّارُ﴾ ورأس الآية ﴿أَنصَارٖ﴾. وقد وقفوا جميعًا على الموضعين، باستثناء الحصري في رواية حفص فلم يقفْ إلا على رأس الآية. وما قبل الوقف وما بعده كلُّه في سياقٍ واحدٍ، وهو الوعيد الشديد. والجملةُ الأخيرة ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن أَنصَارٖ﴾ يُحتمَل أن تكون من بقية كلام المسيح عليه السلام لقومه، وهذا يرجِّحُ الوصْلُ؛ ويُحتمَل أن تكون من كلام البارئ "عزَّ وجلَّ"، وعليه يترجَّحُ الوقْفُ على ما قبلها.

ب- من التجانس الصوتى داخل الآية في سورة الرعد:

- في الآية الثامنة من السورة ﴿وَمَا تَزۡدَادُ﴾، والتجانس هذه المرة مع رأس الآية السابقة عليها ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٖ﴾. وقد وقف القراء جميعهم على الموضعين.
- في الآية السادسة عشرة من السورة، التجانس هذه المرة داخل الآية نفسها، وليس مع رؤوس الأي، وذلك بين كلمتى ﴿وَٱلۡبَصِيرُ﴾ و﴿وَٱلنُّورُ﴾. وسبق الحديث عن أن هذين الموضعين من المواضع التي اختُلِف في عدِّها من رؤوس الأي بالمصاحف.

- بالآية الخامسة والثلاثين، التجانس بين ﴿ٱلأَنهَٰرُ﴾ ورأس الآية ﴿ٱلنَّارُ﴾؛ أما الموضع الأول فقد وقف عليه مصطفي إسماعيل والمنشاوي، وكذلك الحصري في روايتَى قالون والدُّورى، ولم يوقفْ عليه في بقية المصاحف المرتلة؛ لاتصال المعنى فما بعده تكْملةٌ لأوصاف الجنَّة؛ وأما الموضع الثاني فقد وقف عليه الجميع لأنَّه رأسُ آية.

جـ د- من التجانس الصوتى داخل الآية في سورتى القَصَص والصافات:

لم يكن للتجانُسِ الصوتىِّ الداخلىِّ وجودٌ ملحوظٌ بسورَتَى القَصَص والصافات لقِصَر الآيات فيهما. وإن كان الحصري -في ترتيله برواية قالون- قد وقف على ﴿لَيَقُولُونَ﴾ بالآية السابعة والستين بعد المائة من الصافات، وهى غير مرقَّمة في مصحف قالون، وإن كانت معدودةً آية عند أغلب المصاحف كما تقدَّم ذكره. وإذا سرنا حسْب مقتضى الإعراب فلا وقف على هذه الآية ولا الآية التي تليها؛ لأنَّ الآية التالية ﴿لَو أَنَّ عِندَنَا ذِكرا مِّنَ ٱلأَوَّلِينَ﴾ في محلِّ نصب مفعول للفعل في ﴿لَيَقُولُونَ﴾، وهذه الآية كذلك لا يوقَف عليها لأنها تشتمل على فعل شرط، وجوابُه في الآية التالية: ﴿لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلمُخلَصِينَ﴾.

ويتبين مما سبق أن التجانس الصوتى حينما يكون في موضع صالح للوقف فإنه يدعَمُ الوقْفَ على هذا الموضع ويقوِّيه، ولكن مجرد التجانس وحده لا يجعل الوقف سائغًا في حال الاتصال النحوي؛ فعلى سبيل المثال فإنَّ الآيةَ الثانيةَ والثمانين من القَصَص بها كلمة ﴿يَقُولُونَ﴾، بينها وبين رأس الآية السابقة ﴿مِنَ ٱلمُنتَصِرِينَ﴾ تجانسٌ، وكذلك يوجد تجانسٌ بينها وبين رأس الآية التي هى فيها ﴿ٱلكَٰفِرُونَ﴾. ومع ذلك لم يقفْ على ﴿يَقُولُونَ﴾ أحدٌ من القُرَّاء؛ لأنَّ ما بعدها جملةُ مَقُولِ القوْلِ؛ فلا يصحُّ الفصل بينها وبين ما بعدها.

الخاتمة

وبعدُ، فهذه الدراسة تناولت الوقف والابتداء وأحكامَهما بالتطبيق على نماذجَ واقعيةٍ ممثِّلةٍ في ثمانية مصاحف مرتلة لكبار قُرَّاء الإذاعة المصرية، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، **وأهمُّ النتائجِ** هي الآتي:

أولاً ـ أظهرت الدراسة –بالإحصاء وبتحليل بعض النماذج– سِماتٍ مميِّزةً للمصاحف المرتَّلة الثمانية في مسائل الوقف والابتداء. ومن هذه السِّمات ما يمكن أن نعدَّه نهجًا عامًّا للمصاحف المرتَّلة الثمانية، ومنها ما هو خاصٌّ ببعض هذه المصاحف دون بعض. أمَّا السماتُ العامَّةُ عندهم فمنها: تحرِّى الوقف على رؤوس الآيات، والابتداء بما بعدها. وكذلك تحرِّيهم الوقوف المستساغة، وعند الوقف الاضطراري لا يعودون إلى نقطة البداية التي بدءوا بها من قبل كما وجدتُ في ترتيل قراءَ آخرين من المعاصرين إذ يبدأُ بعضُهم في تلاوة الآية بعُجالة دون التقاط أنفاس كافية؛ مما يضطرُّه إلى الوقف على موضع قريب ليس من مواضع الوقف، ثم يلتقط نَفَسًا أطول ويعيد قراءة الآية من أولها. وهذا لم أجده عند القُراء الخمسة؛ وهذا يعود في رأيي لتنظيم النَّفَس الجيد عندهم وانضباط التلاوة.

وكذلك فمن السِّمات العامة للمصاحف المرتلة الثمانية تجنُّبُ الوقْفِ الاختياري والاضطراري كذلك على أكثر حروف المعانى إلا نادرًا؛ وكذلك لا يكاد يوجد عندهم الوقْفُ الاختياري ولا الاضطراري على المضاف دون المضاف إليه، ولا الاسم الموصول دون صِلته، وأمثال ذلك.

ثانيًا: تبيَّن من الدراسة وجود سِمات خاصة ببعض المصاحف المرتَّلة؛ فالحصري في ختمته برواية حفص يميل إلى الصرامة والالتزام بالطريقة الأقرب إلى المِثال، مع استغلال فائق لمقدرته على إطالة النَّفَس؛ لذا فإنه لا يقف على موضع يرى الوصلَ فيه أولَى، وكذلك فإنَّ الوقْفَ الاضطراريَّ في هذا المصحف المرتَّل كان قليلًا. وفي المقابل جاء أسلوب مصطفي إسماعيل المائل إلى السهولة البالغة، دون خروج على المألوف؛ فهو غالبًا لا يترك موضعًا يصلح الوقف عليه إلا وقف، ويليه المنشاوي في هذا السَّمْت. وتبين أن عبد الباسط والبنَّا يتبنَّيان نهجَ التوسُّط؛ فالوقوف عندهم تأتى في منزلة بين المنزلتين. وقد تبيَّنَ أيضًا وجود اختلافات كبيرة في مواضع الوقوف وعددها في مصاحف الحصري بالروايات الأربع؛ إذ يبدو للشيخ شخصيةٌ مستقلَّة في كل مصحف مرتَّل.

ثانياً ـ اعتمد القراء –في ختماتهم المرتلة– السَّمْتَ المتبَع عند أئمة الفن؛ فلم يعمدوا إلى الوقف المتكلَّف، أو الوقف والابتداء في مواضع غير معتادة(١).

ثالثاً ـ تبين بالدراسة أنَّ القرَّاءَ الخمسةَ كانوا يسيرون على نهج المتأخرين من المؤلِّفين كالسِّجاوندىِّ والأشْمونِىِّ في الوقف داخل الآيات. وتبين كذلك أنَّ الحصري –في مصحفه برواية ورش عن نافع– لم يلتزم بالوقف الذى أقرَّه ابنُ أبى جُمُعَةَ الهبطى، وهو الذى يسير عليه أهل المغرب، وكذلك فإنَّه لم يتقيَّد باختيارات الإمام نافع التي أوردتْها مصادرُ الوقف.

رابعاً ـ تأكَّدَ بالدراسة تحرِّى القُرَّاءِ الابتداءات الجيدة التي تُسهم في الربط بين الجُمَل، وذلك عند الوقف الاضطراري؛ وهذا على تفاوتٍ بينهم، وعامَّةُ الاختلاف والتفاوت بينهم كان بين حَسَنٍ وأحسنَ وبين اتصالٍ وثيقٍ وآخَرَ أوْثَقَ.

خامساً ـ تأكَّدَ بالدراسة أن للجانب النحوي دورًا كبيرًا في تحديد مواضع الوقف، وبخاصَّةٍ في السُّوَر التي تتصف آياتها بالطول، وذلك بخلاف السور ذوات الآيات القصيرة فإنَّ الذى يحدِّدُ مواضعَ الوقف فيها الفواصلُ وإيقاعُها؛ لالتزام القُرَّاء الوقف على رؤوس الآيات.

سادساً: أظهرت الدراسة تركَ قراء المصاحف المرتَّلة بعضَ الوقوف التي ذكر لها الأئمةُ وجوهًا في النحو والتفسير، واختيارَهم وقوفًا أخرى.

هذا، وقد خرج البحث **ببعض التوصيات**؛ هي كالآتي:

أولًا ـ التأكيدُ على المجيزين بأهمِّيَّةِ علم الوقْفِ؛ فلا تُعطَى الإجازات القرآنية إلا لمن يتقنه، وقد تقدَّمَ النقلُ عن ابن الجَزَرىِّ في هذا الشأن.

ثانياً ـ حثُّ القُرَّاء المتصدِّرين على إتقان الوقف والابتداء الصحيحين، وإيلائهما أهميةً بالغةً؛ لترتُّب كثير من المعانى الخاطئة على الوقوف والابتداءات الخاطئة، مع تجنُّبِ

---

(١) هناك بعضُ الوقوف والابتداءات المستغرَبة عند بعض القرَّاء ظهرت في تلاوات المحافل؛ ومنها أنَّ الشيخَ مصطفي إسماعيل في تلاوته الآية السادسة عشرة بعد المائة من المائدة بأحد المحافل قد وقف عند قوله تعالى: ﴿أَن أَقُولَ مَا لَيسَ لِى بِحَقٍّ﴾، ثم ابتدأ بـ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلتُهُۥ فَقَد عَلِمتَهُۥ﴾.

الوقوف المتكلَّفة. ويوصى كذلك جمهورَ المستمعين إلى انتقاء القُرَّاء الذين يلتزمون الانضباط في هذا الجانب.

ثالثًا ـ تشجيع الباحثين والدارسين على النظر في هذا المجال الخصب والكتابة فيه جمعًا بين التراث النظري والتطبيق الواقعي؛ فيمكن إفراد مسألة واحدة كتعلُّق أشباه الجُمَل ودوره في الوقف بالدراسة، وكذلك يمكن تتبُّع تراث أحد القراء الكبار كالشيخ محمد رفعت بدراسة الوقف والابتداء عنده، وكذلك يمكن للباحثين في ترجمات القرآن تتبع ظواهر الوقف والابتداء وأثرهما على ترجمات القرآن الكريم. ونسأل الله القَبول، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

أولًا: المصحف الشريف، بروايات حفص وورش وقالون والدُّورى.

المصاحف المسموعة:

١- المصحف المرتَّل للشيخ عبد الباسط عبد الصمد، برواية حفص عن عاصم.

٢- المصحف المرتَّل للشيخ مصطفي إسماعيل، برواية حفص عن عاصم.

٣- المصحف المرتَّل للشيخ محمد صديق المنشاوي، برواية حفص عن عاصم.

٤- المصحف المرتَّل للشيخ محمود خليل الحصري، برواية حفص عن عاصم.

٥- المصحف المرتَّل للشيخ محمود خليل الحصري، برواية الدُّورِيِّ عن أبى عمرو بن العلاء.

٦- المصحف المرتَّل للشيخ محمود خليل الحصري، برواية قالون عن نافع.

٧- المصحف المرتَّل للشيخ محمود خليل الحصري، برواية وَرْش عن نافع.

٨- المصحف المرتَّل للشيخ محمود على البنَّا، برواية حفص عن عاصم.

وجميعها متوفرٌ عبْرَ "الإنترنت" بمواقعَ وتطْبيقاتٍ عديدةٍ.

ثانيًا: مصادرُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ:

١. الجامع الكبير "سُنَن التِّرْمذى؛ أبى عيسى محمد بن عيسى"، تح: شُعيب الأرناؤوط وجمال عبد اللطيف، ج٥، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ٢٠٠٩م.

٢. الجامعُ لشُعَب الإيمان، للبَيْهَقِيِّ "أبى بكر أحمد بن الحُسَيْن"، تح: عبد العلى عبد الحميد حامد، ج٣، مكتبة الرُّشْد، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

٣. سُنَن أبى داود "سليمان بن الأَشْعَثِ الأَزْدِىّ السِّجِسْتانى"، تح: شُعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللى، ج٦، دار الرسالة العالمية، دمشق، ٢٠٠٩م.

٤. المستدرَك على الصحيحيْنِ، للحاكم النَّيْسابورى "أبى عبد الله محمد بن عبد الله"، تح: مصطفي عبد القادر عطا، ج١، دار التأصيل، ط١، ٢٠١٤م.

٥. مُسْنَدُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنْبَلٍ، تح: شُعيب الأرنؤوط وآخرين، ج٤٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

ثالثاً: المصادر والمراجع الأخرى:

١. الإتقانُ في علوم القرآن للسُّيوطيِّ "جلالِ الدين عبدِ الرحمن بن أبى بكر"، طبعة مؤسَّسة الرسالة، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.

٢. أثرُ الوقْفِ على حروف المعانى والبدء بها في إثْراءِ المعنى واتِّساعِه، لمحمد محمد عبد العليم، مؤسَّسة العلياء، القاهرة، د.ت.

٣. أحكامُ القرآن، لابن الفَرَس الأندلُسِيِّ أبى محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم، ج٢، دار ابن حَزْمٍ، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٤. أساسُ البلاغةِ للزَّمَخْشَرِيِّ "جارِ الله محمود بن عُمَرَ"، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥. أشهرُ مَنْ قرَأَ القرآنَ في العصرِ الحديثِ لأحمدَ البُلك، سلسلة "اقرأ" الصادرة عن دار المعارف، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.

٦. إعرابُ القرآنِ لابن النَّحَّاس "أبى جعفر أحمد بن محمد"، تح: الشيخ خالد العلى، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.

٧. الإعرابُ المفصَّلُ لكتابِ اللهِ المُرَتَّلِ، لبهجت عبد الواحد صالح، الأجزاء (٣، ٥، ١٠)، دار الفكر، عَمَّان، د.ت.

٨. إمْتاعُ الفُضَلاءِ بتراجِمِ القُرَّاءِ فيما بعْدَ القرنِ الثامنِ الهجري، لإلياسَ بنِ أحمدَ حسين البرماوى، ج٢، دار النَّدْوة العالمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٩. الإيضاحُ في علومِ البلاغةِ، للخطيب القَزْوينيِّ، تح: محمد عبد المنعم خفاجى، ج٢، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٣، ١٩٩٣م.

١٠. إيضاحُ الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، لابن الأنبارىِّ "أبى بكر محمد بن القاسم"، تح: محيى الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مَجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م.

١١. البحْرُ المُحيطُ لأبى حيَّانَ "محمدِ بنِ يوسُفَ الأندلُسِيِّ"، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الأجزاء: (٣، ٤، ٥، ٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٢. البرهانُ في علوم القرآنِ للزَّرْكَشِيِّ "بدرِ الدين محمدٍ بنِ عبدِ الله"، تح: أبى الفضل الدمياطى، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٣. البيانُ في عَدِّ أي القرآنِ، للدَّانيِّ "أبى عَمْرٍو عُثْمانَ بنِ سَعيدٍ"، تح: غانم قدورى الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط١، ١٩٩٤م.
١٤. التِّبْيانُ في إعرابِ القرآنِ للعُكْبَرِيِّ "أبى البقاءِ عبدِ اللهِ بنِ الحُسَيْنِ"، تح: على محمد البجاوى، نشر: عيسى البابى الحلبى، د.ت.
١٥. التَّسْهيلُ لعلومِ التنزيلِ لابْنِ جُزَيٍّ "محمد بن أحمدَ الكلبيِّ الغَرْناطيِّ"، تح: محمد بن سيدى محمد مولأي، الأجزاء الثلاثة، دار الضياء، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.
١٦. التعريفات للشَّريفِ الجُرْجانى "علىٍّ بنِ محمد"، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
١٧. تفسيرُ التَّحْريرِ والتَّنْويرِ لمحمدٍ الطاهرِ بنِ عاشور، الأجزاء: (٦، ٧، ١٣، ٢٠، ٢٣)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١٨. تفسيرُ الطَّبَرِيِّ "جامعُ البيانِ في تأويلِ أي القُرْآنِ" لأبى جَعْفَرٍ "محمد بن جَرير"، الأجزاء: (٨، ١٣، ١٨)، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركى، دارُ هَجَرَ، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
١٩. تقييدُ وقْفِ القرآنِ لأبى جُمُعةَ الهبطيِّ، دراسة وتحقيق: الحسن بن أحمد وكاك، "لم أعثر على اسم دار النشر"، ط١، ١٩٩١م.
٢٠. تهذيبُ الكمالِ للمِزِّيِّ "جمالِ الدِّينِ أبى الحجَّاجِ يوسُفَ"، تح: بشار عواد معروف، الجزءان (٢٥، ٢٦)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
٢١. الجدولُ في إعرابِ القرآنِ وصرفِه وبيانِه، لمحمود صافي، الأجزاء: (٣، ٧، ١٠، ١٢)، دار الرشيد، دمشق، ط٣، ١٩٩٥م.
٢٢. جمالُ القُرَّاءِ وكمالُ الإقْراءِ للسَّخاويِّ "علم الدين علىٍّ بنِ محمد"، تح: على حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرَّمة، ط١، ١٩٨٧م.
٢٣. جَمْهَرَةُ عُلَماءِ الأزهرِ الشريفِ في القرنينِ الرابعِ عَشَرَ والخامسِ عَشَرَ الهِجْريَّيْنِ، لأسامَةَ الأزهري، ج٧، مكتبة الإسكندرية، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.
٢٤. الدُّرُّ المَصونُ في علومِ الكتابِ المَكْنونِ للسَّمينِ الحَلَبِيِّ "أحمدَ بنِ يوسُفَ"، تح:

أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.
٢٥. عِلَلُ الوقوفِ، للسِّجَاوَنْدِيِّ "أبى عبد الله محمد بن طَيْفور"، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العِيدى، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ٢٠٠٦م.
٢٦. فواصلُ الآيات القرآنية؛ دراسة بلاغية دلالية، للسيِّد خِضر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.
٢٧. القطعُ والائتنافُ لابن لنَّحَّاسِ، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٩٩٢م.
٢٨. الكافي في العَروض والقوافي للخطيبِ التِّبْريزيِّ، تح: الحسَّانى حسن عبد الله، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
٢٩. كتابُ العَيْنِ للخليلِ بنِ أحمدَ الفَراهيدىِّ، تح: مهدى المخزومى وإبراهيم السامرَّائى، ج٥، سلسلة المعاجم والفهارس بمكتبة الهلال، د.ت.
٣٠. الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ، للمنتَجَبِ الهَمَذانىِّ، تح: محمد نظام الدين الفتيَح، الأجزاء: (٢، ٣، ٥)، دار الزمان، المدينة المنوَّرة، ط١، ٢٠٠٦م.
٣١. الكشَّافُ عن حقائقِ التَّنْزيلِ وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التَّأْويلِ للزَّمَخْشَرِيِّ، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٩م.
٣٢. لسانُ العَرَبِ، لابْنِ مَنْظورٍ "محمد بن المكرَّم الأنصارى"، تح: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلى، المجلَّدان (١، ٦)، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
٣٣. المحرَّرُ الوجيزُ في تفسيرِ الكتابِ العزيزِ، لابْنِ عطيَّةَ "القاضى أبى محمد عبد الحق بن غالب"، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، الأجزاء: (٢، ٣، ٤)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٣٤. مُشْكِلُ إعرابِ القُرْآنِ لمَكِّيِّ بنِ أبى طالبٍ "أبى محمد القَيْسِيِّ"، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
٣٥. معالمُ الاهتداءِ إلى معرفةِ الوقوفِ والابتداءِ، لمحمود خليل الحصري، مكتبة السُّنَّة، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٦. معانى القرآنِ للأخفشِ الأوسطِ "أبى الحسَنِ سعيدِ بنِ مَسْعدة"، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
٣٧. معانى القرآنِ للفَرَّاءِ "أبى زكرياء يحيى بن زياد"، تح: محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى، ج١ و٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.
٣٨. "مفاتيحُ الغيبِ" تفسيرُ الفخْرِ الرَّازِىِّ الشَّهيرُ بالتَّفْسيرِ الكبيرِ، الأجزاء: (١٩، ٢٥، ٢٦)، دار الفكر، ط١، ١٩٨١م.
٣٩. مِفْتاحُ العلومِ للسَّكَّاكىِّ، المطبعة الميمنية، القاهرة، د.ت.
٤٠. المُكْتَفي في الوقْفِ والابتِدا في كتابِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، لأبى عمرو الدَّانىِّ، تح: يوسف عبد الرحمن المرعَشْلى، مؤسَّسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
٤١. المِلَلُ والنِّحَلُ للشَّهْرَسْتانىِّ "أبى الفتح محمد بن عبد الكريم"، تح: عبد الأمير على مهنا وعلى حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.
٤٢. منارُ الهُدى في بيانِ الوقْفِ والابتِدا، للأَشْمونىِّ "أحمدَ بنِ محمد بن عبد الكريم"، علَّق عليه: شَريف أبو العلا العَدوى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٤٣. مِنْحَةُ الرءوفِ المُعطى ببيانِ ضعْفِ وقوفِ الشَّيْخِ الهبطى، لعبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَّارى، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، د.ت.
٤٤. النَّشْرُ في القراءاتِ العشْرِ لابْنِ الجَزَرِىِّ "أبى الخيْرِ محمد بن محمد الدِّمَشْقِىِّ"، أشْرَفَ على تصحيحِه ومراجعتِه: على محمد الضَّبَّاع، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٤٥. النهايةُ في غريبِ الحديثِ والأَثَرِ لابْنِ الأثيرِ الجَزَرِىِّ "مجْدِ الدِّينِ أبى السَّعادات المُباركِ بنِ محمد"، دار ابن الجوزى، ط١، ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م).
٤٦. الهادى إلى معرفة المقاطع والمبادى للهَمَذانى "أبى العلاء الحسنِ بن أحمدَ العطار"، دراسة وتحقيق: سليمان بن حمد الصقرى، رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.
٤٧. وقوفُ القرآنِ وأثرُها في التفسير؛ دراسةٌ نظريةٌ مع تطبيقٍ على الوقف اللازم والمتعانق والممنوع، لمساعدِ بنِ سليمانَ بنِ ناصرِ الطَّيَّار، مجمع الملك فهد لطباعة

المصحف الشريف، المدينة المنوَّرة، ١٤٣١هـ.

رابعاً: الأبحاثُ المنشورةُ:

١- الأثرُ الدّلاليُّ لاختلافِ تلاواتِ قُرَّاءِ المُصْحَفِ المرتَّلِ بالإذاعةِ المصريَّةِ بين الوقْفِ والابتداء؛ دراسةٌ تطبيقيةٌ على سُورةِ الأنْفالِ. للدكتورة: أنْهار محمد كامل عبد التواب، مجلة الزَّهْراء بجامعة الأزهر الشريف، مج٣٣، ع٣٣، أكتوبر ٢٠٢٣م.

٢- وقفُ التعانُقِ في القرآنِ الكريمِ وأثرُه في المعنى والإعْرابِ؛ دراسةٌ تحليليَّةٌ، للدكتور: محمد سعد عبد العظيم السيد، مجلَّة كلية اللغة العربية بالمنوفية، ع٣٧، يونيو ٢٠٢٢م.